دراســات نحوية وقرآنية

في

١ـ الترجيح بين القراءات القرآنية في كتب الحجة.

٢ـ الممنوع من الصرف بين التقعيد والاستعمال.

٣ـ " قد " في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية ".

تأليف

الأستاذ الدكتور

خليل عبدالعال خليل

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ـ الفيوم

الترجيح بين القراءات السبع
فى كتب الاحتجاج
ودور النحو واللغة في ذلك

إعداد

دكتـــــور

خليل عبدالعال خليل

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم - الفيوم

جامعة القاهرة

الاحتجاج للقراءات القرآنية

مفهومه ونشأته :

1- **مفهومه** : هو توجيه القراءة القرآنية وتعليلها بإعرابها وبيان سندها من اللغة والنحو ، وماقد يترتب على ذلك من اختلاف في المعنى والتوفيق بين القراءات والترجيح بينها بناء على توافر شروط القراءة الصحيحة ، أو عدم توافرها ؛ لتوثيق النص القرآني وإحاطته بسياج علمي لغوي إلى جانب سياج الرواية والسند (1) .

أى أن الرواية والسند ، وموافقة الرسم تعد أمورا أساسية لابد من توافرها في القراءة التى ينظر إليها للاحتجاج لها في هذه المرحلة ، فالقراءة التى ثبت تواترها بصحة السند وموافقة الرسم هى القراءة التى حازت اهتمام العلماء في هذه الفترة فحاولوا النظر فيها مع أخواتها بالاحتجاج بها ولها ، وتوثيقها من اللغة والنحو وجمع آراء علماء العربية لتأييد هذه القراءة ، وتأييد الوجهالذى جاءت عليه من كلام العرب ؛ ليصبح هذا الكلام مدعوما بالأساليب القرآنية (2) . ومن المعروف ، ومن المسلم به أن مثل هذا العمل لم يبدأ من فراغ ، ولم يبدأ مستويا ناضجا منذ ولادته ، من غير مقدمات تمهد له ، لينمو نموا صحيحا ينتهي به إلى عمل متكامل ناضج مقبول ، بل كانت هناك مقدمات متفرقة مهدت لهذا العلم ، أو هذا الفرع من الفروع المتصلة بعلم القراءات القرآنية من جهة ، وعلم النحو من جهة أخرى ، ألا وهو علم الاحتجاج للقراءات القرآنية .

2- **نشـأته** : يرى مؤرخو الاحتجاج للقراءات أن علم الاحتجاج للقراءات القرآنية ، بدأ على هيئة ملاحظات فردية عابرة (3) ، وأن سيبويه في الكتاب أول مؤلف تناول الآيات القرآنية ، وقراءاتها بنوع من الاحتجاج لها عن طريق الاستشهاد بها على قواعده النحوية ، أو عن طريق تفسير تلك القراءات أو توجيهها وهذا في نظرى يعد احتجاجا للقراءات القرآنية بصورة من الصور ، فقد جاء في كتاب سيبويه 1) 163 - 164 : وزعم أبوالخطاب أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا ، وسألته عن قوله عز وجل : " ومايشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون " أنعام 109 : مامنعها أن تكون كقولك : مايدريك أنه لايفعل ، ويعنى بفتح الهمزة من " أن " فقال : لايحسن ذلك فى هذا الموضع ، إنما قال : وماشعركم ثم ابتدأ فأوجب ، فقال : إذا جاءت لايؤمنون ، ولو قال :

ومايشعركم أنها : كان ذلك عذرا لهم ، وأهل المدينة يقولون : أنها : أى بفتح الهمزة ، فقال الخليل : هى بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا أى لعلك فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لايؤمنون ، وتقول : إن لك هذا على وأنك لاتؤذى ، كأنك قلت : إن لك أن لاتؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (4) ومحصل هذا الكلام أن الأخفش الأكبر يفضل كسر الهمزة من " أنها " في الآية الكريمة ، والخليل يوجه قراءة الفتح على أن " أن " بمعنى " لعل " ، وسيبويه يحكى الوجهين ، ويحتج لهما لورود القراءة بهما ، ويوجه ذلك بالمعروف من كلام العرب .

فإذا ذهبنا إلى القرن الرابع وجدنا هذه الملاحظات الفردية المبعثرة تتحول إلى أعمال مقصودة لذاتها ضمن مؤلفات متكاملة تدور كلها حول الاحتجاج للقرءات القرآنية السبع ، فمثلا نجد أن أبا على الفارسى يذكر هاتين القراءتين فى كتابه " الحجة " في الجزء الثالث من ص 375 – 383 ، أى قرابة سبع صفحات تقريبا ، ذلك لأن علم الاحتجاج للقراءات القرآنية وبخاصة السبع منها كان قد استوى على سوقه وأصبح علما له قواعده ورجاله ومؤلفاته الخاصة به (5) ، بعدما كان ملاحظات فردية يرويها علماء القراءات أنفسهم ، أو رواة اللغة الذين يستشهدون بالقراءات ولها مثل أبى عمرو بن العلاء ، أو علماء النحو مثل ابن أبى اسحاق ويونس والخليل وسيبويه ، أو مؤلفى كتب المعاني والتفسير التى سارت في طريق تحليل النص القرآنى مستخدمة الأداة اللغوية بمعناها العام ؛ من أجل توثيق الصلة بين القرآن من جانب وقواعد النحويين واللغة من جانب آخر .

ومن المعروف أن التأليف في القراءات القرآنية بدأ مبكرا وهو نوع من الاحتجاج وتوثيق النص عن طريق الرواية واختيار الأوثق ، وقد ينضم إلى ذلك استخدام العربية في هذا التوثيق والاختيار .

وقد نشط هذا التأليف فى القرن الثالث الهجرى فكأن أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب ، هو أبوعبيد القاسم بن سلام وجعل القراء فيه خمسة وعشرين قارئا – مع السبعة المعروفين – وتوفى في سنة 224 هـ ، وكان له اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر (6) ، وقد نقل عن هذا الرجل عالمان جليلان أسهما في نضج علم الاحتجاج للقراءات القرآنية بتأليفهما مؤلفات ساعدت على ذلك هما الزجاج ، وأبو جعفر النحاس ، في كتابيهما ؛ إعراب القرآن للزجاج ، وإعراب القرآن للنحاس (7) .

ونعثر في ترجمة أبي العباس المبرد على مايفيد أنه ألف كتابا في الاحتجاج للقراءات القرانية (8) .

ثم يجئ أبوجعفر محمد بن جرير الطبرى ت 310هـ فنجد في ترجماته أنه ألف كتابا فى الاحتجاج للقراءات القرآنية أسماه كتاب " الفصل بين القراءة ، فصل فيه أسماء القراء بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وغيرها ، وذكر فيه قراءة كل إمام ووجهها وتأويلها والدلالة على ماذهب إليه كل قارئ لها واختيار الصواب منها والبرهان على صحة مااختاره ، مستعينا بما لديه من قوة علمية في التفسير ، والرواية ، والإعراب (9) .

وقد استفاد الطبرى أيضا من كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام وقد مدحه ابن مجاهد وغيره بقوله : " ماصنف فى معنى كتابه مثله " لأنه كتاب - فيما قيل عنه - مملوء بالاحتجاج والتوجيه لكل قراءة ومملوء بالاستشهاد لكل قراءة من القرآن والشعر والنثر بما يقويها ، لكنه - فيما يبدو - قد امتاز بظهور شخصية صاحبه ، حيث إنه لم يكن يحتج للقراءة فقط ، بل كان يختار من القراءات القرآنية القراءة التى توافرت فيها شروط ومقاييس محددة ثم يأخذ في حشد الحجج والأدلة التى تؤيد اختياره بصورة مباشرة وصريحة ، مما أظهره كأنه منكر لبعض القراءات أو مهاجم لها (10) .

على أن كل هذا كان قبل أن يؤلف ابن مجاهد كتابه فى القراءات السبعة الذى عرف بأسم " السبعة " ، وقد كان تأليف ابن مجاهد لكتابه السبعة بداية النضج لعلم الاحتجاج للقراءات القرآنية ، حيث تحددت معالم هذا العلم واستقلت كتبه بتسميات محددة .

وقد ساعد على ذلك أمران مهمان هما :- (11)

أ - نضج الفصل بين كتب المعانى وكتب الإعراب ، حيث استمرت كتب المعانى قرابة قرنين من الزمان ، أفرزت خلالها مادة ضخمة من الإعرابات والتوجيهات والاحتجاجات ، استخدمتها كتب الإعراب وكتب الاحتجاج فيما بعد ، وتكونت منها مادتها العلمية .

ب - نضج التأليف في القراءات وإحكامه بتأليف أبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمى البغدادى كتابه السبعة حوالى سنة 300هـ وكتاب آخر في الشواذ من القراءات ، وبذلك هيأ للنحويين مسلكا جديدا فى الاحتجاج بقسمه إلى قمسين :
1- الاحتجاج لقراءات السبعة .
2- الاحتجاج للقراءات الشاذة .

وسوف نركز الاهتمام هنا حول الاحتجاج للقراءات السبع وأهم الكتب التى ألفت فيه ، عن طريق تحديد كتابين اثنين في هذا المجال هما كتاب : الحجة في القراءات السبع " لابن خالوية ت 370هـ (12) ، وكتاب : " الحجة للقراء السبعة " لأبى على الفارسى ت 377هـ ، ولأن كثيرا من العلماء قد نصوا على أن كتاب الحجة لأبى على الفارسى هو أسبق من حيث التأليف من كتاب الحجة لابن خالوية كما قال محققو الكتابين ، فإننا سوف نبدأ بالحديث فى السطور التالية عن كتاب " الحجة لأبى على الفارسى " ماله وماعليه من حيث احتجاجه للقراءات السبع أو احتجاجه عليها أو على بعضها ، ثم يأتى بعد ذلك الحديث عن حجة ابن خالويه .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تسمية " الحجة " الواردة فى كلا الكتابين ليست من صنع مؤلفيهما صراحة ، وليست من وضعهما ذلك لأن أبا على الفارسى كان قد ألف كتابه لعضد الدولة وقدمه له بقوله : " فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (13) ، كما أن ابن خالويه لم يشر فى مقدمة كتابه إلى أن أسم كتابه هو الحجة وإن كان أشار إلى أن كتابه فى الاحتجاج لقراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل واتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية ... إلى أن يقول : وأنا بعون الله ذاكر من كتابى هذا ماحتج به أهل صناعة النحو لهم فى معانى اختلافهم (14) ، وعلى هذا فإن تسمية كل من الكتابين بالحجة كانت من عمل المتأخرين وهى تسمية مطابقة لهدف الكتابين ، ومطابقة إلى حد بعيد لمحتوى كل منهما وإن كانت أكثر قربا من حجة ابن خالوية ؛ لأن ابن خالوية كان كثيرا مايذكر لفظة " حجة " فى بداية حديثه عن كل قراءة حيث كان يبدأ ذلك بقوله دائما " فحجة من قرؤا كذا .. وحجة الآخرين كذا .. " من أول الكتاب إلى آخره ، هذا من حيث الشكل أما من حيث المضمون فإن ابن خالوية كان قليلا مايحكم على القراءة أو على وجه القراءة بأى حكم - كما سنعرف (15) - بخلاف أبى على الفارسى الذى لم يستخدم لفظة " فحجة من قرؤا كذا كذا وحجة الآخرين كذا "

كما استخدمها ابن خالويه ، بالاضافة إلى أكثار أبى على من إصدار الأحكام على القراءة التى يراها مخالفة ، كما سيأتى .

وسواء كانت تسمية الكتابين من أصحابهما ، أم من عمل المتأخرين وسواء صحت نسبة الكتابين إلى أصحابهما أم لم تصح (16) ، فإن هذه الدراسة ستنصرف إلى تحديد السلبيات والإيجابيات التى احتواها كل منهما فى مجال الاحتجاج للقراءات السبع ودور النحو واللغة فى ذلك الاحتجاج .

أولا : الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد التميمى ت 334هـ

لأبى على الحسن بن عبدالغفار الفارسى ت 377هـ (17)

الذى يطالع كتاب " الحجة " لأبى على يرى الدور الواضح للغة والنحو فى الاحتجاج للقراءات السبع ، وتوثيقها بكل الشواهد الممكنة ، حيث كان أبوعلى يذكر الآية ، ثم يذكر القراءات الواردة فيها من السبع ثم يأخذ في ذكر الاحتجاج لكل قراءة من القراءات ، والرد على من يدعون ضعف قراءة من القراءات أو وجه من الوجوه التى عليها هذه القراءة .

لكن هذا كله لم يمنع أبا على من أن يختار من القراءات القراءة التى توافق اتجاهه النحوى البصرى الحر ، ويضعف أو ينقل كلام من ضعفوا القراءة التى لم يخترها ، برغم أن كتابه كان ينبغى أن يخلو تماما من أى ترجيح بين القراءات أو تفضيل وجه من وجوه ترجيحها على وجه مهما كانت الأسباب ومهما كانت قوة الحجة اللغوية أو النحوية .

ولاننسى أن كثرة استطرادات أبى على في ذكره للحجج التى قيلت حول كل قراءة ، والردود التى قيلت فيها حول كل قراءة ، والردود التى قيلت فيها منه أو من غيره ، وتعقبه للآراء النحوية واللغوية ، ومفاضلته بينهما واعتماده مذهب البصريين الذى هو مذهبه لأنه اعتمد على الآراء البصرية كثيرا فى حجته ، كل ذلك كان وراء ترجيحه بين بعض القراءات السبع ، وذكره لترجيحات العلماء وتفضيلهم قراءة على قراءة ، أو وجه نحوى على وجه آخر مما أثر على قبول القراءة التى جاءت على الوجه الضعيف فى نظرهم ، لكن لابد من الإشارة دوما إلى ان عملية الترجيح بين بعض القراءات السبع في كتاب تخصص أصلا فى الاحتجاج

للقراءات السبع يؤدى إلى إحداث خلل فى المنهج والغاية ، وربما يضعف من الهدف الذى من أجله ألف هذا الكتاب أو غيره من الكتب المشابهة له .

وإذا حالونا استقصاء الأسباب التى دعت أبا على إلى ترجيح قراءة سبعية على قراءة سبعية أخرى فإن ذلك يحتاج إلى عمل فى أكثر من مجلد ؛ لأن هناك أسبابا كثيرة ومتعددة ومتشعبة منها اللغوى ومنها غير اللغوى ، كانت وراء ترجيح أبى على بين القراءات السبع .

وبناء على هذا فإن الصور والأشكال التى جاء عليها ترجيح أبى على قراءة على قراءة فى كتابه الحجة سوف تكون كثيرة تبعا لكثرة الأسباب الداعية لذلك .

وسوف نذكر هنا أمثلة قليلة جدا ومختصرة لكنها مفيدة فى إثبات حقيقة أن أبا على كان أحيانا يحتج على القراءة السبعية وكان أحيانا يرجح بينها ، غير ملتزم بما يجب عليه فى هذا الكتاب من الاحتجاج الدائم لكل القراءات السبع دونما ترجيح بين قراءة وأخرى .

كما أن الأمثلة الآتية مفيدة أيضا فى أثبات أن أبا على كان كثيرا مايعتمد على الأداة اللغوية والنحوية فى الترجيح بين القراءات إلى جانب اعتماده على أدوات أخرى ؛ ليس هنا مجال الحديث عنها .

صور احتجاج أبى على الفارسى على القراءات السبع :-

1- قال أبوعلى فى قوله تعالى : " واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام " (18)
قال : واختلفوا فى نصب الميم وكسرها من قوله عز وجل : والأرحام ، فقرأ حمزة وحده : والأرحام نصبا ، قال أبوعلى : من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين : أحدهما : أن يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور والآخر : أن يكون معطوفا على قوله سبحانه : " واتقوا " والتقدير : اتقوا الله الذى تساءلون به واتقوا الأرحام أى اتقوا حق الأرحام فصلوها ولاتقطعوها . وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس ، وقليل فى الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن " (19) .

ويأخذ أبو على فى استخدام الأصول النحوية البصرية فى محاولة منه لتضعيف الوجه الذى جاءت عليه هذه القراءة فيقول : فأما ضعفه فى القياس : فإن الضمير قد

صار عوضا مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك ، وغلامى من التنوين ، فقبح أن يعطف عليه كما لاتعطف الظاهر على التنوين ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء من المنادى المضاف إليه كحذفهم التنوين ، وذلك قولهم : ياغلام ، وهو الأكثر من غيره فى الاستعمال وجهة الشبه بينهما أنه على حرف ، كما أن التنوين كذلك . واجتماعهما فى السكون ، وأنه لايوقف على اسم منفصلا منه ، كما أن التنوين كذلك ، فلما اجتمعا فى هذه المعانى جعل بمنزلته فى الحذف .

ويستمر أبو على فى سوق الافتراضات والرد عليها من كلام الأقدمين شعرا ونثرا ، جاعلا نصب عينيه القواعد النحوية المؤيدة بكلام العرب ، ومحاولا تأييد وجه أو قاعدة على حساب قاعدة أخرى ، أو وجه آخر .

وقد قلنا إن أبا على فى حجته قد توسع كثيرا فى احتجاجه للقراءة السبعية أو عليها حتى إنه كان يستطرد فى ذلك فيستغرق منه هذا فى الموضوع الواحد صفحات تزيد على الثلاثين صفحة (20) أو أكثر أو أقل ، مما يدعو إلى الملل أو نسيان أول الكلام لبعده عن آخره ولدخول الكلام فى موضوع آخر له صلة بعيدة أو ليس له صلة بالموضوع .

وقد تحدث أبوعلى فى العطف على الضمير المخفوض هنا حديثا أَعُدُّهُ مقتضبًا برغم أنه بدأه فى ص 121 من الجزء الثالث وأنهاه فى ص 129 من الجزء نفسه ؛ ذلك لأنه سوف يشير إلى هذا الموضوع أكثر من مرة فيما بعد .

ومن الملاحظ أيضا أن أبا على هنا انشغل بقاعدة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ، وشغله هذا عن الاحتجاج للقراءة التى ورد فيها العطف ، بل إنه كما رأينا احتج على القراءة ، وعلى وجهها ، وعلى القاعدة المستنبطة منها . وأمثلة هذه الصورة فى كتاب الحجة ليست قليلة ، لكنها أيضا ليست كثيرة الكثرة التى تجعلنا نحكم على كتاب الحجة لأبى على بأنه ليس كتابا فى الاحتجاج للقراءات وإنما هو كتاب فى الاحتجاج على القراءات ، لكنها مؤشر واضح على تناقض أبى على فى منهج تأليف الحجة حيث إنه لم يلتزم دوما بالاحتجاج للقراء والقراءات السبع بل كان أحيانا يحتج على القراءة السبعية لصالح القواعد النحوية .

2- ومن صور ترجيح أبى على بين القراءات واحتجاجه على بعضها لصالح البعض الآخر بسبب تفرد قارئ من القراء السبعة بقراءة دون بقية القراء ماجاء فى قوله سبحانه : " وإن كانت واحدة (21) .. " يقول أبوعلى : وكلهم قرأ : وإن كانت واحدة " نصبا إلا نافعا فإنه قرأ : وإن كانت واحدة " رفعا .

قال أبوعلى : والاختيار (22) ماعليه الجماعة ؛ لأن التى قبلها لها خبر منصوب وذلك قوله : فإن كن نساء فوق اثنتين ... وإن كانت واحدة " أى : وإن كانت المتروكة واحدة ، كما أن الضمير في الأول تقديره : وإن كن المتروكات أو الوارثات نساء " على أن أبا على هنا لايفوته الوجه الآخر الذى يمكن أن تخرج عليه قراءة نافع هنا وذلك عندما يقول : ووجه قول نافع إن وقعت واحدة أو وجدت واحدة ، أى : إن حدث حكم واحد (23) ... " .

3- وربما وجدنا أبا على يصف القراءة بالغلط كما فى قوله سبحانه : ... الشمس ضياء والقمر نورا (24) " قال أبوعلى وقرأ ابن كثير وحده : ضِئَاءً والقمرَ نورا " بهمزتين فى كل القرآن ، الهمزة الأولى قبل الألف والثانيـــة بعدها كذلك قرأتُ على قنبل ، "وهو غلط (25) ".

وهذا من أبشع مايمكن ان نصف به القراءة ، فكأننا لم نسلم بصحة هذه القراءة ، ولابصدق روايتها .

والحقيقة أن أبا على ومَنْ هم مِثْله فى ذلك وجدوا أنفسَهم أمام أمرين متناقضين تماما أحيانا ، فالقاعدة المأخوذة من لغات العرب ، أو من منطق وقياس النحويين تقضى بأنه لايجوز الجمع بين همزتين بينهما ألف فى كلمة واحدة مثل لفظة " ضياء " فلايصح أن تلفظ " ضئاء " والقراءة القرآنية التى رواها ابن كثير فى كل القرآن تنص على وجود ذلك فى القرآن الذى هو أنموذج صادق لكلام العرب فى فترة نزوله وقبلها ، وهو صالح لما بعدها بما فيه من قراءات مختلفة (26) .

فهذان أمران متناقضان ، فإما أن نُعَدِّلَ القاعدَة لتتماشى مع ماقَبِلْنَاه من القراءات وقَبِلَه علماءُ الأمة ووثَّقوه ، وإما أن نضع مقاييسَ محددة منذ البداية نُعلن فيها أننا سوف نحتج للقراءة التى توافق القاعدةَ النحويةَ ولغاتِ العرب ؛ وإما أن نحتج على القراءة التى لاتكون كذلك (27) . وإما أن نحتج لجميع القراءات السبعية سواء تعارضت مع

الشائع من لغات العرب ، أم المشهور الفصيح منها ، أم تعارضت مع قواعد النحويين بصريين أم كوفيين أم غيرهم وهذا الأمر الأخير هو الذى كنا ننتظره من أبى على لأنه أخذ على عاتقه منذ بداية تأليفه لهذا الكتاب أن يحتج لجميع القراءات السبع ، فكان عليه ألا يخالف ذلك تحت أى ظرف ، وألا يحكم على أى قراءة بأى حكم ، وألا يتدخل في وصف أى قراءة بالرداءة أو اللحن ، أو القبح ، أو الغلط أو غير ذلك ، حتى لو أن جميع النحويين قَبْله فعلوا ذلك ، وحتى لو أنه كان يعتقد ضعف هذه القراءة ، أو ضعف اللغة أو الوجه أو القاعدة التى عليها هذه القراءة ، فعلية أن يذكر لكل قراءة الحجة التى يَعْرِفُها لها من غير تدخلٍ منه ، أو إبداء رأى ؛ لأن الاحتجاج للقراءة هو ذاك وأىّ تدخُّلٍ منه بالحكم بالصواب أو بالخطأ أو بأى حكم يؤيد أو يعارض سوف يؤدى إلى تحول الاحتجاج من احتجاج للقراءة إلى احتجاج على القراءة ، وهذا عمل ليس مكانه كتاب فى الاحتجاج للقراءات السبع ، لأنه موجود فى كتب إعراب القراءات أو بيان معانيها ، أو الفصل بين اختلاف القراء ، أو الكشف عن وجوه القراءة أو تفسير للقرآن وقراءته أو أى كتاب آخر . بغض النظر عن صحة هذا العمل أو عدم صحته (28) ؛ لأن كتب إعراب القراءات وغيرها من الكتب الأخرى فيها من هذا الشئ الكثير ، وإذا أردنا أن نوجه لها نقدا فإن نقدنا لها متمثل فى عدم موافقتنا على وصف أى قراءة متواترة سبعية أو عشرية باللحن أو بالرداءة أو بالغلط أو بالقبح ، لأنها قراءة توافرت فيها شروط قبولها وعلى رأسها تواترها ... .

4- ومن صور احتجاج أبى على الفارسى على القراءة ماجاء فى قوله سبحانه : " مافعلوه إلا قليل منهم " النساء 66 .

قال : وكلهم قرأ : مافعلوه إلا قليل منهم " رفعا إلا ابن عامر فإنه قرأ : إلا قليل منهم نصبا وكذلك هى فى مصاحفهم .

قال أبو على : والوجه فى قولهم : ما أتانى أحد إلا زيد الرفع ، وهو الأكثر الأشيع فى الاستعمال ، والأقيس ، فقوته من جهة القياس أن معنى : ما أتانى أحد إلا زيد ، وما أتانى إلا زيد ، واحد ، فقد اتفقوا على رفع أحد وزيد فيهما ؛ لأن ذلك بمنزلته ومعناه ... " (29)

ولعلنا نلاحظ مدى تمسك أبى على بالقياس ، والسماع ، واستخدام ذلك فى الترجيح بين القراءات السبعية وكنا نتمنى من أبى على أحد أمرين فإما أن يعقب على كل كلامه بقوله لكننا نقبل القراءة ، ونُذَكِّر بأن مثل هذا الاستعمال قليل أو نادر ، أو أن

قواعد النحويين بأقيستها ومنطقها جاءت على خلافه ، وإما أن يذكرَ الحجةَ التى يعرفها والتى جادت بها قريحته حول هذه القراءة ، غير مستعملٍ مذهبَه البصريَّ ، وغير مُتَبَنٍّ لأىِّ موقفٍ من المواقف متجرداً من النزوع إلى أى مذهب نحوىٍّ ، ومتجردا من أى شئ آخر يمكن أن يؤثر فى مسلكه تجاه القراءة ، لأن كتابه " الحجة " لايحتمل منهجُهُ أيّاً مَن هذا ، سواءٌ كان برفض القراءة والتعصب ضدَّها أم كان بقَبُول القراءة والتعصب لها والمبالغة فى ذلك إلى حد رفض سواها أو وصفه بالضعف فى المعنى أو فى الإعراب أو غير ذلك .

5- ومن صور مبالغة أبى على فى قبوله لقراءة من القراءات دون غيرها ماجاء فى حديثه عن إثبات الياء فى : يسرى فى قوله سبحانه " والليل إذا يسرى " فى قراءة من قرأ بإثبات الياء فى يسرى فى كل القرآن ، ومن لم يقرأ بإثباتها ، متعصبا لمن أثبتها (30) ، كأنه يُحكِّم مباراةً منحازاً لأَحَدِ الفريقين ، محاولاً دوماً أن يُذَكِّرَنا برسوخ قدمه العلمية فى مجال النحو واللغة والمعانى والإعراب والقراءات ، ومطالعته لجميع آراء مَنْ سَبَقُوه فى هذه الفنون ، راوياً آراءَهم ، وناقداً لها مستفيداً – من غير مايصرح بذلك – من جُرْأَةِ الطبرىِّ فى تعامله مع القراءات القرآنية فى كتابه " جامع البيان ... " المطبوع وكتاب " الفصل بين القراءة المفقود " (31) .

ولست هنا معنيا بذكر موقف النحويين أو المفسرين ، أو المتقدمين أو المتأخرين من القراءات السبع أو العشر ، بنقد هؤلاء ، أو موافقة أولئك لأن الحديث عن موقف كثير من النحويين أفرادا وجماعات ليس جديدا ، بل هو قديم قدم نشأة النحو ونشأة القراءات وقد تحدث فيه كثير من علمائنا الأقدمين ، وكثير من الباحثين المعاصرين .
لكننا هنا معنيون بنقد منهج بعض العلماء فى احتجاجهم للقراءات ، حيث وجدنا كثيرا من العلماء لم يلتزم بمنهجه فى مؤلفه الخاص بالاحتجاج للقراءات السبع .

إن الذى دعانا إلى تحرير هذه السطور هو أن هذه المؤلفات صنعت أصلا – أو هكذا ينبغى أن تكون – للاحتجاج للقراءة ببيان وجهها فى العربية ، وحجة كل قارئ فى قراءته مع العلم أن هذه الحجج كلها ليست من الوحى ، ولم يدع أحد أنها هى الحجة التى لاحجة بعدها ، أو أن القارئ قال تلك الحجة صراحة ليؤيد بها قراءته ، لأن هذه الحجج من صنع مؤلفى كتب الاحتجاج ومن روايتهم عن غيرهم من علماء اللغة والنحو والقراءات والتفسير ولذلك فإن المنهج السديد يقضى بأن تقبل القراءة وأن يحتج لها فقط ، وإن كان لابد من إبداء رأى

فإنه يكون موجها إلى نقد الحجة نفسها عن طريق إيجاد حجة أقوى منها ، لغة ، أو نحوا ، أو دلالة ، أو تفسيرا ، أو حتى من المنطق أو العقيدة أو الفقه أو الآثار المروية .. الخ ، فنقد الحجة مقبول ، ولايخل بالمنهج المتبع فى الاحتجاج للقراءات القرآنية ، لكن ترجيح قراءة على قراءة فى كتاب ألف أصلا للاحتجاج لجميع القراءات أمر غير مقبول وغير موفق .

كما أن حدوث ذلك فى كتب المعانى أو كتب الإعراب أو كتب التفسير أو غيرها من الكتب الأخرى لايبرر حدوثه في كتاب من كتب الاحتجاج للقراءات قولا واحدا ، وبخاصة فى كتب الاحتجاج للسبع أو العشر (32) .

لكننى أعود فأقول إن : الظاهرة العامة فى كتاب الحجة لأبى على هى مساواته بين القراءات الواردة فى حجته ، واحتجاجه لها جميعا ، وقبوله لها جميعا ، بل إنه كان يفعل شيئا عظيما أحيانا وكنا نتمنى منه أن يفعله دوما وهو قبوله للقراءة التى تفرد بها قارئ واحد من القراء السبعة ، وإيجاد التخريج المناسب المدعوم بكلام العرب ، وبكل الحجج الداحضة المقنعة .

انظر فى قول أبى على : واختلفوا فى الميم من " إمهاتكم " فكسرها حمزة ، وفتحها الكسائى وحده " .

قال أبو على : وأما فتح الكسائى الميم فى " إمهاتكم " فهكذا ينبغى لأن التغيير والإتباع إنما جاء فى الهمزة ، ولم يأت فى الميم فغير الهمزة وترك الميم على الأصل ، ألا ترى أن الميم لم تغير وإنما غيرت الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء .... (33) " .

لكن أبا على لايسعدنا كثيرا ، ولايتركنا نفرح بموقفه هذا كثيرا ؛ لأنه يعود إلى قراءة حمزة بكسر الميم من " إمهاتكم " فيقول : وأما كسر الميم من " إمهاتكم " فقول الكسائى أشبه منه " !! أى أن أبا على عاد فغمز قراءة حمزة ؛ لأن قراءة الكسائى عنده أشبه " (34) ، ولانعدم أمثلة لهذا ، لكننى أعود فأُذَكِّرُ بأنَّ الطابَعَ العام لأبى على هنا هو مساواته بين القراءات ، وبين وجوهها بتعبيرات مختلفة من مثل قوله : وكلٌ حسنٌ ، أو وكلٌ صوابٌ ، أو وهذا عربى مقبول ... إلى غير ذلك .

وقد نرى أبا على يرجّح قراءة وافقتْ لغةً مشهورةً من لغات العرب على قراءةٍ جاءتْ على لغة ضعيفة ، أو غير مشهود بفصاحتها ، كما فى عدم ترجيحه لقراءة همز " معايش " على همزها في الأعراف آية 10 .

لكننا نحمد له كثيرا دفاعه عن قراءة وصفها غيره بأنها على لغة قليلة ، أو أنها لحن بقوله : .... فإذا كان كذلك فالمعنى فى القراءتين واحد ، وإن اختلف اللفظان ، مَنْ زعم أن إسكان النون – من " شنان (35) " – لحن ، لم يكن قوله مستقيما ؛ لأنه يجوز أن يكون مصدرا كاللَّيَّان ، وأن يكون وصفا كالنفَيَان ، حكى ذلك أبوزيد (36) ... " .

ونلاحظ فى كل ذلك اتكاء أبى على الفارسى على اللغة والنحو فى المساواة بين القراءات أو الاحتجاج لها أو الترجيح بين بعضها .

ومن أجل تمام الفائدة ، ووضع الحقيقة أمام القارئ الكريم فقد قمتُ بمراجعة كتاب الحجة لأبى على الفارسى المكوّن من ستة أجزاء والذى أَحَلْنا عليه فيما مضى – راجعتُه صفحةً صفحةً ، وأخرجتُ منه جميعَ المواضع التى كان لأبى علىٍّ فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءة من السبع ترجيحًا صريحًا من عنده هو وليس حكايةً عن ابن مجاهد ، أو عن غيره ، وبعبارةٍ واضحةٍ تُفيد مَيْلَهَ إلى هذه القراءةِ وترجيحِه لها على غيرها مستخدماً فى ذلك الترجيح الأداةَ النحويةَ واللغويةَ ومايتعلق بكلٍّ منهما من أصول وهو فى ذلك عندى يعد خارجا عن منهجه الذى رسمه لنفسه والذى يُفْتَرَضُ فيه أن محتوى كتابه الحجة خالٍ من أى مظهر أو أى شكلٍ أوصورةٍ من صُور الترجيح بين القراءات السبع .

إن هذا الإحصاء هو أولُ إحصاء – فيما أعلم – لمحتوى كتاب الحجة لأبى على الفارسى للمواضع التى كان له فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءة وقد بلغ عددُ هذه المواضع حوالى تسعةٍ وسبعين موضعاً تقريبا قد رجّح فيها أبو علىٍّ قراءةً على قراءة من السبع بناءً على أُسس أغلبُها نحويٌّ أو يرجع إلى الأصول النحوية واللغوية ، وهذا عددٌ ليس قليلا إذا وضعنا فى الاعتبار أن كتاب الحجة صُنع أصلا لكى يحتوى على مايمكن أن يُذْكَرَ من حجج ووجوهٍ وتفسيراتٍ لكل قارئ في قراءته بلاترجيح بينها ، وهذا اجتهادٌ وعملٌ قام به أبوعلى ولم يقلْ أحدٌ أنّ اجتهاده فى ذلك أو إن اجتهاد غيره منزهٌ من القصور أو التناقض . لكن القراءة السبعية المتواترة هى منزهة لدى الثقات من هذا التناقض أو القصور ومع كثرة هذا العدد فإن هذا الجدول قد خلا ممايأتى :

1- هذا الجدول قد خلا من كل قراءة لم يصرّح أبو على بتركها صراحة مثل إكثاره من تأييد قراءة على قراءة ، أو إكثاره من تأييد الوجه الذى جاءت عليه قراءته المختارة .

2- أو إكثاره من ذكر من هاجموا القراءة المرجوحة ، وذكر حججهم فكل ذلك لم أصنفه ضمن هذا الجدول .

3- كما أن هذا الجدول قد خلا تماما من كل رواية ليست مروية عن أحدٍ من القراء السبعةِ براوويه المشهورين ، أو بأحدهما كأن تُروى قراءةٌ عن طريقٍ ثالثٍ براوٍ ثالثٍ أو من أحدٍ من القراء العشرة فتكون مرجوحة عند أبى على أو عند غيره لعللٍ كثيرةٍ منها النحويّ ومنها غيرُ النحوى .

4- وقد خلا الجدول أيضا من القراءات التى صَدَّرَها بقوله "وكلٌ حسنٌ " لكنه عاد فأيد ورجّح واحدةً على أخرى أو وَجّهَ واحدةٍ على وجهِ الأخرى ، أو فعل العكس حيث رجّح بين القراءات ثم عاد ونص على أن كلاً حسنٌ صحيحٌ .

5- وقد خلا الجدول أيضا من كل قراءةٍ يكون ترجيحُ أبى عليٍّ فيها غيرَ قائم على أساس لغويٍّ أو نحويٍّ من قريبٍ أو بعيدٍ .

6- وقد خلا الجدول من كل قراءةٍ نَقَلَ أبو عليّ معارضةَ الآخرين لها ولم يُعلّقْ على ذلك واكتفى به كأنه يوافقه كما فى مثل قراءة مَنْ قرأ " فله جزاءً - بالنصب - الحسنى " الكهف 88 ، الحجة جـ 170/5 .

جدول إحصائى بالمواضع التى رَجَّحَ فيها أبو على الفارسى
فى كتابه " الحجة " قراءةً على قراءة من السبع

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
الفاتحة : 4	مَلِكِ قراءة الكسائى وعاصم والمعنى بقراءة مالكِ أَمْلَكُ	مالكِ قراءة الباقين وهى أشمل ولأنّ حُجَجَ الباقين أقوى .	جـ 19/1
الفاتحة : 7	عَلَيْهُم بضم الهاء:حمزة مع أن الضم هو إشارة إلى الأصل .	عَلَيْهِم بكسر الهاء لأنها الاختيار لدى الباقين	جـ 61/1
البقرة : 6	أَأَنْذَرْتَهُمْ بالجمع بَيْن همزتين فى كلمة واحدة وهى قراءة عاصم ، حمزة والكسائي	آأنذرتهم بالفصل بينها بألف الباقون خلا ابن عامر فى رواية عنه لأن اجتماع الهمزتين ليس قويا	جـ 284/1
البقرة : 106	نُنْسِخْ قراءةَ ابن عامر وحده بضم النون	نَنْسَخْ الباقين بفتح النون	جـ 186/2
البقرة : 117	كُنْ فَيَكُونَ قراءةُ ابن عامر بنصب يكون على الصرف وهو قليل	كُنْ فيكونُ رفعه الباقون على الاستئناف	جـ 204/2
البقرة : 125	فَأُمْتِعُهُ بتخفيف التاء من أمتع: ابن عامر .	فَأُمَتِّعُهُ قراءةُ الباقين بتشديد التاء وهو أكثر .	جـ 221/2
البقرة : 207	أمال الألف من "مرضاة" الكسائى ، لأنها رابعة	مرضاة غير ممالة قال أبوعلى :وغير الإمالة أحسن	جـ 300/2
البقرة : 245	فَيُضَاعِفَه بنصبها ابن عامر - لعدم وجود الجواب	بالرفع فيضاعفُه أو يضعفُه على الاستئناف	جـ 345/2
البقرة : 246	عسِيتم بكسر السين قراءة نافع غيرُ مشهورة	عَسَيْتُم بفتح السين الباقون لأنه الأشهر	جـ 350/2
البقرة 259	لم يتسنه بذكر الهاء فيها والقياس أنها هاء الضمير	الباقون لم يَتَسَنَّ مع قراءةِ حمزة وهى أسدُّ من غير هاء .	جـ 376/2
البقرة 271	فنعْمّا بتسكين العين وتشديد الميم : أبوبكر عن عاصم وأبوعمرو ورواية عن نافع قال لم يكن قوله مستقيما عند النحويين لأنه جمع بين ساكنين على غير حده	قراءة عدم التسكين فنعما ، أو نعما	جـ 396/2

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
البقرة : 273	تحسِبهم ، تحسبن بكسر السين ابن كثير ونافع وأبوعمرو الكسائى	تحسبهم ، تحسبن الفتح أقيس لأن الماضى إذا كان على فَعِل نحو حَسِبَ كان المضارع على يَفْعَل بالفتح مثل شَرِبَ يَشْرَبُ والكسر حَسَنٌ لمجئ السَّمْع به لكنه شاذٌ فى القياس	جـ 402/2
البقرة 280	فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرة نافع وحده وهذا قليل فى كلامهم – بضم السن	مَيْسَرة وهذا كثيرٌ فى كلامهم وهو أَوْلى،لأنه بالفتح وهو أخفّ	جـ 419/2
البقرة : 284	فيغفرُ ويعذبُ بالرفع لأن الأشبهَ الجزمُ وهى قراءةٌ عاصمٍ وابنُ عامرٍ	فيغفرْ ويعذبْ بالسكون والجزم وهى قراءةُ الباقين وهى أَشْبَهُ	جـ 464/2
آل عمران : 12، 13	سيُغْلَبون ويُحْشَرون بالياء الباقون إلا حمزة والكسائى	بالتاء نافع وهو حسنٌ لحُسْنِ الخطابِ هنا ومزاياه	جـ 17/3
آل عمران : 19	أنّ الدين عند الله الإسلامُ بفتح الهزة وهى قراءة الكسائى	إنّ الدين بكسر الهَمْزَةِ؛ لأنّ الكلام قد تم قَبْلَهُ	جـ 23/3
آل عمران : 14	القُرْحُ الباقون	القَرْح بالفتح ابن كثير ونافع وأبوعمرو وابنُ عامر لأن ذلك لغةُ أهل الحجاز	جـ 79/3
آل عمران : 161	مِتَّ – مِتُّم – بكسر الميم مِتْنا نافع ، حمزة والكسائى لأن الكسر شاذ فى القياس	مُتُّم ، مُتَّ بالضم الباقون هو الأشهر الأعرف الأقيس	جـ 93/3
النساء : 1	والأرحامِ خفضها حمزةُ وحده فعطف ظاهرًا على ضمير مجرور وهذا ضعيف فى القياس وقليل فى الاستعمال وترك الأخذ به أحسن	والأرحامَ نصبها الباقون عطفا على اتقوا أو على موضع الجار والمجرور قبله فى"به"	جـ 121/3
النساء : 9	قِيَماً شذ فى الاستعمال قراءةٌ نافع وابن عامر	قياما الباقون وهو مصدر	جـ 129/3

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
النساء : 11	"وإن كانت واحدةٌ" بالرفع ابن عامر والاختيار ماعليه الجماعة	وإن كانت واحدةً نصبا الباقون لأن ماقبلها لها خبر منصوب	جـ 135/3
النساء : 23	إمهاتكم بكسر الميم قراءة حمزة	وفتح الميم الكسائى وهو أشْبهُ	جـ 139/3
النساء : 40	وإنْ تكُ حسنةٌ رفعاً نافع وابن كثير على معنى حَدَثَ ووَقَعَ	الباقون بنصب حسنة وهذا حسَنٌ لتقدم ذكر مثقال ذرة أى : إن تكن الحسنة مثقال ذرة	جـ 161/3
النساء : 66	مافعلوه إلا قليلا منهم بالنصب ابن عامر	ورفع الباقون ، وهو الوجه ، والقياس	جـ 191/3
النساء : 154	لاتعْدُّوا فى السبت بتسكين العين وتشديد الدال ، نافع لأنه جمع بين ساكنين على غير حده ، لكن أبا على دافع عن هذه القراءة هنا وعن الجمع بين ساكنين على غير حده برغم عدم تسويته بين القراءتين	لاتعتدوا لأنها أصل ، ولأن الجمع بين ساكنين فى غير مد ولين وقد رفضه النحاة	جـ 168/3
المائدة : 2	شنْآن بإسكان النون ابن عامر	الباقون شَنَآنُ بفتحها وهو الأكثر	جـ 23/3
المائدة : 50	أفحكم الجاهلية يبغون " بالتاء ابن عامر	بالياء الباقون وهو أظهر وأَوْجَهُ مع مافيه من إضمار	جـ 228/3
المائدة : 57	" والكفارَ أولياءَ" عطفا على لاتتخذوا الباقون	والكفارِ بالخفض حملاً للكلام على أقرب العاملين ولغة التنزيل يحمل فيها على أقرب العاملين وهو أوجه	جـ 235/3
الأنعام : 33	ليُحزِنُك بضم الياء نافع من أحزن والباقون من حَزَنَ وحزنه .	ليَحْزُنْكَ بضم الزاى الباقون وهو كثير فى كلامهم لذا قرأه القراء	جـ 305/3

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
الأنعام : 90	اقْتَدِهْ ابنُ عامر قال ابن مجاهد : وهذا غلط .	اقتده ، أقتد الباقون وهذا هو الوجه - وهو القياس قال أبوعلى وقراءة ابن عامر ليست بغلط	جـ 351/3
الأنعام : 136	"زُيِّنَ" "قتلُ" "أولادَهم" "شركائهم" ابن عامر: بالفصل بمفعول المصدر، وهذا قبيح قليل فى الاستعمال ، ولوعدل عنها إلى غيرها كان أولى	بعدم الفصل الباقون	جـ 411/3
الأنعام : 161	" ديناً قِيَماً "بفتح الياء ابنُ عامر وحمزةُ والكسائى وقد شذّ عن القياس - حمزةُ وعاصم ، وابن عامر والكسائى ،	دِيْناً قِيِّماً الباقون بتشديد الياء	جـ 438/3
الأنعام : 162	نافع : محياىْ فقط بتسكين الياء وهو شاذ عن القياس والاستعمال فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين على غير حدّهما وفى الاستعمال لايكادُ ناثر ولاناظم يقوله ،	مَحْيَاىَ قرأها بالفتح على الياء الباقون	جـ 444/3
الأعراف : 10	ابن عامر : "معائش" وهذا قال عنه ابن مجاهد : "إنه غلط" قال أبوعلى من همز مجازه على الغلط لأنه أعلها فهمز مثل غلطهم فى جمع مسيل أمسلة وقد جاء ذلك فى شعر هذيل ،	معايش الباقون وهذا هو الأصل	جـ 9،8/4

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
الأعـــراف : 111	ابن عامر : أرجئهِ بكسر الهاء مع الهمز قال أبوعلى : كسر الهاء مع الهمز غلطٌ لايجوز وإنما يجوز اذا كان قبلها باء ساكنة أو كسرة	البـاقون : أرجـه بكسـر الهـاء وأخاه وكذلـك أرجهـى وأخـاه – قراءتان ، وقد جاء بهما القيـاس والسماع .	جـ 61،60/4
الأعــراف : 113	" إن لنـا لأجـرا " علـى الخبر ابـن كثير ونافع وعاصم ، والأشبه عند أبى على أإن .– بالاستفهام	أإن لنا لأجرا الباقون وهو أشـبه هنا لأنهم يستفهمون عن الأجر	جـ 65/4
الأعــراف : 148	الباقون حُلِيِّهم بضم الحـاء وتشـديد الياء وكسرها	حمـزةُ والكسـائىُ حِلِيِّهم بكسـر الحاء واللام وتشـديد اليـاء مثل قِسِيّ ، عِصِيّ لأن التغيير فـى الجمع أقوى	جـ 87/4
الأعــراف : 202	نافع:يُمِدُّونَهم من أَمْدَدَ وهذا ليس بوجه هنا	يَمُدُّونَهم بـالفتح البـاقون وهـو الوجه من مَدّ يَمُدّ	جـ 122/4
الأنفال : 70	" من الأُسارى " بـالألف أبوعمرو وحده لأن مفرده أسير فعيل بمعنى مفعول وقيـاس جمعـه علـى فعلـى ليس غير بفتح الفاء وسكون العين	أسرى الباقون وهو قياس الجمع هنا لكثرته فى هذا الباب	جـ 163/4
الأنفـــال 72 والكهف 44	"وِلايتهم" بكسـر الـواو حمـزة فيهمـا من السلطان وليست هنا المقصودة	"وَلاَية" بالفتح الباقون والفتح هنا الدين وهو أجود وقيل هما لغتان فيهما	جـ 166/4
التوبة : 12	أئمة : مِثْلان فى كلمة وليس الثانى منهما للإلحاق ولم يكن علـى فَعَل بـالفتح فمرفـوض غـيرُ مسـتعمل وهو قراءة حمزة،الكسـائى،عـاصم ،ابن عامر واجتمـاع الهمزتيـن فـى كلمـة لايسـتعمل تحقيقهمـا ، والمتحـرك منهمـا ليس قويـا ضعيف فى القياس	أيمة : الباقون وهو فـى الأصـل أفعلة	جـ 172/4

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
التوبة : 12	ابن عامر: "لا إيمان" بكسر الهمزة لأنه خلاف الكفر وذلك تكرير لما قبله .	الباقون : أيمان ، عهد وهو ليس تكريرا لما قبله لأنه منفى	جـ 4/178
التوبة : 30	"يضاهئون" عاصم على لغة فى "يضاهون" ولاتحمل على الزيادة فى الهمزة لأن ذلك غلط .	"يضاهون" من المضاهات الباقون	جـ 4/187
يونس : 5	"ضِئاء والقمر نوراً" – ابن كثير قال ابن مجاهد وهو غلط قال أبو على وهو على المصدر أبعد ؛ لذا فهو على الجمع من ضوء مثل سوط وسياط	ضياء الباقون	جـ 4/259
هود : 42	"يابُنَيَّ اركبْ معَنا" : بفتح الياء المشددة عاصم والوجه الكسر لاجتماع الساكنين للتخلص منهما	يابُنَيِّ اركب الباقون بالكسر لأنه الوجه	جـ 4
هود : 81	"إلا امرأتكَ" : نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى كلهم بالفتح وهذا ليس بقياس .	"إلا امرأتكُ" بالرفع ابن كثير وأبوعمرو لأنه القياس والأكثر فى الاستعمال .	جـ 4/369
هود : 105	"يوم يأتِ" : بغير ياء عاصم وابن عامر وحمزة ولاشئ هنا يوجب حذف الياء فى غير وقف ولافاصلة	يوم يأتى : الباقون وإثباتها هو القياس البين	جـ 4/373
هود : 111	وإنْ كلاً لمَا : بتخفيف إن ولما ابن كثير ونافع وهذه قراءة مشكلة وكذلك قراءة إنّ كلاً لمّا بالتشديد مشكلة وهى قراءة حمزة وابن عامر وحفص لأنه " لايحسن إن زيد إلا منطلق "	وإنّ كلا لمّا : الباقون وهو وجه فى العربية بتخفيف إن وتشديد لما "	جـ 4/187

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
يوسف : 12	"نرتعْ ونلعبْ" بالنون وبجزمهما : ابن كثير ، ونرتعِ ونلعبِ أبوعمرو وابن عامر بكسر العين والباء	نرتع ويلعب بالنون في الأولى والياء في الثانية وبجزمها ابن كثير وهو أحسن للمعنى	جـ 403/4
يوسف : 19	"محيايِ ومماتيْ" : بكسر الياء نافع وهو ضعيف في القياس وقليل في السماع وهو مرفوض مطروح لأنه ليس مثل دابه	ومحيايَ ومماتيَ الباقون بفتح الباء وهو الكثير المستعمل الشائع	جـ 413/4
يوسف : 47	"دَأَبا" بالفتح حفص عن عاصم لغة في الكثير الساكن .	الباقون بسكون الهمزة في "دَأْبا" وهو الأكثر الأشيع	جـ 425/4
الرعد : 9، 10	"المتعالِ" الباقون بغير ياء وهو ليس قياسا فليس هناك تنوين بعدها أو ساكن تلتقي معه .	"المتعالي" بالياء ابن كثير وأبي عمرو لأنه القياس ، وبخاصة في الوقف وحذفه في الوصل ليس قياسا	جـ 15/5
الرعد : 37	"هادى" ، "واقى" 37،34 ، "والى" 11 عدم حذف الياء ليس قياسا في الوقف بسبب التنوين وهي قراءة ابن كثير	هاد ، واق ، وال الباقون ، وذلك هو الوجه وهو القياس ، وهو كثير في الاستعمال شائع بينهم .	جـ 23/5
الرعد : 40	الباقون: "تقبل دعاءِ" بغير ياء وصلا ووقفا وحذفها في الوقف أحسن منه في الوصل	"تقبل دعائي" في إثبات الياء في الوصل والوقف - ابن كثير وأبوعمرو وحمزة ، وهذا هو الوجه والقياس لوجود أل	جـ 5
الحجر : 54	ابن كثير شدّد النون وكسرها في : فَبِمَ تُبشرونِّ	قال أبوعلي : ولو لم يُدْغِمْ وَبَيَّنَ كان حسنا في القياس	جـ 45/5
الحجر : 56	"مَنْ يَقْنَطُ" بفتح النون الباقون إلا أبا عمرو والكسائي مِنْ قَنَطَ بالفتح يَقْنِطُ بالكسر وليست الأعلى	الأعلى يَقْنَطُ بالفتح من قنط بالكسر يقنط بالفتح - الباقون مثل : نَقِمَ يَنْقَمُ	جـ 46/5

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
النحل : 54	ابن عامر : برفع : "والشمس والقمر والنجوم مسخرات"	الباقون : بالنصب وهو أحسن ليكون عطفا على ماقبله وداخلا فى إعرابه لاستقامته فى المعنى ؛ لأن مثله يختار فيه النصب .	جـ 54/5
النحل : 103	"يَلْحَدُون" بفتح الياء وهى قراءة حمزة والكسائى وليست هذه لغة التنزيل	"يُلْحِدُون" بالضم وهى قراءة الباقين وهى لغة التنزيل ، فينبغى أن يكون الضم أرجح	جـ 78/5
الكهف : 109	ابن عامر وحمزة والكسائى "ينفد" بالياء ، والتأنيث أحسن	"تنفد" الباقون وهو أجود وأحسن لأن المسند اليه مؤنث ، والتذكير حسن	جـ 5
طه : 30، 31	قرأ ابن عامر : "هارونُ أشدد به" على الإخبار	وقرأ الباقون : "هارون اشدد" بالدعاء لأن ذلك معطوف على الدعاء قبله	جـ 221/5
طه : 77	أآمنتم به بالاستفهام حمزة والكسائى وأبوبكر عن عاصم	والباقون آمنتم على الخبر وهو وجهه حسن	جـ 238/5
طه : 80، 81	"واعدناكم" الباقون إلا أباعمرو قرأ وعدناكم وهو أحسن لأنه أصل ،	"وعدناكم" أبوعمرو لأنه الأصل	جـ 242/5
طه : 97	" لن نُخْلِفَه" بالنون الباقون	"لن تُخْلَفَه" بالتاء ابن كثير وأبوعمرو لأن معناه أوضح وأبين	جـ 249/5
الأنبياء : 48	"ضئاء" بهمزتين ابن كثير فجمع همزتين بينهما ألف ولم يقلب الأولى ياء	"ضياء" الباقون على القاعدة	جـ 256/5
المؤمنون : 27	"مِنْ كلٍّ زوجين اثنين" وقراءة الجمهور أبين وهذه هى قراءة حفص وهى بتنوين كل بالكسر	الجمهور: "مِنْ كلِّ زوجين اثنين" بلا تنوين وهى أبين	جـ 294/5

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
النور : 9	نافع بكسر الضاد من : أنْ غَضِبَ الله عليه وأهل العربية يستقبحونه لأن "أن" لابد أن يفصل بينها وبين الفعل بشئ	الباقون أن غَضَبُ اللـه بضم الباء وفتح الضاد .	جـ 315/5
النور : 31	الباقون يقفون بغير ألف على "أيها" فيقولون "أيه". وهذا لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وليس هنا ضرورة ،	أبو عمر والكسائى يقفون بالألف وهذا هو الصواب ،	جـ 320/5
النور : 40	"وَيَتَّقِهِ" بالسكون ليس بوجه، والوجه ويتقهى لعدم وجود الجازم	ويتقهى بالياء	جـ 328/5
النمل : 36	"أتمدونى" بالتخفيف والتشديد هو الوجه عند نافع	أتمدونّى بالتشديد هو الوجه وهى قراءة حمزة ، ويعقوب وقراءة الباقين بنونين .	جـ 389/5
سبأ : 13	بغير ياء فى وصل ولاوقف فى : كالجوابى فتصبح : كالجواب كلهم إلا ابن كثير وأبا عمرو يحذفونها فى الوصل والوقف .	ابن كثير وأبو عمرو بياء وابن كثير بياء وصلا ووقفا ، أبوعمرو بياء فى وصل فقط وهو الأصل والقياس	جـ 10/6
سبأ : 14	نافع وأبوعمرو غير مهموز فى "منسأته" خففوها على غير قياس	منسأته حققها الباقون وهو القياس	جـ 12/6
سبأ : 16	"ذواتى أكلٍ خمطٍ" الباقون بالتنوين من غير إضافة وهذه جيدة فى العربية وليست كثيرة	بالإضافة أبوعمرو وحده وهو الأحسن فى كلام العرب لأنهم كثيرا مايضيفون مثل هذا كما فى دار آجر ، وثوب خز لكنها ليست بالجيدة فى العربية	جـ 15/6
يس : 9	"سَدًا" بالفتح حمزة الكسائى وحفص عن عاصم وليس كثيرا	"سُدا" الباقون بالضم وهو أكثر القراءتين واللغتين	جـ 37/6

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
ص : 58	غسّاق بالتشديد – الكسائى وحفص عن عاصم وليس بالكثير	غَسَاق بالفتح الباقون والقراءة بالتخفيف أحسن لأنّ فيها مخرجًا من مشكلتين هما قلة البناء وإقامة الصفة مقام الموصوف	جـ 78/6
الزمر : 42	" قَضَى عليها الموتَ بفتح القاف ونصب تاء الموت	" قُضِى عليها الموتُ" حمزة والكسائى وهو أبين مع أنه مثل الأخر بالبناء للمفعول	جـ 97/6
الزخرف	"يُنْشأ " فى الحلية بالتخفيف الباقون وليس هذا القياس	يُنَشَّأ بالتشديد حمزة ، الكسائى ، وعاصم فهو القياس ، وإن عز وجود ذلك فى الاستعمال	جـ 140/6
الجاثية : 21	"سواءً محياهمً بالنصب الكسائى وحمزة وحفص وليس ذلك بالوجه	سواءٌ بالرفع الباقون وهذا هو الوجه	جـ 175/6
النبأ : 25	غسّاقا : حفص ، الكسائى وحمزة بالتشديد والتخفيف أكثر – وهى لغة سفلى مضر	غَسَاقا بالتخفيف الباقون وهى قراءة الباقين وهو أكثر	جـ 368/6
المطففين : 14	"ران" بالامالة حمزة والكسائى	" ران" بالفتح الباقون وفتحها حسن وهو فيها كثير	جـ 386/6

وبالنظرة العَجْلى أو المتأنية فى محتوى جدول حجة أبى على نلحظ مدى تمسك أبى على بقواعد النحويين وبخاصة البصريون – ونلحظ أيضا مدى سطوة القواعد على علماء هذه الفترة ، وعدم قدرتهم وعدم رغبتهم فى تعديلها ، وربما يكونون معذورين فى ذلك لأن هذه هى لغتهم الجارية على ألسنتهم فى تلك الفترة ، والمنتشرة فى كل مناحى حياتهم والتى منها أخذت هذه القواعد .

كما أن هذه القواعد قد أصبحت راسخة ذات قدم قوية لدى الجميع ، والخروج على القواعد آنذاك هو خروج على ماتعارف الناس عليه وآمنوا به .

لكن القراءات القرآنية هى أيضا كانت راسخة ، لكن ليس لدى الكثيرين ، أو لدى عامة الناس ، بل كان ولايزال الأمر على أن معرفتها مقصورة على خاصة الناس وخاصة العلماء ويستطيع أى عالم لم تبلغه قراءة من القراءات التى تخالف مايعتنق من الأراء النحوية أن يرفض هذه القراءة ، لعدم ثبوتها عنده ، وهو معذور فى ذلك ، وهذا هو عذره الوحيد برغم مايمكن أن يقال فيه . فهل أبوعلى كان من هؤلاء ؟

الحقيقة أن أبا على كان ذا علم وافر بعلم النحو وذا قدم راسخة فيه ، وكان يستطيع أن يسوى بين جميع القراءات التى ذكرها شيخه ابن مجاهد فى السبعة ، لأنه استطاع أن يخالف ابن مجاهد فى عدة مواضع حيث كان يصوب كثيرا من القراءات التى حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الوهم ، وكان أحيانا يقول : إن هذه القراءة صحيحة فى العربية ، وربما يقصد ابن مجاهد أنها غلط فى الرواية كما فى التوبة 61 ، يونس 16 من الحجة .

وربما يعذر أبا على أيضا فى ترجيحه قراءة على قراءة فى الحجة . أن عملية الترجيح بين القراءات فى زمنه يبدو أنها كانت طبيعة هذا العصر وماقبله ، حتى يمكن التمييز بين صحيحها وفاسدها ، وقد أشار أبوعلى إلى شئ من هذا فى الحجة فى جـ 316/4 ، 356 ، وبصفة عامة فإن محتوى هذا الجدول يشير إلى تمسك أبى على بالنزعة البصرية – غالبا – وأنه أقام ترجيحه بين القراءات فى حجته متأثرا بذلك .

ويبقى أن العدد الذى فى هذا الجدول يمثل مواضع قليلة بالمقارنة لما تحتويه أجزاء الحجة من مواضع سوّى فيها أبوعلى بين جميع القراءات السبع معتمدا على معارفه وعلمه .

وهذا الشئ الأخير هو الذى كنا نتمنى من أبى على أن يفعله فى كل كتابه الحجة .

ثانيا : الحجة في القراءات السبع (36) :

لأبى عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ت 370هـ هذا الكتاب أَعدُّه الكتابَ الثاني والأهم فى مجال الاحتجاج للقراءات القرآنية ، وبرغم أنه مختصر تماما بالمقارنة بكتاب الحجة لأبى على الفارسى ، إلا أنه يعد تطورا ملحوظا وإيجابيا في مجال الاحتجاج للقراءات ، ويبدو أن إيجازه وعدم تشعب مؤلفه فى ذكر الأدلة والرد عليها وعدم الاستطرادات الكثيرة – وليس ذلك عن ضعف ، وإنما هو نجاح فى المنهج ونجاح فى تحقيق الهدف – يبدو أن ذلك جعلنى أعتبره مرحلة متطورة وناضجة ، وقليلة العيوب فى مجال الاحتجاج للقراءات فى هذه الفترة ، وكأن صاحبه استفاد من تجربة معاصره فى هذا المجال بل إننى لا أذهب بعيدا عندما أقول إنه تخلص إلى حد بعيد من العيوب التى أشرنا إليها فيما مضى (37) وإن لم يسلم منها تماما كما سيأتى .

ويبدو أيضا أن أبا على نجح فيما لم يُعْنِ القدرُ فيه شيخَه ابنَ السرّاج وأنَّ ابنَ خالويه تخفف كثيرًا فيما لم يستطع معاصرُه أبوعلى أن يتخلص منه أو يتخفف ، فكان لكل منهم فضلٌ فيما قام به كما أنه من الحقيقة أن نقرر أن أحدا بعد ابن خالويه لم يدّعِ أنه استطاع أن يؤلف كتابا فى الاحتجاج للقراءات لايحتج فيه ولو فى مواضعَ محدودةٍ على القراءات المتواترة .

ولايزال الأمر حتى يومنا هذا قائما على أن لكل قارئ من القراء السبعة ، أو العشرة حروفا معدودة فى الشواذ قد أحصاها الشيخ عضيمة فى كتابه دراسات لاسلوب القرآن ، الجزء الأول من القسم الأول ص 98 ، مع أن كثيرا من علمائنا قد أوجدوا لهذه الحروف حججا قوية ودحضوا عنها تهما باطلة ، وخطأوا قواعد النحويين واللغويين التى أضعفت من قوة هذه القراءات فى الاحتجاج بها وأبطلوا المقاييس التى صنفتهم ضمن الشواذ .

وقد جد كثير من علمائنا الثقات المحققين فى الإتيان بالحجج القوية من كلام العرب حول كثير من القراءات التى وصفها الأقدمون كأبى على الفارسى – وغيره ممن سبقوه وجاءوا بعده وعاصروه – بالضعف أو باللحن ، أو بالخطأ ، لكن هذه الأعمال لم تكن ضمن مؤلفات خاصة بالاحتجاج للقراءات ، بل كانت ضمن مؤلفات أخرى فى التفسير أو المعانى ، أو فى دراسة القراءات والنحو أو غيرها .

كما يلاحظ أيضا أن هؤلاء المدافعين عن القراءات ضد من نقدها كانوا يبالغون فى احتجاجهم للقراءة التى يدافعون عنها إلى حد مهاجمة القراءة الأخرى وهذا هو أهم عيب وقع فيه أمثال أبى حيان وغيره (38) .

لكن يبقى أننا لانزال حتى يومنا هذا في انتظار مؤلف متكامل فى الاحتجاج للقراءات خال من كل الملاحظات التى قيلت فى غيره ولانزال نرى أن كتاب الحجة لابن خالويه هو أكثر كتب الاحتجاج خلوا من الملاحظات التى قيلت فى حجة أبى على ، وربما يرجع ذلك إلى عدم تعصب ابن خالويه لمذهب كوفى أو غيره وربما يرجع إلى الإقلال من ذكر التفصيلات ، والشروح وإيثار الإيجاز والاختصار ، ولكنه ليس الاختصار الذى يراه بعض العلماء من أنه اختصار لحجة أبى على الفارسى ، وليس اختصارا مخلا بسبب أن ابن خالويه ليس شيئا فى النحو !! أو أنه لغوى فقط !! ، وإنما الحقيقة أن ابن خالويه قد استطاع فى حجته أن يتفوق على معاصره ، ومنافسه أبى على فى الإقلال من التدخل والحكم على القراءة ، وإن لم يبرأ منه تماما ، وهذا كما قلت شئ يذكر لابن خالويه فيشكر ، ثم إن ابن خالويه قد نجح نجاحا عمليا باهرا آخر عندما ألف كتبا أخرى حول القراءات ، وذكر فى كل منها المادة العلمية المناسبة واتبع المنهج اللائق بكل مؤلف وهذا – لعمرى – لـ هو التفرد الحقيقى والسبق المحمود .

وسواء أكان ابن خالويه مستفيدا من أبى على أم غير مستفيد من مؤلفاته وسواء أصحت نسبة مؤلفات ابن خالويه له أم لم تصح .

فإن ابن خالوية يعد أقل كثيرا من أبى على فى الترجيح بين القراءات وأكثر التزاما بما يجب عليه فعله فى كتاب فى الاحتجاج للقراءات من ذكر الحجة لكل قراءة ، وذكر آراء الآخرين فى تلك الحجة أو فى تلك القراءة ، وأحيانا يكتفى بهذا ، وأحيانا يأخذ موقفا إيجابيا فيسوى بين القراءات جميعا فى أكثر المواضع ، لكنه أحيانا أخرى كان يخرج على هذا المسلك المحمود الذى حمدناه له فيرجح بين القراءات المتواترة وبخاصة السبع منها . وقد طالعت كتابه كله بتحقيق أ.د. عبدالعال سالم مكرم فوجدت أن ترجيح ابن خالويه بين القراءات فى أثنا احتجاجه لها فى كتاب " الحجة " يمكن أن يندرج تحت واحد مما يأتى :

اسباب الترجيح عند ابن خالويه ومظاهره :

1- إجماع القراء على قراءه ، وانفراد قارئ منهم بغيرها فيختار المجمع عليه الذى ايدته قراءات أخرى من القرآن . وهذا أمر قد سبقه أبوجعفر محمد بن جرير الطبرى فى تفسيره جامع البيان ... عندما كان يرجح بين القراءات القرآنية ،

حيث وجدنا أبا جعفر يعتمد على هذا الأصل كثيرا فى ترجيحه ، وكأنه كان يريد أن يؤسس قانونا يعول عليه فى الترجيح بين القراءات القرآنية فى ذلك العصر وفى العصور اللاحقة .

2- قوة وجه القراءة فى العربية – النحو والصرف واللغة .
3- عدم شهرة وفصاحة اللغة التى جاءت عليها القراءة المرجوحة .
4- قوة المعنى الذى عليه القراءة المختارة ، وهذا سبب قوى يجب الانتباه له وعدم الاستهانة به .
5- إيثار الخفة فى القراءة المختارة .
6- وربما نجد ابن خالويه يذكر كلام مَنْ لَحَّنوا القراءةَ دونما تدخل منه .
7- وكثيراً مانجد – نظرياً وعملياً هجومَه على مَنْ يُلَحنون القراءة أو القراء ذكر ذلك فى كل كتبه عن القراءات فى "الإعراب" و "الحجة" ، و "مختصر شواذ القراءات" ، "وإعراب ثلاثين سورة" وغيرها .
8- وربما نَجِدُه يُوَجِّه نقده إلى الوجه الذى جاءت عليه القراءة أو التى حملت عليه ، أو يذكر ضعف حجة من الحجج دون مهاجمة القراءة نفسها مباشرة .
9- وربما نجده يصف إحدى القراءتين بالكثرة ، أو القلة فى الاستعمال .
10- ونادرا مايصف القراءة بالقبح أو بالغلط وبخاصة فى كتابه الحجة ، وان كان حدث منه ذلك فى كتاب إعراب القراءات فى غير ندرة .

وسنحاول أن نذكر أمثلة أو مثالا لبعض المواضيع على النحو التالى وسنحيل على الباقى :

1- الإجمـــاع :

أ - اختار ابن خالويه ورجح القراءة التى عليها أكثر القراء الآخرين الذين قرؤا بفتح ياء " هداى " من قوله سبحانه : " فمن تبع هداى " (39) أى أنه لم يختر قراءة إسكان الياء وهى قراءة نافع برواية ورش ذلك لأن الإجماع – إجماع القراء – على الفتح (40) ، وهناك أمر آخر وهو أن ابن خالويه لم يختر قاعدة الجمع بين الساكنين فى مثل هذا الموضع ، برغم أن كثيرا من العلماء قد أجازوه ورووا عن العرب مايؤيد وجوده ورووا من القراءات مايؤيد الجمع بين الساكنين على حده وعلى غير حده (41) ، لأن اللغة العربية فى كل مراحلها وفى جميع مستوياتها قد استخدمته وسمحت به (42) .

ب – فى قوله سبحانه : " تزرعون سبع سنين دأَباً " (43) تقرأ " دأبا " بإسكان الهمزة وفتحها قال ابن خالويه : فالحجة لمن أسكن أنه أراد المصدر والحجة لمن فتح أنه أراد الاسم ، ويجوز أن يكون الإسكان أصله الفتح فاسكن تخفيفا والعرب تستعمل ذلك فيما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق مثل : النهر والمعز ، والدأب معناه : المداومة على الشئ وملازمته .... " ثم قال ابن خالويه : والاختيار السكون ؛ لإجماع القراء عليه فى قوله سبحانه : " كدأب آل فرعون "(44) .

وبمراجعة الكتب التى أشارت إلى هذه الآية يتضح أن الفتح والإسكان فى مثل هذا جائز وارد عن العرب ، ولاضير من المساواة بينهما (45) .

جـ – فى قوله سبحانه : " ومن يقنط .. " (46) قرئ بفتح النون وكسرها ، فمن فتح فالحجة عنده أن الماضى مكسور مثل : علم يعلم والحجة لمن كسر النون أن الماضى عنده بالفتح مثل ضرب يضرب قال ابن خالويه : وهذا قياس مطرد فى الأفعال والاختيار فيه ها هنا كسر النون للإجماع على الفتح فى ماضيه عند قوله تعالى : من بعد ماقنطوا " (47) .

وكان ابن خالويه فى حل من هذا الترجيح ، لولا أنه استثمر مخزونه العلمى اللغوى الصرفى فى ضبط عين الفعل فى الماضى والمضارع ، حيث إن معارفه تملى عليه أن القياس يقضى بما اختار ، ولم يكن عليه حرج لو أنه سوى بين القراءتين غير محكم للقياس فى القراءة فى كتاب أول مهمة من مهماته هى المساواة بين القراءات وعدم الترجيح بينهما أو حتى ذكر ماعليه الاختيار ، وإن ذكر فلابد من الإشارة إلى أن القراءتين سواء ، حتى يتحقق للمنهج استقامته واطراده .

وهناك مواضع أخرى جاء على أساسها الإجماع عند ابن خالويه فى كتابه الحجة ، وكان بناء عليه ربما يصف القراءة باللحن ، أو بأن الوجه فى العربية يناسب إجماع القراء ، ولايناسب من انفرد عنهم ، أو أن إجماع القراء أقوى إلا أن يكون المنفرد عنهم أراد بقراءته التفريق بين كذا وكذا فقد أصاب .. (48) الخ .

وغنى عن البيان أن تعامل النحويين واللغويين مع القراء وقراءتهم ينبغى أن يكون نابعا من التسليم بصحة هذه القراءة وعدم تلحينها أو أفتراض أن قارئها جاء بها من عند نفسه ، فإن وافقت القراءة لغة العرب أو قواعد النحويين فبها ونعمت وإن خالفت فيجب أن نفك الصلة بين

الطرفين فورا ولانلزم أحد الأمرين بالآخر أو علينا أن نحكم بصحة الأثنين معا وأن كلا منهما مثل مستوى معينا من مستويات اللغة فى هذه الفترة ويؤكد ذلك مارواه أبوعلى عن أبى الحسن أن هناك تغيرا يحدث فى اللغة على لسان الناس من وقت لآخر ، فهم كانوا ينطقون مثلا "المسكن " بالفتح كثيرا – سبأ 15 – قال وهى لغة أهل الحجاز ، ثم قال لكنها اليوم قليلة ، وهذا يعنى فيما أعتقد أن حتمية الربط بين قواعدنا أو بين لغتنا المتغيرة والقراءات القرآنية أمر ليس صحيحا على إطلاقه بل إنه أحيانا يضر بواحد منهما أو بهما معا ، أو نفعل أخر العلاج وهو الكى فنحكم بفساد القاعدة وحتمية تعديلها وصحة القراءة لتواترها .

ومن أسباب الاحتجاج على القراءة عند ابن خالويه في الحجة :

2- مخالفة القاعدة النحوية :

أ – صرف مالا ينصرف :

جاء ذلك فى قوله سبحانه : "سلاسل " (49) يقرأ بالتنوين وتركه فالحجة لمن نون : أنه شاكل به ماقبله من رؤوس الآى ، لأنها بالألف ، وإن لم تكن رأس آية ، فوقف عليها بالألف . والحجة لمن ترك التنوين أن ذلك على وزن فعالل ، ثم قال ابن خالويه : وهذا الوزن لاينصرف إلا فى ضرورة شاعر ، وليس فى القرآن ضرورة ، وكان أبوعمرو يتبع السواد فى الوقف فيقف بالألف (50) . وهذا معناه أن ابن خالويه يشير من طرف خفى إلى عدم ارتياحه لقراءة تنوين سلاسل ، لأنه يرى أن تنوينها يعد ضرورة والضرورة فى الشعر ، وليس القرآن شعرا ، هذا فى نظره ؛ ولذا فإن ابن خالويه لم يصرح برضاه عن القراءة لكنه أطلق الحكم الذى نفهم منه عدم رضاه على القراءة بالتنوين ، مع أن كثيرا من علمائنا الأقدمين رووا صرف مالاينصرف وبخاصة صيغة فعالل فى غير ضرورة ، بل إن الضرورة أحيانا تكون فى عدم صرفه خوفا من اختلال حسن الرصف كما قال بدر ضومط فى فلسفة اللغة (51) .

ب – عدم حذف حرف العلة عند الجزم : ورد ذلك فى قوله تعالى : " إنه من يتق ويصبر " (52) قرأ الجميع بحذف حرف العلة فى " يتق " إلا مارواه قنبل عن ابن كثير من إثبات الياء فى " يتق " ، قال ابن خالويه : وفيها وجهان : أحدهما : أن من العرب من يجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح فيقول : لم يأتى زيد وأنشد :

ألم يأتيك والأنباء تنمى .. بما لاقت لبون بنى زياد .(53) ؟

قال ابن خالويه : والاختيار فى مثل هذا حذف الياء للجازم ؛ لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها ، فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التى تولدت منها الحركات ، لأنها قامت مقامها ، ودلت على ماكانت الحركات تدل عليه (54) .

ثم قال ابن خالوية وإنما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر .

ثم ذكر ابن خالويه أن الوجه الثانى في إثبات الياء فى مثل هذا يحمل على الإشباع ، إشباع الكسرة الدالة على الياء بعد حذفها لتصبح ياء (55) .

وقد لاحظنا هنا أيضا – مثلما مضى – أن التعليل الذى جاء به ابن خالويه قد نقله لكنه لم يعتمده ، ولم يعول عليه ، ونص على أن الاختيار – أى اختيار العلماء وبخاصة النحويون منهم – ليس على قراءة ابن كثير ، وهذا يعنى أن ابن خالويه ضعف أمام القاعدة النحوية الموروثة من علماء البصرة وعلماء الكوفة من النحاة ، وهى حتمية حذف حرف العلة المتطرف من الفعل المعتل عند جذمه وبقاؤه ضرورة ليست مقبولة (56) ، لكن ابن خالويه لم يستثمر ذلك ولم يستثمر شيئا آخر كان سيعينه من الخروج من دائرة الترجيح بين القراءتين هنا – ذلك أن هذا الكتاب مصنوع أصلا للاحتجاج للقراءات السبع وليس فيه مكان للاحتجاج – بالتصريح أو بالتلميح ، غمزا ، أو علانية ، من قريب أو من بعيد – على أى قراءة من القراءات السبع ، فلو فعل هذا مالامه أحد فى عصره أو بعد عصره بل حمده كل المنصفين .

جـ – الفصل بين المتضايفين :

فى قراءة ابن عامر ، لقوله سبحانه : " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم " (57) هكذا ببناء زين للمجهول بدلا من المعلوم " ورفع قتل ، ونصب أولادهم ، وخفض شركائهم " التى هى مضاف إلى لفظة " قتل " ، قال ابن خالويه : وهو قبيح فى القرآن ، ولايجوز إلا فى الشعر كقول ذى الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا .. أواخر الميسّ ، أنقاضِ الفراريج (58)

ثم قال ابن خالويه : وإنما حمل القارئ بهذا عليه ، أنه وجده فى مصاحف أهل الشام بالياء ، فاتبع الخط ... " (59) .

ولست أدرى سبباً لهذا الانفعال من ابن خالويه ذلك الذى دفعه إلى وصف مثل هذا الأسلوب بالقبح ، وكيف يكون قبيحا فى عصورهم وهم قريبون من المواد الشعرية التى ورد فيها مثل هذا الأسلوب وهو أسلوب تكرر فى شعرهم كثيرا وشواهده معروفة ؟! (60)

فإذا كان ذلك فلماذا نسمية قبيحا ، وماسبب كونه قبيحا ؟ هل قباحته بسبب أنه يحمل سبا فى أحد ، أم أنه يحمل تكفيرا لأسلوب القرآن الذى جاء به ، أم أن العرب ماتكلمته قط ، وإذن فبماذا نسمى ماورد فى ذلك من شعر أم أنها لغة واحدة قليلة ، فإذا كانت لغة ، فلغات العرب كلها حجة (٦١) ، وبخاصة أن القرآن – لحكمة يعلمها الله سبحانه – قد جعله الله أنموذجا لعامة لغات العرب وسجلا لها وهذا أمر يجب أن يفهمه الجميع متخصصين وغير متخصصين ولايخصون القرآن بلغة قوم دون غيرهم من العرب ففى القرآن نماذج متعددة لجميع لغات العرب ولهجاتها بلاتمييز بينها فما الداعى لأن نصف أسلوبا بالفصاحة وآخر بالرداءة ؟ .

وبناء على هذا فإنه كان يجدر بابن خالويه ، وغيره ممن ذكروا هذه القراءة وتناولوها سلبا في مؤلفاتهم ، أن يفعلوا أحد أمرين فإما أن يقبلوا القراءة التى تجيز الفصل بين المتضايفين ويعدلوا قاعدتهم التى لاتسمح بذلك (62) ، فيجعلونها تسمح به ، لأن ذلك موجود فى لغات العرب ، وقد نقلته لهجاتهم وبخاصة فى شعر شعرائها منها وإما أن نتمسك بالقاعدة التى لاتجيز الفصل بين المتضايفين وفى الوقت نفسه لاننكر القراءة ، ولانحكم القاعدة فيها ، ولانحكم على وجهها بالضعف مستخدمين المنهج الوصفى الذى يصف الظواهر الموجودة من غير حكم بصواب أو بخطأ ، فالمنهج المعيارى هنا قد لايفلح ، وبخاصة فى مجال القراءات القرآنية التى هى من عند الله سبحانه .

ومع أن هذه العبارة الأخيرة عبارة أن القراءات سنة وأنها من عند الله ، وأنها مقدمة على القاعدة ... الخ ، كلها عبارات نص عليها الأقدمون والمتأخرون من علمائنا تجاه القراءات القرآنية الواردة فى كتب النحو أو المستخدمة فى قواعد النحويين ونص على ذلك أبو على وابن خالويه أيضا فى مواضع متفرقة من كتابيهما إلا أن ذلك لم يمنعهم من تجريح القراءة وترجيح غيرها عليها ، أو ترجيح القاعدة عليها التى بنيت على شعر مجهول القائل أو لايكفى لإقامة قاعدة عليه وكان الأليق بناوبهم أن نضع النص القرآنى حيث وضعه ربه ومنزله فإما أن نبعد قراءاته عن متاهات اللغة المتغيرة كل يوم كما قال أبوالحسن فيما نقله عنه أبوعلى الفارسى فى جـ 14/6 من الحجة ، وإما أن نأخذ به من غير ترجيح بين قراءاته المتواترة ، بل ولاضير من استثمار القراءات المسماة بالشاذة فى تأصيل كثير من الأساليب اللغوية ، المحكوم عليها بالرداءة أو الضعف ، لأن اللغة كائن حى لانستطيع أن نخضعه لقوانين محددة أو نلزمه بأنماط محددة ونقول علينا ألا نتخطى هذا ، وعلينا ألا نقول كذا فالمعيارية عمل قد لايفيد كثيرا هنا ، وكيف يفيد وقد نقل السيوطى عن القدامى فى مقدمة المزهر قولهم : ربما استهواهم الشئ فزاغوا به عن القصد !! .

جدول إحصائى بالمواضع التى رجح فيها ابن خالوية

فى كتابه " الحجة " قراءة على قراءة من السبع

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
الفاتحة : 4	مالك ، الباقون إلا عاصمًا والكسائى	ملك لأنها أخص وأمدح	ص 62
البقرة 19	إمالة آذانهم بغير رواية	عدم الامالة	ص 70
البقرة : 32	انبئهم بكسر الهاء	بضم الهاء وهو الصواب	ص 75
البقرة : 38	هداى لجمعة بين ساكنين ، ولأن الاجماع على فتحها	هداى بفتحها وهو الاجماع	ص 75
البقرة : 61	النبيئين بهمز نبى لأن قريشا لاتهمز	النبيين بغير همز لأنه لغة قريش وأغلب العرب	ص 81
البقرة : 117	كن فيكون بالنصب على الصرف والجواب وليس هنا جواب	فيكون بالرفع على الاستئناف وهذا أحسن	ص 88
البقرة : 197	لارفثَ ولافسوقَ وماشابهها فى القرآن بالنصب لأن أكثر النحويين على اختيار الرفع	لارفثٌ ولافسوقٌ بالرفع عند أكثر النحويين	ص 94
البقرة : 271	"ويكفر عنكم سيئاتكم" بالجزم والاختيار الرفع	"ويكفر" بالرفع هو الاختيار	ص 99
البقرة : 280	"مَيْسُرَة" بضم السين وهو ليس بالأفصح ولابالأشهر	مَيْسَرَة بالفتح وهو أفصح وأشهر	ص 103
آل عمران : 75	"يُؤدِّهْ إليك" بإسكان الهاء عَيْبٌ فى غير موضع	يُؤدِّهِ إليك بالكسر إشارة إلى المحذوف	ص 111
آل عمران : 181	"لقد سمع" بالإدغام قال وهو على غير الأصل خلافا للكسائى الذى يراه أفصح وأكثر وأشهر	لقد سمع بعدم الإدغام لأنه الأصل	ص 117
النساء : 1	"والأرحامِ" بالخفض ومع صحته وجوازه إلا أن النصب أجمع وهو الاختيار	والأرحام بالنصب هو الاختيار	ص 118

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
المائدة : 6	وأرجلكم بخفضها ، ويحمل على الخفض على الجواز وهو ضعيف لأنه ضرورة	وأرجلكم بالنصب لأنه الأصح الأعرف	ص 132
الأنعام : 52	بالغدوة والعشي بالواو وليس له حجة قوية	بالغداة والعشي مثل الصلاة والزكاة	ص 140
الأنعام : 57	يقضي بالحق بالقاف لعدم وجود مايؤيده	يقص الحق بالصاد لوجود مايؤيده	ص 141
الأنعام : 137	وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ببناء زين للمجهول ورفع قتل ونصب أولادهم وخفض شركائهم بالفصل بين المتضايفين وهو قبيح في القرآن ويجوز في الشعر على ضرورة	بعدم الفصل وهو الأصل	ص 150
الأعراف : 44	" نَعِم " بكسر العين للتفريق بين حرف الجواب ونعم الإبل	نعَم بفتح العين لخفته	ص 154
الأعراف : 111	" أرجئهِ " بكسر الهاء على غير الأصل	القراءات السبعية الأخرى وهي لغات فاشية في كلام العرب	ص 160
الأنفال : 18	"موهنٌ منْ أوْهنَ" والتشديد أبْلَغُ	مُوَهّن من وَهَّن وهو أَبْلَغ وأمدح	ص 170
الأنفال : 35	"وماكان صلاتُهم عند البيت إلا مُكَاءٌ وتصديةٌ" بنصب صلاة ورفع مكاء وهذا لايجوز إلا على ضرورة أو بُعْد	برفع صلاة ونصب مكاء وهذا هو الأصل	ص 171
الأنفال : 72	من وِلايتهم . بكسر الواو	من وَلايتهم بفتح الواو وهو أقرب	ص 173
التوبة : 12	لا إيمان لهم بكسر الهمزة ضد الكفر والمعنى لايؤيده	لا أيمان لهم وهو العهد واليمين وهو أولى بسياق الآية	ص 174

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
يونس : 58	"فلتفرحوا" بالتاء وهو ضعيف فى العربية	فليفرحوا هو الأصل	ص 182
يوسف : 47	"دَأَبا" بالفتح وهو قليل	دَأْبا بالسكون لأنه الاختيار ويؤيده القرآن	ص 195
يوسف : 90	"مَنْ يتق ويصبرْ" بإثبات الياء وهو جائز على ضرورة فى الشعر	بحذف الياء فى" يتقِ" وهذا هو الأصل	ص 198
الحجر : 2	"ربما يود" بتخفيف الباء تخفيفا	"ربّما" بالتشديد على الأصل وهو الاختيار	ص 204
الحجر : 56	"مَنْ يَقنَط" بفتح النون على غير قياس من قَنَطوا بالفتح .	يقنط بكسر النون لإجماعهم على الفتح فى ماضيه فى : من بعدما قنطوا " الشورى" 28	ص 207
النحل : 127	ضيق بكسر الضاد	بفتح الضاد لأن الكسر فى الموضع والفتح فى المعيشة وهو هنا ضيق مراد به الثانى	ص 213
الاسراء : 35	بالقسطاس بكسر القاف	بالقسطاس بفتح القاف وهو أكثر وأشهر لأنه لغة أهل الحجاز	ص 217
الكهف : 25	ثلاث مائة سنين بالإضافة فى ثلاث إلى مائة الإضافة هى الأصل عند سيبويه والتنوين هو الاختيار عند مكى	ثلاث مائة سنين بالتنوين لأن القراء يختارونه	ص 223
الكهف : 97	بتشديد الطاء من "اسطاعوا" فى قراءة حمزة لأنه جمع بين ساكنين على غير حده	بتخفيف الطاء فى اسطاعوا وهذا هو الأصل	ص 233
طه : 12	طوى بالتنوين بصرفه وهذا ليس له علة	طوى بمنعه من الصرف وهو الاختيار	ص 240

السورة ورقم الآية	القراءة المرجوحة عنده والسبب	القراءة الراجحة عنده والسبب	الجزء والصفحة
النمل : 22	" فمكُث غيْرَ بعيد" بضم الكاف	" فمكَث" بفتح الكاف وهو اختيار النحويين لأنه لايجئ اسم فاعل من فعل يفعل بضم العين فى المضارع	ص 271
فاطر : 43	" ومكر السيئْ" بتسكين الهمزة قرأها حمزة وقد نُسِبَ إلى الوهم	" السيئِ" بكسرها وهو الاختيار	ص 297
الواقعة : 75	" بمواقع النجوم" بالإفراد وليس هو الاختيار فى مواقع	" بمواقعِ النُجومِ" هو المختار	ص 341
الانسان : 4	" سلاسلاً" بصرفه وهو لايجوز إلا فى ضرورة	" سلاسلَ" بعدم صرفه وهذا هو الأشهر	ص 359

إن محتوى هذا الجدول يشير إلى ماقد سبق أن قلناه حول محتوى كتاب الحجة لابن خالويه من أن ابن خالويه بذل جهدا واضحا فى التسوية بين القراءات فى مؤلفه ، وأنه لم يقع تحت سيطرة القواعد النحوية ولم يتأثر بها مثل تأثر أبى على ، بل تحرر منها وأحيانا كان يستعين بالآراء الكوفية والمذهب الكوفى الذى أعانه على التسوية بين القراءات وبين وجوهها .

وذلك واضح من عدد المواضع التى رجّح فيها ابن خالويه قراءة على قراءة ، حيث إن عدد المواضع التي تأثر فيها بالقواعد النحوية البصرية أو الكوفية التى بناء عليها رجّح بين القراءات يكاد "يُعَدُّ" على الأصابع فلايزيد على عشرة مواضع أو أكثر بقليل من جملة اثنين وثلاثين موضعا ورد له ترجيح فيها بين القراءات مع أخذنا بذات المنهج الذى ذكرناه عند تقديمنا لجدول محتوى حجة أبى على وبناء على ذلك فإن محتوى كتاب الحجة لابن خالويه هو صورة مختصرة جدا وجيدة جدا لما يجب أن تجئ عليه كتب الاحتجاج للقراءات وأعتقد أن مكيا وأبا زرعة فى القرن الخامس الهجرى قد استفادا من ذلك حيث وجدنا مكى بن أبى طالب فى كتابه الكشف بتخفيف كثيرا من الترجيح بين القراءات وان لم يبرأ كتابه من ذلك ، وكذلك فعل أبوزرعة فى كتابه الحجة ، وهذان العملان قد أعانا المتأخرين من النحاة والمفسرين فى التسوية بين القراءات السبع ، والعشر فى القرون السادس والسابع والثامن والتاسع وماتلا ذلك من عصور حتى عصرنا الحاضر .

الخاتمـــــة

وبعـــــد

فمن كل ماتقدم ذكره ، ومما لم يذكر مما هو مشترك معه يمكننا قول مايأتى :

1 - إن ظاهرة الترجيح بين القراءات على أساسٍ غيرِ أساسِ الروايةِ أمرٌ لم ينتشر إلا بعد رسوخ قواعد علم النحو العربي فى أذهان الخاصة والعامة وبخاصة بعد تأصل الآراء البصرية ، والآراء الكوفية وتمسك كل فريق برأيه .

2 - إن ظاهرة الترجيح بين القراءات كانت موجودة من قديم وإن اختلفت أسسها من وقت لآخر بداية من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى عصر ابن الجزرى .

3 - إن ظاهرة الترجيح بين القراءات بدأت مصحوبة بظهور مقاييس محددة – أسس علمية – يتم بناء عليها الترجيح بين القراءات القرآنية – وقد مرت هذه الأسس وهذه المقاييس بمراحل متطورة من التشدد إلى التيسير .

4 - إن ظاهرة الترجيح بين القراءات القرآنية نتج عنها وصاحبها ظاهرةٌ أخرى مهمة هى ظاهرة الاحتجاج للقراءات القرآنية السبع أولاً ثم الشواذ عن السبع بعد ذلك .

5 - بدأت ظاهرة الاحتجاج ، أو فن الاحتجاج بالاحتجاج لما سُمّى بالقرّاءِ السَّبْعَةِ أو القراءات السبع ، وذلك بشرح كل قراءة فى كل موضع ، وبيان مايؤيدها من كلام العرب شعراً ونثراً ، أو ذِكْرِ مايؤيدها من القرآن الكريم فى مواضع أخرى .

6 - كان المفروض على كتب الاحتجاج أن تسير فى هذا الاتجاه فقط ولاتتخطاه ، لكنها تأثرت بالآراء النحوية واللغوية السائدة آنذاك .

7 – فقد ظهر من خلال مطالعة كتاب " الحجة " لأبى على الفارسى وكتاب " الحجة " لابن خالويه أن الاحتجاج للقراءات فيهما لم يكن كما ينبغى من الموضوعية ، والتجرد من تفضيل قراءة على قراءة ، أو اختيار واحدة على غيرها .

8 – فقد تأثر أبوعلى الفارسى فى احتجاجه للقراءات القرآنية فى كتابه الحجة بثقافته الغنية بشتى المعارف وبخاصة معارفه الواعية بنحو البصريين ، وتمسكه بكثير من آرائهم مما جعله يرجح بين القراءات السبع – التى يفترض عدم الترجيح بينها – ليس على أساس الرواية فحسب ، بل على أسس متعددة كان منها الأساس المتعلق باللغة والنحو وبخاصة فيما جاء على غير آراء علماء النحو البصريين ، فاختار ورجح بناء على ذلك .

9 – كان من الممكن أن يُعْذَرَ أبو علىٍّ أو غيرُه لو أنّ ترجيحَهم كان بسبب اختلال المعنى فى القراءةِ المرجوحةِ ، أو بسببِ ضعفِ الروايةِ .

10– والدليل على أنّ الترجيحَ لم يكن بسبب ضعف المعنى ، أو ضعف الرواية أن محتوى "الجدول " يشير إلى صدق ذلك ويؤيده ، فليس فيه موضعٌ واحدٌ كان الترجيحُ فيه بِناءً على تناقض المعنى .

11– مثل هذا الكلام ينطبق على محتوى كتاب الحجة لابن خالويه إلا أنه يقل شيئا ما عن سلفه ، وبخاصة فى التمسك بالآراء البصرية ، أو الآراء النحوية بشكل عام ، فابن خالويه لم يكن يميل إلى مذهب البصريين ، ولم يكن متعصبا لمذهب الكوفيين .

12– نسبة القراءات المرجوحة فى كتاب الحجة لأبى علىٍّ تتسق تماماً مع الآراء البصرية التى يميل إليها ، لكنها لاتُمثِّلُ مَذْهَبَهُ النحوىَّ فقد كان يدافِعُ عن بعض القراءاتِ التى جاءتْ على غير مذهبِ البصريين ويأتى لها بالحجج القويةِ التى تؤيدُها ، وكان أحيانا يهاجم آراء البصريين ويُضَعِّفُها .

13– أما ابن خالويه فقد كانت نسبة القراءات المرجوحة لديه أقلّ من نسبة أبى علىٍّ ، والذى جاء منها مرجوحاً على الأساس اللغوى والنحوى قليلٌ جداً ولكنَه لم يَبْرأ من ذلك تماما .

14- ظهرتْ قبل هذين الكتابين محاولاتٌ تُبيِّنُ وجوهَ القراءة وتَشرحُها وتُعرِبُها كما ظهرتْ بعدهما محاولاتٌ مشابهةٌ لهما مثل كتاب الحجة لأبى زرعة وكتاب الكشف لمكى بن أبى طالب ، لكن هاتين المحاولتين فى القرن الخامس الهجرى لم تتخلص تماما من الترجيح بين القراءات ، بل إن مكى بن طالب أَكْثَرَ من النصِّ على اختياره ، وهذا يُعَدُّ فى نظرى نوعًا من أنواع الترجيح ينبغى ألا يُذْكَرَ فى ثنايا كتب الاحتجاج ، ولكنّ عُذْرَ مكيٍّ أن كتابه مُسَمّىً بـ "الكشف " وإن كان محتواه هو الاحتجاج للقراءات والقراء والكشف عن وجوه قراءتهم .

15- بعد القرن الخامس عاد الاحتجاج إلى كتب التفسير وكتب النحو مرة أخرى ولم تظهر له كتب مستقلة – فيما أعلم – تخلو تماما من الاحتجاج على القراءة أو الترجيح بينها باستثناء الحديث عن القراءات الشاذة والاحتجاج لها . وهذا يعنى أن فن الاحتجاج للقراءات – السبع بصفة خاصة – بدأ فى كتب النحو والمعانى والإعراب والتفسير ، ثم انتهى به الأمر بعد ذلك ليعود ليعيش فى كتب النحو وكتب التفسير مرة أخرى ، متأثرا بكل المأثور من الآراء النحوية والتفسيرية ، وغيرها ، وباندفاعِ وحماسِ الغيورين الذين قد يصل بهم الأمرُ فى الدفاع عن قراءةٍ هاجمها غيرهم إلى مهاجمة القراءة المُفَضَّلة لدى غيرهم وتضعيفها ، وكان المفروضُ بَذْلُ كل الجهود للتسوية بين القراءاتِ المتواترةِ ، وعَدَم التمسك بحتمية الربط بين اللغة وبين القراءات فيما كانا فيه غير متفقين ، فلكلٍّ منهما طبيعتُه وخواصُّه .

الحواشي والهوامش :

1 - النحو فى كتب التفسير لعبدالله رفيده جـ 1 / 493 ومابعدها . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، سنة 1990م ، طبعة 3 . بنغازي .

2 - راجع : مقدمة تحقيق كتاب : " الحجة لأبى زرعة ، ص 18 ، سعيد الأفغانى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، سنة 1979م ، وقد رأى المحقق أن عملية الاحتجاج للقراءات القرآنية من كلام العرب ومن اللغة والنحو حقيقة مقلوبة إذ إن الحقيقة والصواب أن نحتج لكلام العرب بالقراءة ، فنؤيد كلام العرب بالقراءة المتواترة ؛ لأنها ليست في حاجة إلى تأييد لأنها كلام الله الذى يحتج به ولايحتج عليه ... "

وانظر : النحو فى كتب التفسير حـ 1 / 493 ومابعدها

وانظر النشر حـ 1 / 33 وكشف الظنون حـ 2/ 220 ، ولطائف الإشارات حـ 1/ 85 ومقدمة تحقيق لطائف الاشارات حـ 1/ 7

ومن الواضح أن هذا الرأى فيه حماس شديد وغيرة واضحة على القرآن الكريم وقراءاته ، لكننى لا اتمسك بهذا الرأى ولا أرفضه ، لأننى أرى أن القراءات تعد فى بعض جوانبها أنموذجا صادقا للغة العربية فى فترة نزول الوحى وفترة ماقبله ، وهى تسجيل صوتى صادق لهاتين الفترتين من الناحية اللغوية البحته ، وأن القراءات القرآنية متواترة وشـــاذة أعانت كثيرا مع غيرها من العوامل على بقاء الخطـــوط العريضة للغة هاتين الفترتين وماتلاهما من عصور ازدهار اللغة العربية لكن هذه الصلة بين اللغة العربية والقرءات القرآنية وحتى القواعد النحوية بدأت تتفكك شـــيئا فشيئا حتى وصلت إلى أسوأ حال لها فى عصورنا الحديثـــة .. !!!

3 - مقدمة حجة القراءات للامام أبى زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ت بعد 403 هـ ، تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الراسلة - بيروت 1979م - ص 18 والنحو فـى كتب التفسير حـ 1/ 493 . والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيس ، ت 355هـ - 437هـ تحقيق د. محى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق 1974م .

4- الكتاب لسيبويه حـ 1/ 163 ومابعدها

5- لابد من الإشارة هنا - كما سيأتى - إلى أن هذا الفرع من علوم القراءات قد استقلت به كتب خاصة نظرا لاستقرار نشأة علم النحو ومذاهبه ، واستقرار نشأة علم القراءات وأقسامها ، لكن قواعد علم الاحتجاج لم تنفذ بدقة فى كتب الاحتجاج بل نفذت متأثرة بالمذاهب النحوية واتجاهات النحويين وقواعدهم .

6 - النحو فى كتب التفسير حـ 1/ 495 .

7 - المرجع السابق .

8 - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ عضيمة راجع مقدمة المحقق حـ 1 ص 15 .

9 - تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين ؛ت 2/ 521هـ 1 ش 1 وترجمات الطبرى فى كتاب : الطبرى : بقلم الحوفى ص 6 ورسالتنا للدكتوراه عن اتجاهات الطبرى النحوية الفصل الأول من الباب الأول دار العلوم عام 96 .

10- راجع الكتب التى هاجمت الطبرى بسبب موقفه من القراءات فى رسالتنا للدكتوراه الفصل الثالث من الباب الأول .

11- النحو فى كتب التفسير ؛ت 1/ 496 ومابعدها . ونقصد بكتب المعانى معانى القرآن للفراء ، ومعانى القرآن للأخفش وظهور كتب إعراب القرآن مثل إعراب القرآن للنحاس ، وإعراب القرآن للزجاج .

12- بغية الوعاة 529/1 ، معجم الأدباء 19 - 20 ، غاية النهاية 237/1 ، إنباه الرواه 326/1 وانظر مراجع ترجمة ابن خالويه فى مقدمة تحقيق " الحجة " لعبدالعال سالم مكرم من ص 5 - 10 .

13- الفهرست ص 95 دار المعرفة ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادى 275/7 ، نزهة الالباء لابن الانباري 315 تحقيق أبوالفضل والمنتظم لابن الجوزى طبعة حيدر آباد الدكن 1358هـ حـ 7/ 138 ، ووفيات الأعيان لابن خلكان - احسان عباس 2/ 80 وميزان الاعتدال للذهبى القاهرة 1963م ص 480 ، ومجلة المجمع مجلد 58/4 سنة 1983م ومجلد جـ 59/1 سنة 84 وترجمة أبى على للدكتور شاكر الفحام وانظر مراجع ترجمة أبى على فى مقدمة تحقيق الحجة حـ 1/ 45 تحقيق بدر الدين قهوجى وبشير جويجاتى - دار المأمون للتراث 1993م .

14- انظر كتاب السبعة مقدمة التحقيق لشوقى ضيف من ص 5 - 12 ومراجع تراجم ابن مجاهد وانظر مقدمة الحجة لابن خالويه ص 5 - 10 .

15- سوف تأتى بعون الله أمثلة كثيرة لذلك عند حديثنا عن ترجيح ابن خالويه بين القراءات مظاهره ,اسبابه .

16- انظر مقدمة الحجة لابن خالويه بقلم د. مكرم من ص 38 - 55 حول نسبة كتاب الحجة لابن خالويه .

17- اعتمدت على النسخة التى حققها : بدر الدين قهوجى ، وبشير جويجانى ومراجعة عبدالعزيز رباح - ,احمد يوسف الدقاق ، طبعة دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ، طبعة ثانية 1413هـ - 1993 .

18- النساء : 1 وانظر الحجة حـ 3/ 1211 ومابعدها .

19- الحجة 3/ 121 من الملاحظ أن أبا على تحدث عن جر الأرحام وخرجها على العطف ونقدها بناء على ذلك برغم أن هناك تخريجات أخرى يمكن أن يحمل عليها الجر هنا ويبدو أن كل تخريج له ولغيره عليه ملاحظات تضعفه .

20- راجع مثلا حديث أبى على عن اختلاف القراء فى سورة الفاتحة آية 4 : " مالك يوم الدين " حيث بدأ حديثه عنها فى حـ 5/1 وأنهاه فى حـ 1/ 36 أى قرابة ثلاثين صفحة .

21- النساء آية 11 . والحجة حـ 3/ 135 ومابعدها .

22- سوف نلاحظ أن ابن خالويه سوف يرجح غير كلام أبى على هنا كما سيأتى راجع كلام ابن خالويه فى آيه البقرة رقم 282 : قال والاختيار أن تجعل كان بمعنى حدث ووقع .

23- الحجة لأبى على جـ 3/ 135 .

24- يونس : 5 والحجة حـ 4/ 258 ومابعدها .

25- الحجة جـ 4/ 258 ومابعدها .

26- وذلك إذا أبعدنا عملية الحكم بالصواب أو الخطأ فى كل من اللغة والقراءات وحاولنا أن نجمع بينهما فيما اتفقا فيه ، غير سائرين فى درب الذين لحنوا القراءات لأنها خالفت اللغة أو قواعد النحويين ، وغير سائرين فى درب الذين حكموا على اللغة بالفساد أو على قواعد النحو بالقصور لأنها تخالف القراءات ، ذلك لأن القراءات أنموذج لكل المستويات اللغوية التى كانت عليها العربية ، والقواعد أنموذج لبعض هذه المستويات وفيها من النظر العقلى والافتراض الجدلى مايبعدها عن اللغة والقراءات فكان ينبغى أن نضع قواعد لكل مستوى من مستويات القراءات وقواعد لكل مستوى من مستويات اللغة وتجمع بينهما فيما اتفقا فيه دون حكم بالصواب أو الخطأ فيما اختلفا فيه .

27- هناك علماء كثيرون لهم مقاييس علمية موضوعية محددة فى قبول القراءة أو عدم قبولها ، وبناء على ذلك فهم يحتجون للقراءة التى توافق مقاييسهم ويحتجون على القراءة التى ليست كذلك ، ولست أبالغ عندما أقول إن مواقف كثير من العلماء تجاه القراءات القرآنية يمكن إرجاعها إلى مقاييس وأسس كل منهم تجاه تحديد القراءة المقبولة ، وهذا أمر سيجعلنا نلتمس العذر لعلمائنا فى تعاملهم مع القراءات سواء فى المراحل الأولى من نشأة القراءات أم بعد تسبيع السبعة وتعشير العشرة وسواء كانوا قراء أم نحويين أم مفسرين ، وسواء كانوا متقدمين أم متأخرين فإنه من الممكن أن يكون لكل منهم مقاييسه التى بنى عليها موقفه من القراءات .

28- أى أننى لا أشجع وجود ظاهرة الترجيح بين القراءات فى أى كتاب من الكتب المهتمة بدراسة القراءات ، وبخاصة كتب الاحتجاج للقراءات لأن كتب الاحتجاج يفترض خلوها تماما من أى ترجيح أو اختيار لأن مهمتها فقط هى الاحتجاج لكل قراءة وردت فيها أما الكتب الأخرى فإن طبيعة محتوى مادتها ربما تفرض عليها طريقة ما أو طرقا متعددة فى التعامل مع القراءات ، ولابد فى كل ذلك من الاستناد إلى أسس موضوعية مقبولة ، ولابأس فى أن يكون لكل عالم

أوقارئ اختياره الخاص لكن يجب أن يبنى ذلك الاختيار على أساس من الرواية وعلى عدم مهاجمة القراءات الأخرى أو تجريح قرائها .

29- الحجة ؛ت 3/ 138 .

30- الفجر آية 4 .

31- الحجة حـ 6/ 402 - 409 .

32- وراجع رسالتنا للدكتوراه : الاتجاهات الصرفيه والنحوية للطبرى فى تفسيره جامع البيان ... " دار العلوم 96 . الفصل الخاص بآراء الطبرى فى القراءات القرآنية وانظر الباب الثاني فصله الأول الخاص بـ : المقاييس القرآنية وأثرها على الاختيار فى القراءات قبل الطبرى وبعده ص 58 . حيث نبهت هناك إلى أهمية وجود مقاييس محددة موضوعية مقبولة يعتمد عليها عند التعامل مع القراءات ، وذكرت أن الطبرى تعامل مع القراءات بناء على مقاييس محددة ، لذلك فهو معذور فى موقفه المتشدد من القراءات حيث إن تسبيع السبعة لم يكن قد تم كما أن كثيرا من قواعد النحو كانت قد ترسخت واستقرت وأن عمل ابن مجاهد - مهما قيل فيه وعنه - لم يكن قد تم تأليفه بعد ، ثم إن كتاب الطبرى كان فى تفسير القرآن ، وليس فى الاحتجاج للقراءات قصدا .

33- النساء : 23 .

34- الحجة ؛ت 3/ 138 .

35- المائدة آية 2 .

36- الحجة حـ 3/ 210 ، مائدة 2 . اعتمدت على النسخة التى حققها أ.د. عبدالعال سالم مكرم ، طبعة ثالثة عام 1399هـ - 1979م - دار الشروق - بيروت .

37 - انظر مثلا كلام ابن خالويه حول آية 1 من سورة النساء : " .. والأرحام " حيث ذكر خلاف البصريين والكوفيين فى العطف على الضمير المجرور وذكر حجج كل منهما باختصار ناصا على أن البصريين لحنوا القارئ وأن الكوفيين يختارون النصب لكنهم يجيزون الخفض ولم يشر إلى تضعيف القراءة بالنصب أو بالخفض وهذا مسلك يحمد له .

راجع الحجة ص 118 ، 119 وراجع هذا مع مانقلناه عن أبى على فى هذه الآية فيما مضى من هذا البحث ، وقد دافع ابن خالويه عن قراءة حمزة دفاعا جيدا هاجم من خلاله الذين لحنوا هذه القراءة راجع موقفه هذا فى إعراب القراءات لابن خالويه حـ 1/ 127 .

38- انظر كلام أبى حيان ودفاعه عن قراءة ابن عامر بهمز معايش أو قراءة الفصل بين المتضايفين لنافع ، أو قراءة يعقوب الحضرمى : بفتح مابعد لا فى قوله سبحانه : " لاخوف عليهم ولاهم يحزنزن " حيث دافع أبوحيان مستعينا بكلام الأقدمين من مشايخه كأبن عطيه فى أن قراءة البناء على الفتح هى اقرب فى المعنى من قراءة رفع مابعد " لا " وهكذا ...

ويلاحظ هنا أن الدفاع عن القراءات ومحاولة التسوية بينها امتد ليشمل عددا آخر من القراء فوق السبع هم يعقوب وأبو جعفر وخلف البزار فيصبح الدفاع شاملا للقراء العشرة جميعا والمساواة بين جميع قراءاتهم وهذا عمل جيد لولا مافيه من الحماس والاندفاع فى غير صالح القراءات . وفى غير صالح اللغة أيضا ، أنه كان أحيانا يفرض على اللغة ماليس هناك ضرورة ولافائدة فى فرضه ، فواقع القراءات قد لايقبل واقع اللغة أحيانا ، وواقع اللغة قد لايقبل واقع القراءات أحيانا أخرى .

39- البقرة آية 38 .

40- الحجة : ص 75 .

41- المحتسب 349/1 وانظر مختصر البديع لابن خالويه ص 39 ، وإعراب القراءات لابن خالويه حـ 1/ 80 - 82 و حـ 1/ 101 ، والحجة لأبى على الفارسى حـ 4/ من ص 274 - 280 حول قراءة نافع وأبى عمرو : أم من لايهدى .. "يونس 25 " بتسكين الهاء وتشديد الدال بالجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مدولين .

42- هامش 2 من تحقيق سعيد الأفغانى لحجة أبى زرعة ص 127 .

43- يوسف 47 .

44- آل عمران آية 11 ، والحجة 195 .

45- قد فصلت ذلك فى بحثى للماجستير عن قراءة يعقوب الحضرمى فى قراءة يعقوب الحضرمى " كدأب آل فرعون " بفتح الهمزة راجع ص 206 من هذه الرسالة بكلية دار العلوم عام 90 وانظر تسوية ابن خالويه بين لغتى الفتح والإسكان هنا ثم ترجيحه للإسكان لإجماع السبعة عليه فى آية آل عمران وليس العشرة قطعا .

راجع المحتسب حـ 344/1 والبحر المحيط 316/5 راجع إعراب القراءات لابن خالويه حـ 310/1 ، 311 .

45- معانى الفراء مواضع الآيتين .

46- الحجر 56 .

47- الشورى 28 والحجة 207 . وراجع : البحر 459/5 ، والنشر حـ203/2 والكشف حـ 31/2 والحجة حـ 47/5 والقرطبى حـ 36/10 وتفسير الطبرى حـ 40/14 ، 41 دفاع عن القراءات ص 102 ومعانى الأخفش هـ 61/2 وتهذيب اللغة قنط واللسان : قنط . والمحتسب هـ 2 / 91 .

48- راجع : يوسف آية 43 من الحجة ، الأعراف آية 150 من الحجة والبقرة آية 19 من الحجة .

49- الإنسان آية 4 الحجة ص 359 .

50- الحجة ص 359 .

51- ص 151 .

52- يوسف 90 .

53- البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى كما فــى الخزانــة 534/3 ، هـامش المحتسـب 67/1 ، 196 ، والكتاب لسيبويه حـ 2/ 59 .

54- الحجة ص 198 .

55- الحجة ص 198 .

56- الإنصاف حـ 1/ 25 .

57- الأنعام : 137 .

58- الحجة : 150 ، 151 .

59- الحجة : 151 .

60- شروح سقط الزند القسم الرابع السفر الثـانى 1573 ، الخصـائص 2/ 404 ، وشـرح المفصـل 103/1 ، 108/2 ، 132/4 .

61- المحتسب حـ 1/ 7 .

62- راجع نظرية النحو القرآني ، د. أحمد مكى الأنصارى ، ص 109 .

المراجـــــع

1- إعراب القراءات السبع لابـن خالويـه ، تحقيـق عبدالرحمـن ابـن سـليمان العثيمين ، مطبعة الخانجى ، ط 1 ، 1992 .

2- إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتـب المصرية ، القاهرة .

3- الإنصاف فى مسائل الخلاف : لابن الأنبارى ، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة ، القاهرة .

4- البحـر المحيـط : لأبـى حيـان الأندلسـى ، مطبعـة دار الفكـر ، ط 2 ، 1403هـ - 1983م ، بيروت .

5- بغيـة الدعـاة : للسـيوطى ، تحقيـق الأسـتاذ محمـد أبوالفضـل إبراهيـم - دار الكتـب المصرية - طبعة ثانية - 1399هـ - 1979م .

6- تاريخ التراث العربي . فؤاد سزكين - دار الفكر العربى - بيروت .

7- الاتجاهات الصرفية والنحوية للطبرى من خلال آرائه فى القـراءات وأصـول النحـو فى تفسيره جامع البيـان ... د. خليـل عبدالعـال ، رسـالة دكتـوراه بـدار العلـوم - جامعة القاهرة عام 1996م .

8- تهذيب اللغة . للأزهرى ، أبى منصور الأزهرى ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .

9- جامع البيان عن تأويل آى القرآن . لأبى جعفر محمـد بـن جريـر الطـبرى ، نسـخة دار الفكر - بيروت - لبنان .

10- الحجة لأبى زرعة : حجـــة القــراءات ، لأبـى زرعـة عبدالرحمـن بـن محمـد بـن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 4 عام 1984م .

11- الحجة فى القراءات السبع : لابن خالوية ت 370هـ ، تحقيق عبدالعـال سـالم مكـرم - دار الشروق - بيروت - القاهرة ، طبعة 1977م .

12- الحجة للقراء السبعة : تصنيف أبى على الحسن بن عبدالغفار الفارسى ت 377هـ حققه بدر الدين قهوجى وزميله - دار المألوف للتراث ، دمشق - طبعة أولى 1404هـ - 1984م .

13- خزانة الأدب : لعبدالقادر البغدادى ، تحقيق عبدالسلام هارون - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر . القاهرة : 1387هـ - 1967م .

14- دراسات لأسلوب القرآ، : محمد عبدالخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، مصر - طبعة أولى 1392هـ - 1972م .

15- دفاع عن القراءات القرآنيـــة المتواترة فى مواجهة الطبرى المفسر ، د. لبيب السعيد ، دار المعارف بمصر ، 1978م .

16- السبعة لأبى بكر بن مجاهد : تحقيق شوقى ضيف ، دار المعارف ، ط 4 .

17- شرح المفصل : لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .

18- الطبرى : بقلم أحمد الحوفى ، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

19- غاية النهاية فى طبقات القراء : لابن الجزرى ، طبع تركيا ، تصوير : دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - 1933م - 1352هـ .

20- الفهرست : لابن النديم ، تحقيق : رضا - طبعة طهران ، مطبعة جامعة طهران - وطبعة بيروت .

21- لطائف الإشارات فى فنون القراءات : للقسطلانى ، تحقيق د. عبدالصبور شاهين وآخرين .

22- الكتب لسيبويه : تحقيق عبدالسلام هارون - الطبعة الثانية ، 1403هـ - 1983م _ مكتبة الخانجى ، مصر .

23- المحتسب : لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق : على النجدى ناصف وآخرين ، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1386هـ .

24- مختصر البديع لابن خالويه : بيروت - لبنان د.ت .

25- معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق فائز فارس - طبعة أولى سنة 1979م .

26- معانى القرآن للفراء ، بتحقيق د. أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار - مطبعة عالم الكتب - لبنان .

27- معجم الأدباء : لياقوت الحمورى ، دار الكتب المصرية - 1955م .

28- المقتضب للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1386هـ .

29- النحو فى كتب التفسير للدكتور عبدالله رفيدة - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع - ليبيا بنغازى ، طبعة ثانية 1990م .

30- النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى - تحقيق محمد على الضباع - المكتبات الأزهرية - مصر .

جامعة القاهرة - فرع الفيوم
كلية الدراسات العربية والإسلامية
قسم النحو والصرف والعروض

الممنوع من الصرف بين التقعيد والاستعمال من خلال نماذج من القرآن الكريم وقراءاته

إعداد دكتور
خليل عبد العال خليل
مدرس بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية الدراسات العربية والإسلامية
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

١٩٩٩م

فى هذا البحث

أ ـ مقدمــة.

ب ـ تمهيـد.

١- الممنـوع مـن الصـرف لغـة واصطلاحـاً.

٢- الأصليـة والفرعيـة والعلـة وعلاقاتهـا بهـذا البـاب.

٣- التعريـف والتنكـير وعلاقتهمـا بـالتنوين فـى هـذا البـاب.

٤- الممنـوع مـن الصـرف فـى اسـتعمالات القـرآن الكريـم.

تمهيد

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد

فقد انتهى البحث النحوى المعاصر إلى أنه "لا يكاد يوجد ما يسمى بالضرورة الشعرية ؛ إذ إن ما ورد فى الشعر مما يسمى ضرورة لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التى تسربت إلى اللغة المشتركة ، ومعظم ما ورد فى الشعر مما عده النحاة ضرورة قد وردتْ له نظائر وأشباه فى القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوى الشريف الذى أقصاه كثير من النحاة عن مجال الاستشهاد النحوى ، والكلام العربى المنثور ، وأن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل ؛ لأنه لايدل على مسماه دلالة حقيقة ..."[1]

والذى انتهى إليه البحث النحوى المعاصر كان نتيجة جهد استمر أكثر من مئات السنين ، أسلم كل جهد منها ما بعده من جهود نتيجةً علمية نحوية ولغوية ، فَبَنَى عليها المتأخرون جهودهم فبدؤا من حيث انتهى المتقدمون عليهم.

وقد أفاد البحث فى النحو العربى – غالباً – من هذه الجهود العظيمة ، تأصيلاً ، واختصاراً ، وتنقية ، وتصفية وشرحاً وإضافة.

ومبلغ علمى أن باب الممنوع من الصرف على رغم ما بُذل فيه من جهورد – فإنه فى حاجة ، ماسة إلى معالجة قضاياه معالجة ناجحة تعين على تحقيق المراد من العباد.

ولقد لفت نظرى فى باب الممنوع من الصرف أمور تتعلق بتقعيده وأمور أخرى تتعلق باستعماله منها :

- تعريف الممنوع من الصرف في اللغة والاصطلاح ، وهل هناك فرق بينهما؟
- ما علاقة التنوين بالتعريف والتنكير في هذا الباب؟
- وما علاقة العلة ، والقياس ، والأصلية والفرعية بهذا الباب؟
- وهل هناك مكان للخفة والثقل والضرورة والاختيار بين قضايا هذا الباب ؟ وما المساحة المسموح بها في ذلك؟

وهل استعمالات القرآن الكريم وقراءاته جاءت على ما قعَّده النحاة لهذا الباب؟ أم أنها جاءت به وبخلافة ، لكن النحويين لم يَرْضَوْا إلا بما يوافق قواعدهم ، سواء منها ما يؤيده الاستعمال أو ما هو من محض الخيال؟

كل هذا الأسئلة وغيرها مما يدور في فلكها ، حاولتُ أن أقترب من إجابة مفيدة عنها ؛ لتكون بمثابة طريق يحقق منه المخلصون لقواعد اللغة العربية هدفا اسمى يفيد لغتنا ، ويراعي نموها وتطورها ، ويفيد نحو هذه اللغة ، ويقدم له الفكرة التي تجعله أكثر مرونة ، وأكثر قوة.

لقد رأيت غرابة باب الممنوع من الصرف ، وغرابة قضاياه[٢] التي تناثرت هنا وهناك ، وحاول النحويون القدامى — رحمهم الله — رغبة في اطراد القواعد — حمل الباب على وتيرة واحدة، ثم وصفوا ما خالف هذه القواعد من استعمالات بأنه لغة من اللغات ، **أو** ضرورة من الضرورات ، أو شذوذ في القراءات.

ونجح النحويون إلى حد كبير في بناء قواعد باب الممنوع من الصرف مدعومة بأنواع من الحجج المنطقية ، والعلل

والافتراضات الذهنية لايملك الإنسان إزاءها إلا أن يقدم لونا من ألوان الاعجاب المحاط بالألم والتحسر ، متمنياً لو أنّ هذا الجهد بذل في استقراء ناجح للّغة ، وبناء قواعد مرنة تواكب لغتنا على مر العصور.

ولعل قضية العدل "التى جاء بها النحويون وأقحموها فى باب الممنوع من الصرف هى خير دليل على هذا الاستقراء الناقص الذى وصفه ابن هشام بقوله : سُمِع ممنوع الصرف ، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، فقد روها معدولة ؛ لأن العلمية لاتستقل بمنع الصرف..."[٣] إلى غير ذلك من عبارات تشفُّ عن عدم الرضى تجاه بعض ما قرره النحاة فى هذا الباب على ما سيأتى قريباً فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

أولا : الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً

لقد ذكر كثير من أصحاب المعاجم أن صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين[٤] ومعنى هذا أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين أو الممنوع من الإجراء كما استخدمه البغداديون ، وقَبْلهم الكوفيون.[٥]

وبين "الصرف" ، "والإجراء" علاقة تشابه ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الإعراب..."[٦]

ومعانى الصرف أكثر من معانى الإجراء ، فقد ذكر علماء **اللغة** أن من معانى الصرف التصويت ــ واللبن الخالص ، والتغيير والتمييز ، والتسيير ، والانصراف عن شىء إلى آخر.[٧]

ولا يعدم النحويون وسيلة في التقريب بين معاني الصرف اللغوية المتعددة ، والمتعارضة حيناً وبين معاني الصرف النحوية ، فيقولون إن التنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف ، والاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ، أو منصرف عن طريقهما إلى غيره – إلى طريق الاسمية المحضة.[٨]

وينص ابن يعيش على أن "الصرف هو التنوين وحده"[٩] ، ولكن ابن الحاجب يجعل التنوين أعم من الصرف ، لأنّ للتنوين أنواعاً متعددة.[١٠]

وكل ذلك مقبول ، لكنه يحتاج إلى إعادة نظر ، واستثماره فيما يربط قواعد هذا الباب بالاستعمال الحقيقي الفعلي للغة.

فعند حديث النحويين عن باب الممنوع من الصرف حددوا ألفاظاً محددة توافرت فيها خصائص معينة ويحمل عليها ما يشابهها ويكون لهذه الألفاظ معاملة خاصة ، إذا إنها لاتنون تنويناً أصلياً[١١] مع أنها أسماء – إلا أنها أسماء غير متمكنة في باب الاسمية[١٢] — وهذه الأسماء أيضا تجربا لفتحة – وهذه علامة فرعية فيهذا الباب — ويكون جرها بالفتحة ما لم تعّرف بـ "ال" ومالم تضف فإذا حدث شيء من ذلك كان جرها بالكسرة مثلها مثل بقية الأسماء.

قال الزمخشري : واختلفوا في منع الصرف ما هو "؟ قال ابن يعيش : فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ..."[١٣]

وقال ابـن مـالك :

الصرف تنوين أتى مبنيًا ∴ معنىً به يكون الاسم أمكنا

أى أن الصـرف تنويـن جـيء بـه ليدل علـى أن الاسـم أمكـن فـى بـاب الاسمية[١٤] فامكنيـة الاسم فـى بـاب الاسمية هـى المعنـى الـذى جـاء التنويـن فـى الكلمـة اليبينـه ، ويختصـر أ.د محمـد عيـد ذلـك كلـه بقـول : والخلاصـة : أن الصـرف هـو تنويـن الاسم المعرب "ومنـع الصـرف هـو عدم تنويـن الاسـم المعـرب"[١٥]

ومـن خـلال دراسـتنا لبـاب الممنـوع مـن الصـرف لغـة واصطلاحاً نلحظ مـايلى :

١- أن تسمية هذا البـاب بهـذا الاسـم ليسـت تسـمية علميـة ، لأن كلمـة الصـرف المستخدمة فـى هذا البـاب لهـا معـان متعـددة ، وهـى مـن ألفـاظ التضـاد ، وعلاقـة لفظـة 'الصـرف' بـالموضوع علاقـة مصطنعـة ، وإن لـم تكـن مصطنعـة فهـى ضعيفـة لأنـه لاتوجـد علاقـة علميـة ، أو لغويـة بيـن الجـر بالفتحـة والمنـع مـن التنويـن ، اللهـم إلا مـا اصطنعـه النحـاة من روابط يمكـن فكهـا بأضعف المقـولات.

٢- إذا قبلت هذه التسمية لتكون عنوانـاً لبابهـا ، فهـى تسـمية قـاصرة ؛ لأن النحويين أدخلـوا فيهـا مـا ليس منهـا ، وأخرجـوا منهـا كثيراً مـن الأسـماء التـى لاتنـون وتنطبـق عليهـا تسـمية 'ممنـوع مـن الصـرف'.[١٦]

٣- لقد سبق ذكر أن ابن منظـور ، وابـن يعيـش وغيرهمـا ممـن سـبقهما ولحقهمـا نصـوا علـى أن التنويـن هـو الصـرف وحـده "فكيـف تسـمى اللفظـة ممنوعـة مـن التنويـن ثـم نقـول إنهـا ممنوعـة مـن الجـر

بالكسرة أيضاً؟ فهل الممنوع من الصرف هو الممنوع من الجر بالكسرة أم هو الممنوع من التنوين ؟ أم هو الممنوع منهما معاً؟

وقد حاول ابن يعيش الخروج من هذا المأزق بحجج غير لغوية وغير مقبولة لدينا لأن العربي لم يقصدها ولم يقلها عند نطق مثل هذه الألفاظ قال ابن يعيش عن حذف التنوين من الاسم الذى لا ينصرف : إنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده ؛ لثقل ما لاينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة...!!(١٧)

٤- إن باب الممنوع من الصرف قد شغل مكاناً ليس قليلاً فى كتب النحويين رحمهم الله منذ سيبويه حتى عصرنا الحاضر ، حيث إنه يشغل فى كتاب سيبويه فى الجزء الثانى حوالى ٦٨ صفحة من ص ١-٦٨.

وفى المقضب للمبرد ويشغل سبعاً وسبعين صفحة من القسم الثالث من ص ٣٠٩-٣٨٦ وفى هوامش هذه الصفحات تعليقات عظيمة ونقول كثيرة ومفيدة وضعها محققه الشيخ عضيمة رحمه الله وقد اهتم به ثعلب فأفرد له كتاباً ، ولكنه مفقود.

وكذلك اهتم به ابن خالويه فأفرد له كتاباً وهو مفقود أيضا(١٨) وأفرد الزجاج له كتاباً أيضا ، وهو مطبوع ويشغل حوالى مائتين وأربعين صفحة واسمه :"ما ينصرف وما لاينصرف" تحقيق هدى قراعة ويقع فى كتاب الايضاح للفارس من ص ٥٤-٥٨ ويقع من كتاب الجمل للزجاجى من ص ٢٢٤-٢٣٢.

وفـى أسـرار العربيـة لابـن الأنبـارى مـن ٣٠٧-٣١٤ ، وفـى شرح الكافية جـ١/ من ص ٣٥-٧٠ ، ويقع مـن شـرح التصريـح جـ١ /٥٦-٧١ ، وشغل مكاناً فى كتـاب المقتصد فـى شـرح الإيضـاح لعبد القـاهر الجرجـانى ، ومكانـاً فـى الانصـاف فـى مسـائل الخـلاف ومكانـاً فى شرح اللمـع لابن برهـان وغير ذلك من الكتب القديمة.

وشغل مكاناً متفاوتاً طـولاً وقصـراً فى الكتـب الحديثـة المهتمـة بتيسـير النحـو ، أو شـرح قواعـده ، أو التمثيـل لهـا مـن القـراءات والشعر.

ففى النحو الوافى يشغل حوالـى ٧٧ صفحة مـن الجـزء الرابـع مـن ص ٢٠٠-٢٧٧ وفـى مؤلفـات د. محمد عيد يغشـل مكانـاً أقـرب إلى الاختصار والايجاز منها إلى الشرح والتحليل والإطناب كما فـى النحو المصفى ، ونحو الألفيـة.

وفى كتاب دراسات لأسـلوب القـرآن سـوف نلحظ توسطاً فـى دراسة هذا البـاب حيث يشغل فى القسم الثـالث الجزء الرابـع مـن ص ٢١٦-٢٦٠.

وقد يقل مكان الممنوع من الصرف فى الكتـب الميسـرة للنحـو ليصـل إلـى صفحتيـن او ثلاثـة او صفحـة واحـدة تبعـا لمنهـج درسـه ، والهدف منه ، ونوع متعلميـه.

هذا كله ... من أجل ماذا ؟

إنـه من أجـل تنويـن بعـض الأسـماء أو عـدم تنوينهـا ، وجرهـا بالكسرة أو بالفتحة !! وفى حديث ابن مالك عن هدف التنوين لم يشـر

إشارة صريحة إلى شيء ذى بال أفاده مجيء التنوين فى الأسماء من حيث الدلالة وذلك حيث يقول :

الصرف تنوين أتى مبنيا ∴ معنى به يكون الاسم امكنا

أى : للفرق بين الاسم الأمكن والاسم غير الأمكن فى باب الاسمية فليس للتنوين هدف فى دلالة اللفظة مفردة كانت أم مركبة مع لفظة أخرى فى هذا الباب اللهم إلا تنوين العلم ، فجعله بعض النحاة القدامى تنوين تنكير وأفاد الأستاذ ابراهيم مصطفى من هذا الرأى فجعل تنوين العلم تنوين تنكير على الإطلاق ناسياً أن تنوين التنكير بابه المبنيات وهو أصل فيها وأن إدخاله إلى جميع الأعلام المعربة أمر مرفوض ولا يؤيده الأسلوب القرآنى المعجز إننا سنلحظ فيما بعد ان كل التقسيمات والتعريفات التى امتلأ بها هذا الباب ، وما ساندها من حجج وعلل ذهنية ومنطقية كان ينبغى أن يخدم المعنى والدلالة ولا يهم بعد ذلك نوع المعنى أو نوع الدلالة التى ينبغى أن يخدمها هذا الباب بتقسيماته فيستوى فى ذلك خدمته للمعنى النحوى أو خدمته للمعنى المعجمى ، أو للمعنى السياقى أو لأى نوع من أنواع المعنى.

وواضح من هذا أن النحويين انشغلوا أولاً بالعلامة الإعرابية برغم أن العربى قديماً انشغل فى نطقة بالمعنى أولاً ، وكان مما استعان به فى ذلك العلامة الإعرابية.(١٩)

وخلاصة ما أريد الوصول إليه فى الصفحات القادمة هو أن باب الممنوع من الصرف جاءت قواعده قوية فى جانب ، وضعيفة فى جانب آخر فهى قوية بحجج ذهنية خالية ، وعلل غير لغوية.

وهـى ضعيفـة لأن الاسـتعمال العربـى قديمـاً وحديثـاً جـاء بهـا وبغيرها ، وهـى ضعيفـة أولاً وأخـيراً لأنهـا لاتخـدم الجوانـب الأساسـية فـى الـتركيب ، وهـى جوانـب الدلالـة ، برغـم ماردده النحـاة مـن قولهـم : إن التنويـن فـى الاسـم علامـة مـن علامـات خفتـه وأن التنويـن قـد يفيـد التنكـير أحيانـا ، والأصـل فـى الأسـماء التنويـن ، وقـالوا : التنويـن علامـة مـن علامـات الوقـف ، وعدمـه علامـة مـن علامـة الوصـل ، وقـالوا: التنويـن فـى الأفعـال غـير موجـود لثقلهـا ولقلـة اسـتخدام العربـى لهـا[٢٠] ، وأثبتت الدراسـات الحديثـة أن اسـتخدام العربـى للفعـل ، وللجمـل الفعليـة أكـثر مـن اسـتخدام الاسـم والجمـل الاسـمية[٢١] ، وعليـه فكـان ينبغـى اسـتخدام التنويـن فـى الفعل لكثرتـه وجريانـه علـى الألسـنة !!.

٥- العجيـب أنّ النحوييـن يصـرون علـى تسـمية هـذا البـاب ببـاب الممنـوع من الصـرف ، أى الممنـوع مـن التنويـن ، والجـر بالكسـرة ، ثـم يقبلـون مثـل هـذا التنويـن ، بـل لايجـدون مفـراً مـن وجوبـه فـى مثـل تنويـن : "ليـال" ، وسـواعٍ ، وغـوادٍ ، وهـوادٍ ، ودواعٍ ...[٢٢]

ثـم يقولـون عنـه إنـه تنويـن عـوض يدخـل الأسـماء غـير المنصرفـة ويدخـل الأسـماء المنصرفـة كمـا فـى مثـل : كـلٌ ، وبعـضٌ ، وحينئـذٍ و... غيرهـا ثـم يقولـون إن تنويـن التنكـير يدخـل المبنيـات لإفـادة تنكيرهـا ثـم يدخلونـه الألفـاظ المعربـة الممنوعـة مـن الصـرف كمـا لاحظنـا ، فيحملـون الثانيـة علـى الأولـى بـلا مـبرر.!!

وبعضهـم يقبـل تنويـن لفظـة "موسـى" وآخـرون يرفضـون ويقولـون إن تنوينهـا بسـبب أن أصلهـا عربـى مـن "أوسـيت" وفـى كتـاب النـوادر لأبـى مسـحل الأعرابـى : قـال الأمـوى سـمعت بنـى "أسـد"

يذكرون "الموسى" موسى الحجام ـ فيقولون هذا موسىً ـ بالتنوين ـ قد جاء ... ويُجرون بضم "الياء" اسم الرجل إذا كان اسمه موسى[٢٣].!!!

وكل هذا ينبغى أن ينظر إليه باهتمام شديد مفيد ، حيث ينبغى أن تنزع من هذا الباب كل ما من شأنه زيادة الهوة بين قواعد اللغة ـ وبخاصة فى باب الممنوع من الصرف ـ ومتحدثى اللغة متخصصين وغير متخصصين ، مثقفين وغير مثقفين.

ثانيا : الأصلية والفرعية والعلة وعلاقة كل منها بالممنوع من الصرف

هذا الباب ـ باب الممنوع من الصرف ـ ينطبق عليه كل ما ينطبق على بقية أبواب النحو الأخرى ، من اعتمادها على السماع ، حيناً وعلى القياس والعلة أحياناً كثيرة أخرى ، بنسب متفاوته من باب لباب حسب طبيعة القاعدة التى تنتظم كل باب.

فإذا اتكأتْ القاعدة على سماع كثير مطرد كان اعتمادها على العلة والفلسفة والجدل قليلاً ، وكلما تناثرت أمثلة القاعدة وتباعدت جزئياتها التى تندرج تحتها أتعب النحويون انفسهم واتعبونا معهم فى استخدام جميع أنواع الأقيسة وجميع أنواع العلل والجدل لتقريب جزئيات القاعدة ، وحمل الباب – المتفرق – على وتيرة واحدة ، راغبين فى عدم إدخال حكم "الجواز" فى قواعد هذا الباب متمسكين بحكم "الوجوب" فقط ، وكأنه لايوجد غيره من أحكام ، فاضطرهم هذا إلى العلل الثوانى والجدل والفلسفة وكد الذهن.

فمثلاً مسألة تنوين الاسم وعدم تنوين الفعل كان ينبغى ان يقال إن العربى نون الاسم حيناً ولم يستخدم الأفعال منونة البتة هذا هو الجواب الحقيقى عن السبب فى هذا الاستخدام ، لكن النحاة يصرون على العلل الثوانى والثوالث فيقولون : "لقد دخل التنويُن الأسماءَ لخفتها ، ولأن التنوين هو علامة الخفة ، ورمز السهولة[٢٤] ، وامتنع دخوله على الأفعال ، لثقلها ، ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن فى كل فعل ظاهرتين ؛ إحداهما ؛ لفظية ، وهى اشتقامة من المصدر – على الشائع – واشتراك لفظيهما فى الحروف الأصلية والمشتق فرع ، والمشتق منه اصل ، لهذاكان الفعل فرعاً من الاسم والأخرى معنوية ، وهى حاجة الفعل إلى الفاعل – الاسم –.

والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل ، ولما كان القسم الثانى من الأسماء – وهو المعرب غير المنصرف – لا يمنع من الصرف إلا إذ اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان : إحدهما لفظية ، والأخرى معنوية ، كان شبيهاً بالفعل فى ذلك ، فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمة : "فاطمة "مثلا" فيها علة لفظية هى التأنيث ، والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هى : العلمية ؛ والعلمية فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان فى كلمة "فاطمة" ؛ فلابد من الظاهرتين أو "العلتين" ، أو من علة واحدة تقوم مقام علتين كالمنتهى بألفا التأنيث الممدودة ، أو المقصورة ، أو ما جاء على صيغة منتهى الجموع ..."[٢٥]

"فما كان ذلك منع من الصرف ــ التنوين ــ ولأن الفعل فيه العلتان ، ولا يدخله التنوين ، حمل عليه بعض الأسماء التى فيهما علتان ، أو علة تقوم مقام علتين"[٢٦]

ولقد تحدث الزجاج عن التنوين والجر بالكسرة أو بالفتحة فكان مما قال : فهذه علة التنوين فى جميع ما ينصرف وعلة تركه فى جيمع ما لا ينصرف ، فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف ، من قبل أنّ ما لاينصرف فرعٌ فى الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء ، لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون فى أنحاء إعرابه ما لايدخل الفعل.[٢٧]

"واعلم أن جميع ما لاينصرف من الأسماء فإنما امتنع لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن ، واصول الأسماء.

ثم يقول : فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملك فعلى هذا قياس كل ما لاينصرف[٢٨]

وأخذ الزجاج ــ بقدرة ذهنية بارعة ــ يُفصّل القول فى الممنوعات من الصرف معتمداً على الأصلية والفرعية حيناً والعلة والقياس بانواعه المقبولة والمرفوضة أحياناً أخرى ، ناسياً أن كل ذلك ليس من اللغة فى شىء ، بل إن كل ما قاله فى كتابه عن علل المنع من الصرف يمكن الرد عليها ، ويكفى ما قاله فى ذلك صدر الأفاضل الخوارزمى : إن كلام النحويين فى باب الممنوع من الصرف مخبط ومخلط[٢٩]...!!"

هذا ملخص صفحات عديدة ، بل وكتب متعددة حول هذا الباب ، وما قيل فى رد هذا الكلام فهو أكثر منه حيث يستغرق صفحات عديدة أيضاً.

ويمكن اختصار هذا كله بكلمة واحدة هى أن السبب الحقيقى وراء تنوين مثل هذه الألفاظ ، وعدم تنوينها، طلباً للخفية أو لدلالات محددة يفرضها السياق ، وهو نطق العربى فقط وهو حينما نطق ذلك منوناً ونطق هذا غير منوّن لم يخطر على باله قط كل هذا الجدل ، وهذا الخيال ، وهذه الأصلية أو الفرعية ، أو العلة أو العلتان.(٣٠)

إن العربى تكلم بفطرته ، وطبيعته البسيطة التى تناسب بيئته وظروفه ، وحاجياته فى عصر الجاهلية وعصر صدر الإسلام.

إنهم تكلموا ، وليس فى ذهنهم معنى العلة ، ولا المشابهة ولا قياس المناطقة ، ولا جدل الفلاسفة ، ولا مراعاة الأصل أو الفرع أو غير ذلك.

لكننا لا ننكر أنهم كانوا يراعون النظير مما يعينهم على القصد الصحيح فى كلامهم ، لكنهم كانوا أيضاً كما جاء فى المزهر : "ربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"!!(٣١)

فإذا كان نحاتنا القدامى ـ رحمهم الله ـ قد نجحوا فى استخدام أدلة النحو المتعددة ، وطوروها وزادوا فيها ، واختصروا بعضها لتقنين قواعد لنطق الكلام العربى ، فإنهم بالغوا فى ذلك فى بعض الأبواب ، ومنها باب الممنوع من الصرف فى مواضع كثيرة من قضاياه ولقد ذكرت فيما قبلُ أنموذجاً واحداً لهذه المبالغة ، وهو

أنموذج يعد بسيطاً جداً من نماذج طويلة ومعقدة عرضتها مطولات النحو فى أثناء عرض جزئيات هذا الباب.

إننى بصدق ، وبحيادية تامة لا أرغب فى ذم محتوى تراثنا النحوى ، أو الانتقاص من عظيم فكر علمائنا ولكننى أريد أن نعتمد على الاستعمال الحقيقى فى اللغة ، وعلى القاعدة التى لها استعمال يومى قديماً وحديثاً اضطرتنا حاجة الاستعامال الكثيرة إلى تعديلها مستأنسين باستعمال قليل قديم ؛ لأن اللغة استعمال فعلىٌّ ، وليست قواعد ذهنية افتراضية ، ليس لها من واقع الاستعمال نصيب كثير أو قليل.

انظر مثلا إلى حديث النحويين حول حتمية وجود علتين يمنعان الاسم من الصرف ، علة لفظية وأخرى معنوية ، مع أن هناك أسماء كثيرة توافرت فيها علتان من هذا النوع ولم يقل أحد بمنعها من الصرف ومن ذلك لفظة "أجيمال" تصغير "أجمال" جمع جمل المكبر ، فلفظة "أجيمال" مصروفة برغم وجود علتين ؛ إحداهما معنوية هى التصغير الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للإفراد ، ومثل ذلك : حائض ، وطامث ، فنيهما علتان هما : لزوم التأنيث والوصف !![٣٢]

ويخرج النحويون من هذا المأزق بقولهم إن المقصود بتوافر علتين أى : علتين معتبرتين ، أما هنا فهذه علل غير معتبرة !! لكن التعبير بعلتين اصلا تعبير قاصر ، وغير دقيق ، بل متناقض أحياناً ؛ لأن كل علة واحدة لابد لها من معلول واحد ، فالعلتان لابد لهما من معلولين حتماً ، فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد

اشتركتا معاً فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا فى إيجاد هذا المعلول الواحد ، اللهم إلا أن يكون مرادهم من كلمة علتين أى : عيين[٣٣]!! ومن غير المعقول أن يكون قصدهم من لفظ "العلة" "العيب" ، لأن هذه الألفاظ التى حكم النحاة بعدم جرها بالكسرة وبعدم تنوينها ليس فيها عيوب ، لأننا لا نعرف نوع العيوب التى يمكن أن نقصد هنا.

ثم إن حديث النحويين عن أسباب المنع من الصرف فى الألفاظ التى حكموا عليها بالمنع ، هو حديث ليس لغويا ثم اقحم إلى الدرس اللغوى والنماذج على ذلك أكثر من أن تحصى ، راجع كلام النحويين عن مفهوم علة المنع التى تقوم مقام علتين ، أو عن العلتين كما عرضهما ابن يعيش وقبله والزجاج[٣٤].

كما تلاحظ شيئا من هذا عند الحديث عن علة منع العلم المؤنث من الصرف.

فقد ذكر النحاة أن المذكر اصل ، وأن المؤنث فرع عليه ولذلك فقد منع العلم المؤنث من الصرف بسبب العلمية والتأنيث ، إشعاراً بأن المؤنث فرع ؛ ولذلك لم يتمكن فى الإعراب تمكن المذكر فيقال جاءت "فاطمة" بضمة واحدة ولايقال ذلك فى المذكر مثل "محمد".

وقد قال بهذا الكلام ابن الأنبارى فى "أسرار العربية"[٣٥] ونقله عنه د. حسين محمد حسن فى كتابه "الأصل والفرع"[٣٦] ويمكن بقليل من التفكير الرد على هذا الكلام بما يلى :

أ ـ أن المذكر أصل ، والمؤنث أصل ؛ لأنه لو كان المذكر أصلاً للمؤنث لكانت جميع الكلمات المذكرة في العربية ، مذكرة في جميع اللغات الأخرى ، وهذا ليس موجوداً[٣٧] ، وقد ذكر هذا د. أحمد سليمان ياقوت في كتابه "في علم اللغة التقابلي".

ب ـ ثم إن القول بعدم منع المذكر من الصرف ، ومنع المؤنث يعد أمراً غير دقيق ؛ لأن هناك ألفاظاً مذكرة ممنوعة من الصرف مثل ، أحمد ويزيد ، عثمان ، وغيرها ، فهل نحكم على هذه الألفاظ بأنها مؤنثة بناء على ما قرره بعض النحويين في حديثهم عن الأصلية والفرعية ، من أن المؤنث فرع وبناء عليه دخله المنع من الصرف ؛ لأن المنع من الصرف والجر بالفتحة يعد علامة فرعية ، فأعطوا الفرع العلامة الفرعية[٣٨]؟!!

إن الحق هو أن عدم تنوين مثل هذه الألفاظ ليس في حاجة إلى كل هذا ، لأن القول بان هذه الألفاظ منونة وتلك الألفاظ غير منونة سببه الحقيقي هو نطق العرب لبعض الألفاظ منونة ، ونطقهم لألفاظ أخرى غير منونة مع جرها بالفتحة ولم يرد عنهم تفسير قاطع حاسم لهذا ، وكل ما ورد في ذلك هو نوع من أنواع الاجتهاد في تفسير هذه الظاهرة يقبل منه ما كان أقرب إلى الدرس اللغوى.

ثالثا : التعريف والتنكير وعلاقاتهما بالتنوين في هذا الباب قال ابن مالك :

واصرفن ما نُكِّرا ∴ من كل ما التعريف فيه أثّرا

يقول ابن عقيل : "وأشار بقوله : "واصرفن ما انكرا" إلى أن ما كان منع من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرف لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلة واحدة."[٣٩]

فالعلم الذى هو نحو : معد يكرب ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقى ، وعمر "تعد أعلاماً ممنوعة من الصف بسبب العلمية والتركيب فى الأولى ، والعلمية وزيادة الألف والنون فى الثانية ، والعلمية والتأنيث فى الثالثة والعلمية والعجمة فى الرابعة ، والعلمية ووزن الفعل فى الخامسة والعلمية وألف الإلحاق المقصورة فى السادسة ، والعلمية والعدل فى السابعة".

فإذا زالت العلمية التى هى علامة التعريف بدخول تنوين التنكير فى هذه الألفاظ فقد فقدتْ هذه الألفاظ علة ، أوسببا أو شرطاً من شروط منعها من الصرف وأصبحت بعلة واحدة لاتمنع من الصرف ، ولذلك فقد حكم بعض النحويين – رحمهم الله – بصرف هذه الأعلام لأنها أصبحت نكرات فلذلك فهى منونة تنوين تنكير عندهم. .

وقد أشار بعض النحاة القدامى – رحمهم الله – إلى تنوين التنكير ، وسمَّوه "تنوين تنكير" ولم يسموه بـ "الصرف" الذى قاله ابن مالك هنا فى قوله : "واصرفن" حيث وجدنا سيبويه يشير إلى تنوين التنكير ، عند حديثه عن المبنيات مثل صه ، ومه ، وإيه ، وخالويه ونفطويه ، وأمس ..."[٤٠]

فكل هذه الألفاظ ـ المبنيات ـ إذا أريد تنكير القصد منها وتعميمه وعدم تحديده فإننا ننونها ، ويكون تنوينها علامة على تنكيرها وعدم تحديدها.

وتابع سيبويه فى ذلك كثير ممن جاؤا بعده من نحاتنا الأقدمين[٤٣] والمتأخرين غير أننا وجدنا بعضهم يستخدم تنوين التنكير فى باب المعربات ـ وبخاصة فى باب الممنوع من الصرف ، كما هو ملاحظ وواضح فى نص كلام ابن مالك الماضى.

وقد وجد بعض الباحثين المحدثين ضالتهم فى كلام ابن مالك ومَنْ وافقه ، فعمموا أحكامهم وجعلوا كل تنوين يدخل الأعلام دليلاً على تنكيرها ، وأن التنوين علامة التنكير الحيقيقية ، ووجوده فى أى لفظة ، دليل على أنها نكرة ..... الخ كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه إحياء النحو.[٤٢]

وعند حديث الأستاذ عباس حسن عن "أحكام عامة فى الممنوع من الصرف" جـ٤ /٢٦٤ قال ما نصه فى بند(١) :

"الممنوع من الصرف لايدخله تنوين الأمكنية مطلقاً..." "وإذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث سالم مثل : عطيات ـ عليات ـ زينات ..." جاز إعرابه إعراب مالاينصرف ، وجاز إعرابه إعراب المنصرف...".

وعند شرح بيت ابن مالك يقول أ.عباس حسن فى جـ٤/٢٦٥ وكان الأنسب هنا أن يقول : "ونونن" بدلاً من "اصرفن" لأن الصرف الذى يشيع استعماله فى هذاالباب يراد به : تنوين "الأمكنية" فى الأغلب ، أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد

علميته فتنوين تنكير" لكن الأستاذ عباس حسن فى مناسبات أخرى فى الموضوع ذاته ينص صراحة على أن تنوين التنكير لايكون إلا فى المبنيات.

ففى جـ٢٠٢/٤ يقول فى هامش ٣ : يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ، نحو : دواعٍ ، وليالٍ ، وسواعٍ ، وغوادٍ ويدخل الأسماء المنصرفة أيضاً مثل : كلٌ ، وبعض ، فيكون للعوض وللصرف معاً ، لا لأحدهما ، وأما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها ...".

وفى باب التنوين فى الجزء الأول من النحو الوافى ص ٣٣ كان قد نص على ذلك أيضاً.

وهذا التناقض الظاهر عند صاحب كتاب النحو الوافى ينبغى ألا ينسينا جهده العظيم فى معالجة قضايا هذا الباب وبقية أبواب النحو الأخرى حيث إن الخط العام الذى سار فيه يقربنا منه ؛ لأنه ينزع إلى إيثار التخفف من كل ما يثقل كاهل النحو العربى من آراء واشتراطات واحترازات ، وتقسيمات.

وعلى هذا فإن حقيقة الأمر عندنا هى ان التنوين فى المبنيات قد يفيد فى تنكيرها وجعلها نكرات ذات دلالات غير محددة.

أما دخول التنوين فى المعربات من الأسماء عامة وإفادته التنكير فيها ، فهذا أمر لا أوافق فيه نحاتنا القدامى أو نحاتنا المتأخرين أو المحدثين أو المعاصرين.

وذلك لأن السماع والقياس ،وواقع اللغة لاتؤيد ذلك.

فسوف يمر علينا فى آخر هذا البحث نماذج من القرآن الكريم وردتْ فيها أعلام ممنوعة من الصرف منونة ولا يصح جعل تنوينها تنوين تنكير لأن سياق الآيات ومعانيها تأبى ذلك ومن أمثلة هذا ، لفظة "ود" "وسواع" ، "ونسر" فى قوله سبحانه وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن وداً ، ولا سواعاً ، ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً"(٤٣)

فهذه أعلام ممنوعة من الصرف ، أو بالأحرى نص النحويون على استيفائها علل المنع ، ومع ذلك فقد جاءت مصروفة أو منونة !!

فهل نتمحل ونحكم بتنكير هذه الأعلام فى هذه الآية على رغم أن سياقها هو سياق تحديد وتعريف ؛ لأن الآية تتحدث عن أصنام محددة معروفة مخصوصة ، ولا يمكن بأى حال الحكم عليها بأنها نكرات.

وقد يكون لبعض المجتهدين عذر فى قولهم : بأن هذه الأعلام معارف ولكنها جاءت منونة فإن قلت بتنكيرها فهذا من قبيل تحقيرها وإن حكمت بأنها معارف فهى أحقر المعارف ...".

وكل هذا طيب ومقبول ، لكن الحقيقة أن تنوين هذه الألفاظ ليس تنوين تنكير ، بل هو تنوين صرف جاز دخوله إلى جميع الأعلام التى توافرت فيها شروط معينة ؛ لأن هناك من العرب من يصرف جميع الممنوع من الصرف شعراً ونثراً ، وجاء القرآن — بإعجازه ـ ليؤكد على وجود هذه الظاهرة فى لغة العرب ، وأنها ظاهرة ليست قليلة ، أوضعيفة أو مرفوضة ، وإنما هى ظاهرة مباحة

وجائز استعمالها فى جميع مستويات الكلام من غير الحكم عليها بالشذوذ أو الضعف او القلة ، أو الندرة أو عدم الفصاحة.

هذا، وأما الذين يجعلون التنوين علماً وعلامة من علامات تنكير الاسم مطلقا المعرب منه أمكن وغير أمكن والمبنى فإن هذا الرأى فيه من الضعف ما فيه لأنه نسى واقع اللغة وعمم الحكم فظهرت له الثغرات فأخذ يبحث لها عما يسدها بالفلسفة والمنطق ولى عنق النصوص لتخضع لتعميمه الذى أصر عليه.

إن التنوين يدخل الأسماء المعربة من المتمكن الأمكن مثل قوله سبحانه : "محمدٌ رسول الله"(٤٤) ويدخل المتمكن غير الأمكن مثل جميع الأعلام الممنوعة من الصرف وهو فىهذا كله يسمى تنوين صرف ، وليس تنوين تنكير.

أما تنوين التنكير فيدخل بعض المبنيات ، وربما يدخل بعض المعربات عندما تتوافر ضوابط محددة فى سياقات معلومة تفيد فى النص على أن هذا التنوين هو تنوين تنكير مثل : قابلت إبراهيم ، وإبراهيماً آخر وسلمت على فاطمة وفاطمةٍ أخرى ، ورب معاوية لقينى فلم أعرف له نسباً "وأمثلة ذلك معروفة محددة ...".

إن دخول التنوين ــ تنوين الصرف ــ للأعلام التى منعها النحويون من الصرف أمر مقبول سماعاً من القرآن الكريم وقراءاته ومن لغات العرب وأشعارهم ، ولم يقل لنا هؤلاء العرب إن جميع هذه الأعلام المنونة نكرات ، ولايجوز أيضاً أن نحكم علىمثل هذا بأنه ضرورة أو شذوذ.

فهل كلمة "عنيزة" فى قول امرىء القيس نكرة عندما قال :

١- ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ∴ فقالت لك الو يلات إنك مرجلى[٤٥]

وكذلك كلمة "فاطمة" فى قول الشاعر يمدح علياً زين العابدين بأنه من نسل "فاطمة" بنت رسول الله ﷺ فى قوله.

٢- هذا ابن فاطمةٍ إنْ كنت جَاهله ∴ بَجدِّه أنبياء الله قد ختموا

وكذلك لفظة "دنيا" فى قول الشاعر :

٣- إنى مُقَسِّمٌ ما مملكت فجاعلٌ

جزءاً لآخرتى ، ودنياً تنفعُ

فقد قالوا : أنشده بن الأعرابى بتنوين دنيا ولا تراه بمس الوزن سواء كان منوناً أم غير منون" وعليه فقد أجازوا صرف كل ممنوع من الصرف فى الشعر وفى النثر لحاجة ولغير حاجة ..."[٤٦]

والأمثلة والشواهد الشعرية على صرف كل ممنوع من الصرف من الأعلام وغيرها كثيرة كثيرة واستقصاؤها أمر يؤدى بنا إلى تحويل هذا البحث إلى مجلد كبير أرجو أن أوفق فى عمله فيما بعد بإذن الله . ولكننا هنا سنقتصر فقط على بعض نماذج من القرآن وقراءاته لتكون لنا عوناً على القول بصحة صرف كل ممنوع من الصرف من غير القول بتنكير العلم المنون اللهم إلا فى مواضع محددة يفرضها السياق.

ولست ميالاً لجعل كل ماخالف القواعد النحوية ضرورة فربما صح قول من قال إن القواعد النحوية هى الضرورة نفسها ولقد توسع الكثيرون فى القول بوجود الضرورة فى كثير من مستويات الكلام العربى.

فقد رأى ابن بَرى أن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل مؤيداً رأيه بآراء غيره من النحويين مثل الخليل ، وأبى حنيفة الدينورى وغيرهم ومصححاً كل ما أخذه ابن الخشاب البغدادى على صاحب مقامات الحريرى.(٤٧)

ولا أريد أن أسير مع ابن برى أو مع غيره ممن وافقه أو عارضه من نحاتنا القدامى أو المحدثين إلا بالقدر الذى يجعل هذا الباب "باب الممنوع من الصرف" أيسر وأسهل مبتعدين عن القواعد التى يعد الخروج عليها ضرورة ، ومتمسكين بالقواعد المرنة التى تبيح الخروج عليها من غير وصف هذا الخروج بانه ضرورة وإنما وصفه بأنه إيثار للخفة ، ونفور من الثقل.

يؤيد ذلك ما ردده كثير من النحويين عن اغتفارهم صرف الأعلام الأعجمية الثلاثية لخفتها ، وللدلالة على أن أصل الأسماء الصرف.(٤٨)

بل إنهم يذهبون إلى أكثر من هذا عندما يقررون أن التأنيث أثقل من العجمة ،والعجمة أخف من التأنيث ، وعليه فإنهم صرفوا نوح ، ولوط.

بيدأن النحويين فى هذا الباب يصرون على التمسك بقواعدهم تمسكاً شديداً ، ولا يعدمون المخرج إذا لم يجدوا بداً من صرف ما لاينصرف فيصرفونه قياساً ، لكن قياساً على ماذا؟ إنهم يقولون : إن صرف ما لاينصرف فى الاختيار يعد عملاً بالقياس المهجور ؛ لأن الأصل الصرف(٤٩)

وقبل ترك هذه النقطة إلى ما بعدها أعودإلى حديثنا فيما قبل عن الآية التى ورد فيها صرف :"يعوق" ، و"يغوث" "ونسر" و "ود".

حيث وجدنا بعض متقدمى النحاة وبعض متأخريهم قد استشكلوا قراءة صرف هذه الألفاظ ؛ لأنها عندهم ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، أو للعملية والعجمة ، نلحظ ذلك فى كلام الزمخشرى الذى يقول عن قراءة صرف هذه الألفاظ فى هذه الآية : وهذه قراءة مشكلة ؛ لأنهما إن كنا عربيين أو عجميين ففيهما منع الصرف كأن الزمخشرى لم يدر أنّ ثَمَّ لغةً لبعض العرب تصرف كل مالا ينصرف عند عامتهم ، فلذلك استشكلها كما قال صاحب اللوامح.(٥٠)

ويقول ابن عطية وقرأ الأعمش : ولا يغوثاً ويعوقاً بالصرف وذلك وَهْمٌ : لأن التعريف لازم ووزن الفعل.

وليس ذلك بوهم ، لأن الأعمش لم ينفرد بهذه القراءة على أحد وجهين :

الأول : أنها جاءت على لغة مَنْ يصرفون جميع ما لاينصرف وهى لغة حكاها الكسائى وغيره.(٥١)

الثانى : أنّ القراءة جاءت لمناسبة ما قبله وما بعده كما قالوا فى صرف "سلاسلاً ، وقواريراً".

وعن التنكير فى الآية أو التعريفبالعملية يقول ابن قتيبة : كأنه جعلها نكرتين وهذا لامعنى له ، إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق ، وإنما هما اسماء لصنمين معلومين مخصوصين ، فلا وجه لتنكيرهما"(٥٢)

ومن أباح إجراء مثل هذه الكلمات ــ من المتقدمين ــ الفراء الذى يعلق على هذه الآية بقوله : "ولم يجروا يغوث ، ويعوق ؛ لأن فيها ياء زائدة ، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أوتاء أو ألف فلا يجرى من ذلك : يملك ، ويزيد ، ويعمر ، وتغلب ، وأحمد و... و... فهذه لاتجرى لما زاد فيها ، ولو أجريت لكثرة التسمية كان صواباً.(٥٣)

والحق الذى نطمئن إليه فى تنوين بعض الألفاظ وعدم تنوينها هو إيثار العربى للخفة ، ونفوره من الثقل من الغرابة فى نطقه لبعض الألفاظ فى كثير من المواضع.

وسيتضح ذلك جلياً عند ذكرنا للفظة "أشياء" فيما بعد.

وقد أشار بعض النحويين إلى هذه الحقيقة ، حقيقة إيثار العربى للخفة ، ولكل ما يعين على الخفة فى النطق فى كثير من المواضع ، وجعلوا من ذلك "التنوين".

فتنوين بعض الألفاظ يعين على خفتها ، ويعين أيضا على الوصل بها لما بعدها.

وقد رأى المستشرق الألمانى "نولدكه" ان العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التنوين ... وكانت تترك عموما نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية ، بلا نهايات إعرابية ونص كلامه فى كتابه اللغات السامية ص ٣٧ ترجمة د.رمضان عبد التواب ويعلق د. محمد حماسة على كلام "نولدكه" فى كتاب لغة الشعر بقوله : "واذا كان ما يقرره نولدكه صحيحاً ، فإن ذلك يعنى أن العربية ـ إيثاراً للتخفيف ــ قد خطت خطوة أخرى ، فنونت الاسم

المنصرف واعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين.

وإذا تناولنا المسألة على هذا النحو التطورى ، فلعل بعض القبائل احتفظت بظاهرة عدم التنوين فى بعض الأسماء ، وجاء ذلك فى شعرهم وعلى هذا يمكن جعل إيثار العرب للتنوين فيما بعد فى أشعارهم وكلامهم نوعاً من أنواع التطور الذى درجت اللغة عليه ويؤكد هذا ما يقوله أبو حيان : "ونقل الأخفش فى الكبير له والزجاجى فى نوادره أن بعض الأعراب يصرف ما لاينصرف فى الكلام ، وسائر العرب لا يصرفونه إلا فى الشعر".(٥٤)

لكن كثيرا من الباحثين يتحدث عن ظاهرة الممنوع من الصرف ويصفها بأنها لهجات مختلفة ، تغاير اللهجة المشتركة(٤٦) الممثلة فى القرآن الكريم وقراءاته لكن الأمر عندى مختلف ؛ لأن القرآن الكريم وقراءاته ورد فيها صرف معظم الممنوع من الصرف ، وورد فيها أيضا منع صرف بعض كلمات كان ، حقها أن تصرف ويؤكد على هذا باحثون آخرون فيرون أن الأمر اختلط على جامعى اللغة وواضعى النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض ان تكون منونة مثلها مثل باقى الأسماء ، واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره ، ثم وضعوا القواعد المقيدة له وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد ، حتى إذا انتهوا منها ، وكان الخلاف بينهم ، ظهر الكثير من الشواهد التى لاتخضع لقواعدهم فجوزوا ان نصرف

الممنوع من الصرف وقيدوه بالضرورة وهو عندى ليس ضرورة بل هو صحيح فصيح(٥٥).

ولكى يكون لهذا البحث بعض إسهام فى معالجة قضايا باب الممنوع من الصرف بتأييد القول بجواز صرف كل ما نص النحاة على منعه من الصرف ، سوف نحاول فيما يأتى الاعتماد على ماورد فى القرآن الكريم من نماذج كثيرة اخترنا منها بعض المواضع ؛ لتكون لغة القرآن بقراءاته المتعددة عونا على ما نريد تحقيقه من هذا البحث وبذلك تكون لغة القرآن بقراءاته ممثلة للسماع ، أو للمادة المسموعة التى كان ينبغى تقديمها أولاً باستقراء دقيق قبل صياغة قواعد باب الممنوع من الصرف.

ومن خلال اعتمادنا على هذه المادة المسموعة الموثقة تستبعد كثيرا من الآراء التى عالجت باب الممنوع من الصرف وبخاصة تلكم الاراء التى جعلت التنوين – فى الاعلام – علم التنكير لأن قوله سبحانه : "محمد رسول الله" يكذب ذلك ، "فمحمد" هنا منون وهو علم معرفة مقصود به رسول الله ﷺ كما أن تنوين بعض الأعلام لم يكن قط من دواعى تنكيرها ولم يكن قط علامة من علامات تنكيرها من غير مساعد آخر ، لأن تنوين التنكير ورد فقط فى بعض المبنيات من الأعلام وأسماء الأفعال ولا ينبغى أن يستخدم فى كل الأعلام حتى لايحدث خلط فى فهم المراد من الكلام منها.

رابعا: الممنوع من الصرف فى استعمالات القرآن وقراءاته:

فيما قبلُ اشرت إلى أنّ قواعد الممنوع من الصرف لم تثبت دوماً أمام آراء بعض النحاة ، ولم تثبت غالباً فى كل جزئياتها امام الشعر، وعلى هذا فقد أبيح عدم التمسك بهذه القواعد فى الشعر ، وفى النثر حملاً على الشعر.

ومع أنى اتحفظ امام لفظة "ضرورة" التى أبيح بناءً عليها صرف الممنوع من الصرف فى الشعر وأدخلوها إلى النثر والقرآن ، وأرى أن صرف الممنوع من الصرف بصفة عامة ليس ضرورة وإنما هو جائز فى الشعر والنثر إيثاراً للخفة ، وهو قد يكون أمراً ضرورياً فى الشعر ، وقد يكون أمراً مفروضاً فى القرآن وقراءاته المتواترة.

أقول ـ مع هذا التحفظ الذى تقدم ـ إلا أنى أعتبر ذلك مؤشراً على ضعف قواعد هذا الباب أمام استعمالات اللغة بكل مستوياتها، وبكل نماذجها الشعرية والنثرية والقرآنية أولاً وأخيراً.

ومن أجل تأصيل هذا الرأى ، ودعمه بالاستعمالات الصحيحة فإننى سأسوق أمثلة لاستعمالات القرآن الكريم وقراءاتهاالمتوترة والشاذة لنماذج من الممنوع من الصرف مصحوبة ببعض آراء النحاة فيها بإيجاز مفيد على النحو الآتى :

أولا : ماجعله النحاة ممنوعاً من الصرف لعلةٍ واحدةٍ

وهو ما كان مشتملاً على ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة وكذلك ما يكون على وزن "صيغة منتهى الجموع"

أ ـ المنتهى بألف التأنيث المقصورة يمنع من الصرف نكرة ومعرفة عند النحويين ،والعلامة الظاهرة فى عدم صرفه هى عدم تنوينه لأن الجر بالفتحة ليس واضحا عليه ، فماذا عن استعمال القرآن وقراءاته؟

قال تعالى : "**لقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة**"(٥٧)

قُرىء لفظ "فرادى "بالتنوين وبعدم التنوين حيث قرأ بتنوينه عيسى بن عمر ، وابو حيوه(٥٨) وهذا يؤيد صحة ورود لفظة فرادى جمعا منتهياً بألف التأنيث المقصورة منوناً ، وعليه فإن مَنْ استعملها منونة فى غير القرآن اعتماداً على قراءة شاذة من القراءات فهو غير مخطىء واستعماله صحيح لاغبار عليه ، مع العلم أن هذا التنوين ليس تنوين تنكير ، ,إنما هو تنوين أصيل ، أو تنوين للخفة أوهو تنوين موروث فى هذه الكلمة او فى نظائرها لأن هناك لغة من لغات العرب تنون وتصرف جميع ما لاينصرف وفى لغة لبعض تميم تصرف ما فيه الألف المقصورة(٥٩) قال ابن قتيبة وقرأ أبو حيوة بتنوين "فرادى" وهى لغة لبعض تميم(٦٠) إذن فعندنا نموذج من قراءات القرآن للمنتهى بألف التأنيث المقصورة وردتْ له قراءة من غير العشر تؤيد صرفه أو جواز صرفه ويؤيد جواز صرفه أيضا لغة لبعض بنى تميم.

ونستنتج من هذا أيضا أن ما ورد من اشعار وأرجاز وكلام منثور صرف فيه المنتهى بالألف المقصورة فهو مقبول وفصيح وليس بخطأ ، أو بضعيف ، أو بردئ حملاً على استعمالات القراءات الواردة عن أبى حيوة ، وعيسى بن عمر.

ولا يعنى هذا البتة أن ما ورد من قراءات القرآن بمنع صرف مثل هذه الألفاظ أنه غير مقبول ، بل هو مقبول ، وهو أصل الباب ، ولكننا نتحدث عن حكم ما ورد ، مصروفاً هل نرفضه كلية أم نجيز قبوله ، واستعماله شذوذاً برغم كثرته ؟!!

وكثرة الاستعمال وحاجاتنا الحياتية تبيح بحق صرف جميع ما منع من الصرف فى الاختيار ، والاضطرار ، وعند إيثار التخفيف أو مراعاة الانسجام الموسيقى للكلام.

ب - المنتهى بألف التأنيث الممدودة : -

أشيــــاء:

فى قوله سبحانه : "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إنْ تُبْدَ لكم تسؤكم" المائدة ١٠١.

لقد وردت لفظة "أشياء" فى هذه الآية ممنوعة من الصرف ، ومجرورة بالفتحة فما السر فى ذلك؟

هل السر فى ذلك أن لفظة "اشياء " من الألفاظ المنتهية بألف التأنيث الممدودة ووزنها"فعلاء" أو "لفعاء" أم أنّ هذه اللفظة ليست على وزن فعلاء أو "لفعاء" ولكن السر فى منعها من الصرف هو ورود القرآن الكريم بكثير من الأداءات العربية غير المرفوضة من

كثير من فصحاء العرب ، ومن هذا منع صرف الألفاظ المصروفة ، وهو أسلوب ورد عن العرب وكان أحياناً – شعراؤها يستعملونه فى شعرهم ، ولا يجدونه مرفوضاً؟؟ وعلى هذا يكون القرآن الكريم أنموذجاً تاريخياً لكل الأداءات الصحيحة المقبولة عند كثير من العرب الفصحاء.

أما أن رغبة العربى فى إيثار التخفيف ، ونفوره من أىّ لون من ألوان الثقل هو السبب الرئيسى فى صرف بعض الكلمات أى تنوينها ، ومنع بعضها من الصرف، أى منعها من التنوين ...؟

لقد جمع ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف فى المسألة رقم ١١٨ أكثر ما عند النحويين الكوفيين والبصريين حول هذه اللفظة من حيث أصلها ، ووزنها وبناء عليه اختلفوا فى القول بصرفها أو بمنعها من الصرف فمن قال من الكوفيين بأنّ وزنها "أفعاء" والأصل "أفعلاء" منعها من الصرف ، ومَنْ قال منهم بأن وزنها أفعال صرفها ومن قال من البصريين إن وزنها "لفعاء" ، والأصل "فعلاء" منعها من الصرف.

لكن حقيقة الأمر فى حتمية وزن هذه اللفظة على "لفعاء" أو "فعلاء" أو "أفعاء" ، أو أفعلاء".

ورفضهم لوزن "أفعال" هو شىء واحد – فيما أعتقد – هذا الشىء هو ورود هذه اللفظة فى القرآن الكريم ممنوعة من الصرف قولاً واحداً ، وقراءة واحدة ، وليس معها أى قراءة سبعية أو عشرية ، أو غير ذلك ، أو رواية أو وجه ، أو طريق يصرفها.

فكان لزاماً عليهم البحث عن سبب يحملون عليه منع هذه اللفظة من الصرف ، وبخاصة أنهم وصفوا ــ فى قواعدهم بمنع صرف الألفاظ المصروفة بأنه خروج عن الأصل والقرآن الكريم ــ بناء على اعتقادهم هذا ـ ينبغى أن يحمل على أفصح اللغات وأشيرها وأقواها ، وأعرفها ، دون أنكرها وأضعفها ، وأجهلها.

وقد نسى النحاة أنّ القرآن الكريم بكل قراءاته يعد نموذجا صادقا ، وتمثيلاً دقيقاً لما كان عليه حال اللغة العربية فى أكثر جوانبها ، من غير وصم ، أو وسم ، إبّان فترة ما قبل نزوله ، وفترة نزوله وما بعد ذلك بقليل.

وعندى أن مسألة التمييز بين مستويات الأداء اللغوى آنذاك هى من فعل المشتغلين بصناعة النحو ، وأن اسس هذا التمييز دخلها شىء من القصور ، وجاءت نتائجها مجحفة.

وإيمانا من كثير من الباحثين المحدثين بحقيقة وزن أشياء على "أفعال" وأنها جمع وليست مفردة ، وأنها مصروفة ، أو من الكلمات التى ليس فيها علتان ، أو علة تقوم مقام علتين ـ عند النحاة القدماء ـ أقول : إيماناً من الباحثين المحدثين بذلك حاولوا أن يجدوا مبرراً لهذا المنع الذى جاءت عليه ههذ اللفظة فقالوا : "إن سبب منع "أشياء" من الصرف ، وقوعها فى القرآن الكريم فى سياق تتوالى فيه الأمثال ، فيقال عند صرفها فى غير القرآن : لا تسألوا عن أشياء إنْ ولا يخفى ما فيه من ثقل عند تكرار المقطع "إن" بعد تنوين "أشياء" ورأى باحثون محدثون آخرون رأى بعض القدماء كالكسائى الذى رأى ان سبب منع لفظة "أشياء" هو شبهها هى خاصة بلفظة "حمراء"

فيعد منعها هنا منعا سماعيا للشبه "وليس للتوهم ، حيث إن لفظة توهم ليست من التخريجات المقبولة فى الدراسات القرآنية ، راجع ذلك فى كتاب : من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٢٧ وكتاب : التطور اللغوى د.رمضان عبد التواب وكل هذا جيد ، ومقبول ، لكن الأمر عند كثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين لايزال يحتاج إلى تعليل قوىّ غير القول بالثقل أو القول بالشبة ، لأنهما تعليلان يمكن نقضهما.

والذى أراه فى هذا كله أن التعليل بأن هذه اللفظة منعت من الصرف بسبب محاكاة استعمالات العرب فى منعهم لبعض الألفاظ المصروفة ، وأنه استعمال قليل ومقبول على قلته فى بعض الاستعمالات ، والدليل على ذلك وروده فى هذه اللفظة ، وأن هذا التفسير جيد مقبول.

وأن القول بان سبب المنع هنا هو النفور من الثقل فى توالى وتكرار مقطعين ثقيلين ، هو قول جيد ، لكنّ هناك سؤالاً مؤداه هل ليس فى القرآن الكريم تراكيب تكررت فيها مقاطع أدت إلى الثقل؟

والحقيقة هى أن القرآن الكريم ـ بقراءاته المختلفة ـ يعد ـ فى رأى ـ أنموذجاً لواقع اللغة العربية قبل وحال نزوله فلا بد أن يكون فيه من هذا الواقع أشياء وأشياء وأن يتفرد عن هذا الواقع بأشياء وأشياء.

ولقد وردت فى القرآن الكريم تراكيب يمكن تسميتها ثقيلة ولكنه ليس الثقل المرفوض عندنا ، لاختلاف معايير الرفض والقبول.

فعندنا أن مثل هذا الاستعمال ليس مرفوضاً ، لأنه يعد دليلاً على ورود منع صرف المصروف فى كلام العرب ، وهناك نماذج شعرية كثيرة تؤيد ذلك ، والقول بأنها ضرورة ليس وجيهاً ولا منعاً كما أن وروده فى القرآن الكريم يعد مؤشراً على عدم خطئه ، مثله فى ذلك مثل صرف الممنوع من الصرف وإن كان الأخير اكثر ، ودواعى استعماله عندنا تتزايد ومؤشرات وروده فى الاستعمالات القرآنية وأشعار العرب ولغاتهم كثيرة وكثيرة.

ج ـ صيغة منتهى الجموع :

قال المبرد : وأماما كان من الجمع على مثال مفاعل ، ومفاعيل نحو مصاحف ، "ومحاريب" ، وما كان على هذا الوزن نحو : فعالل وفواعل وأفاعيل ، وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف فى معرفة ولا نكرة.

وإنما امتنع من الصرف فيهما لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد والواحد هو الأصل ، فلما باينه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعد فى النكرة ، امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف فى المعرفة أبعد.(٦١)

وهذا الكلام نموذج بسيط من كلام كثير مشابه له ، ومع أنه فى ظاهرة قوى فى سوق قاعدة هذا الباب أو هذه الجزئية من الباب إلا أننا لن ننقضه إلا من خلال عرض نماذج محددة من استعمالات القرآن وقراءاته لمنتهى الجموع وملحقاته.

قال تعالى :

١- إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً[٦٢] قال الفراء : كتبت "سلاسل" بالألف وأجراها بعض القراء لمكان الألف التى فى آخرها ، ولم يجرها بعضهم ، وقال الذى لم يجر : العرب تثبت فيما لايجرى الألف فى النصب فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلٌ صوابٌ ، ومثل ذلك "كانت قواريراً" أثبت الألف فى الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف فى الأولى أوقى لهذه الحجة ، وكذلك رأيتهافى مصحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها فى مصاحفهم كذلك ..."[٦٣]

وقال الأخفش : سمعنا من العرب مَنْ يصرف هذا وجميع ما لاينصرف وقيل : إنما صرفه لأنه وقع فى المصحف بالألف ، فصرفه على الإتباع لخط المصحف ..."[٦٤]

وأكد على مثل ذلك أبو حيان مستأنساً بقول بعض الرجاز :

والصرف في الجمع أتى كثيراً ∴ حتى ادّعى قومٌ به التخييرا[٦٥]

٢- وفى قوله تعالى : كانت قواريراً ، قواريرَ من فضة[٦٦] وردت القراءات السبعية بصرف الأولى ، ومنع الثانية من الصرف ووردت القراءات السبعية بصرف الأولى والثانية قال الرضى فى تعليقه على آيات سورة الإنسان السابقة : قال الأخفش:إن صرف ما لاينصرف مطلقاً أى فى الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لاينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضاً : وعليه حمل قوله تعالى : "سلاسلاً ،

وأغلالا[٦٧] وقواريراً" وقال الكسائى : إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم[٦٨] إلا أفعل منك وتحدث صاحب الإنصاف[٦٩] عن هذه المسألة ـ مسألة صرف 'أفعل منك" وعدم صرفها باستفاضة ، ومما قاله فى الرد على منع الكوفيين صرفها قوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر رَدَّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلى :

ممن حملن به وهُنّ عواقد ∴ حُبُكَ النِّطَاق فَشبَّ غير مُهَبَّل

فصرف "عواقد" وهى مالا ينصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل... وغير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم[٧٠]

ثم يقول : ... ثم إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف ـ وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل ـ فكيف لايجوز صرف ما أُصله الصرف ،وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل وهل منع ذلك إلا رفض القياس وبناء علىغير أساس.[٧١]

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها صرف "أفعل" إذا انتقل من الوصفية إلى الاسمية حيث ذكر سيبويه أن العرب صرفت بعضاً من كلمات جاءت على وزن "أفعل" اسماً مثل : "أجدل" ، و"أخيل" وأفعى فتقول مررت بأجدلٍ ، وأخيلٍ...".

٣- متكئين على رفرفٍ خضرٍ ، وعبقريًّ حسانٍ.[٧٢]

قرىء : رفارف ، عباقرىّ ، فى الشواذ ، وفى الشواذ أيضاً قرىء بتنوين "عباقرىٍّ" والجميع على عدم تنوين "رفارف" ونشأ الخلاف بين النحاة فى قبول أو رد قراءة "عباقرىّ" بتشديد الياء وتنوينها.

قال الفراء : الرفارف قد يكون صوابا ، وأما العبقرى فلا ؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح.

ويرى الزجاج عدم صحة النسب إلى الجمع إذ كانت الياء[٧٣] ياء نسب منونه فى عباقرى عن مَنْ أجازوا التنوين مستندين إلى قراءة منسوبة إلى النبى ، ونصر بن على ، والجحدرى ، وأبى الجلد ، ومالك بن دينار وأبى طعمة وابن محيصن وزهير الفرقبى.[٧٤]

وأما أبو حاتم فيجيز التنوين ويقبله ويجعله أشبه بكلام العرب قال : ولو قالوا : عباقرىٍّ فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن ؛ مدائنىّ.[٧٥]

وأما ترك صرف : عباقرى فشاذ فى القياس ، ولا يستنكر شذوذه فى القياس مع استمراره فى الاستعمال ، كما جاء عن الجماعة : استحوذ عليهم الشيطان وهو شاذ فى القياس مع استمراره فى الاستعمال[٧٦]

ويرى ابن جنى ، وينقل ذلك عن أبى حاتم أن قبول قراءة الرسول أمر واجب ..." يقصد قراءة "عباقرىّ" بالصرف وعدمه[٧٧]

والذى أُراه أن هذا كله سببه التوقف فى قبول صرف "عباقرى" على أساس أنها جمع ، قال الزمخشرى : والمنع لاوجه

لصحته ورفض كون الياء للنسب ، لأنها فى جمع ، والأصل أن تكون مفردا!! وهكذا.[٧٨]

وأعجب من هذا كله ما ورد فى الكشاف من أنه : لما منع الصرف "رفارف" شاكلة فى عباقرى ، كما قدينون مالا ينصرف للمشاكلة يمنع من الصرف للمشاكلة أ.هـ. [٧٩]

ومنشأ العجب لدى الكثيرين بسبب هذا الاضطراب فى تحديد الأمور أنصرف الممنوع من الصرف مشاكلة للمصروف أم نمنع المصروف مشاكلة للممنوع من الصرف ؟؟!!

وهذا الاضطراب لا نعدم أمثلة له فى أبواب نحوية متعددة لكننى أرى أن هذا الاضطراب فى توجيه النظائر مرده الاستقراء الناقص الذى أقدم عليه النحويون عند تقعيد القواعد ، فكان تسرعهم فى وضع القاعدة جالباً لهم هذا الاضطراب وهم فى أثناء هذا وذاك ناسون أن اللغة كائن حى متحرك وليس ثبات القواعد وجمودها قادرا على تثبيت هذا الكائن وتجميده عند حد ، أو عند طريقة واحدة فى التعبير على كل مستويات اللغة.

وإذا جاز لناحمل لغة على لغة ـ أى حمل اللغة العربية على غيرها من اللغات ـ برغم أن المحققين يمنعونه[٨٠] ـ إذا جاز لنا ذلك فإننا نقول إن فى كثير من اللغات ألفاظاً تموت وألفاظاً تستمر ، وفى كثير من اللغات تراكيب وطرقاً فى التعبير تموت وأخرى تستمر وثالثة تولد.

فلمَ لا نؤمن بوجود هذا فى لغتنا العربية لغة القرآن المجيد ذى القراءات الكثيرة المتعددة ذات الكفاية والشفاء.؟؟

تقبل صرف الممنوع من الصرف الذى على وزن صيغة منتهى الجموع وذلك لكثرة صرف هذه الجزئية من هذا الباب لدى القدماء من العرب الفصحاء ولأن كثيراً من قراءات القرآن وردت بصرفه.

ولأن الحاجة إلى تجويز صرفه ملحة بسبب شيوع ذلك على ألسنة الكثيرين من عامة المثقفين والكتاب وخاصتهم ، ولصعوبة تعليمه بسبب صعوبة قواعده على الشادين والمتخصصين ، ولأن المعنى لا يتأثر كثيراً فى حالة الصرف أو فى حالة عدمه.

٤- وفى قوله تعالى : "فاذكروا اسم الله عليها صوافَّ"[٨١]

قال الفراء : صوافَّ : معقولة ، وهى فى قراءة عبد الله: صوافن وهى القائمات ، وفى قراءة الحسن "صوافى" يقول : خوالص لله.[٨٢]

وفى الكشاف : وعن عمرو بن عبيد : صوافناً بالتنوين ، عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف ولا يقبل أبو حيان من الزمخشرى هذا التّخريج للتنوين "فى صوافناً" ويقول : الأَوْلى أن يكون على لغة مَنْ يصرف ما لاينصرف"[٨٣] ولا سيما الجمع المتناهى ، ولذلك قال بعضهم : والصرف فى الجمع..." لكن القرطبى يذكر أن قراءة الجمهور "صوافّ" بتشديد الفاء وفتحها من صفَّ يصف ، وواحد صواف "صافة" ، وواحد "صوافى صافية" أما ابن مسعود ، وأبن عباس ، وابن عمر ، وأبو جعفر محمد بن على فيقرؤن : "صوافن" بالنون جمع صافنة ، ولايكون واحدها صافناً ؛ لأن فاعلاً لايجمع على فواعل إلا فى حروف مختصة لايقاس عليها

من مثل فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وحالك وحوالك ، وخالف خوالف والصافنة هى التى قد رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب ومنه قوله تعالى : الصافنات الجياد وقال عمرو بن كلثوم :

تركنا الخيل عاكفة عليه ∴ مقلدة أعنتها صفونا[٨٤]

ومناسبة الآية وسياقها يتحدث عن كيفية نحر البدن ، أيكون وهى باركة ، أم وهى قائمة مقيدة؟

فقد مرّ رسول الله ﷺ على رجل وهو ينحر بدنته باركة فقال : ابعثها قائمة مقيدة ؛ سُنةَ نبيكم ..." وروى أيضاً أن النبى وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها لكن مالك بن أنس أجاز نحر البدن معقولة والإفباركة إذا خاف ألا يقدر عليها ، أو خاف منها أو عليها..."[٨٥]

ومن هنا يتبين لنا عدم وجود خلاف يذكر بين معانى القراءات المتواترة فى قراءة الجمهور بالمنع من الصرف ، وغير قراءة الجمهور بصرفها فى "صوافن" جمع صافنة ،أو جمع "صافن" الذىمنعه القرطبى لأن النص على عدم جواز جمع فاعل على فواعل عندما يكون فاعل وصفاً لمذكر عاقل ،والحديث فى الآية ليس عن العقلاء!!! ثم إن كثيراً من النحاة بَعْدُ قد أجازوا جمع فاعل على فواعل وصفاً لمذكر عاقل أو غير عاقل...!!.

وعلى هذا فإن قراءة صرف "صوافٌ" لتصبح "صوافن" تؤيد جواز صرف، صيغة منتهى الجموع ، يؤيد هذا ما نقلناه من أن أبا حيان خالف الزمخشرى فىالقول بأن قراءة : صوافناً المروية عن

عمرو بن عبيد ، تفيد أن التنوين عوض عن حرف الاطلاق عند الوقف ، ورأى أبو حيان أن هذا تنوين صرف ،وليس تنوين عوض.

وإذا أرُيد المزيد من الكلام الذى يبيح أو يفيد فى إباحة صرف الممنوع من الصرف الذى على صيغة منتهى الجموع فلينظر فى حديث النحويين حول لفظة سراويل "وغيرها وبخاصة رد ابن يعيش على الزمخشرى ، لأن ابن يعيش يرى أن كلام الزمخشرى فى هذه النقطة "يهدم الباب".(٨٦)

وهدم الباب وارد بسبب تناقص علل المنع مع أصول المواد المسموعة.

ثانيا : الممنوع من الصرف لسببين أو لعلتين :

لقد سبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع بإيجاز فيما مضى ورغبة منى فى الإيجاز فإننى سوف أشير فقط إلى بعض ما أرى فى كلام النحويين فيه خللاً أو قصوراً أو تمحلاً واضحاً فى القول بمنع صرفه وابتعادهم عن تجويز صرفه ، وذلك من خلال ما يأتى :

١- العدل :

منع النحويون الألفاظ التى فيها العلمية والعدل او الوصفية والعدل مثل عمر ، وزحل ، ومثنى ، وثلاث ورباع.

وليس لدى النحويين دليل لغوى واحد من استعمالات العرب على وجود العدل فى مثل هذه الألفاظ حيث يقول النحويون إن عمر معدولة عن عامر ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين ... وهكذا(٨٧)

وكل ما قالوه فيهذا مرده للمنطق والعلة ، ولم يقل به أحد من العرب القدماء الذين نحاكي نطقهم لمثل هذه الألفاظ.

وإن النحاة قد أصروا على صحة اطراد القاعدة بعللها ، ولأنهم لن يجدوا مع العلمية في "عمر" و "زمر" "وزحل" وغيرها سببا آخر لمنع الصرف لجاؤا إلى ما يسمونه" العدل" قالوا : إن عمر معدول عن عامر على زنة فاعل أي أن فُعَل معدولة عن فاعل ، وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه فمنعوا "عمر" ... وأمثالها المسموعة لتكون دليلا على هذا.

قال علماؤنا المحققون المعاصرون والمحدثون إن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكلف ، ولا مرد لشيء فيه للسماع ؛ لأن العرب استخدمت الصيغتين المعدولة والمعدولة عنها فصرفت واحدة ، ومنعت أخرى من غير ما تعرف ما اصطلح عليه النحاة من القياس والعلة ، والفلسفة والمنطق.[٨٨]

ثم إن المعنى في اللفظتين واحد ليس لأحدهما معنى يخالف الأخرى فلفظة "عمر" هي نفسها لفظة "عامر" وكذلك "زحل" و"زاحل" وكذلك مثنى واثنين اثنين وثلاث وثلاثة ثلاثة و...".

ولا يرى النحاة فائدة في العدل التحقيقي مثل مثنى وثلاث وسحر وأخر أو العدل التقديري كما في مثل : "عمر" و"زفر" إلا الرغبة في التخفيف والاختصار[٨٩]

ويتعجب بعض الباحثين المعاصرين من علة العدل التي منع النحاة بناءً عليها بعض الألفاظ من الصرف بقوله : غريب أمر هذا العدل !! وذلك تعليقا على قول صاحب شرح الكافية : وكل معدول

للعلمية فعدله باق إلا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فإن عدولهما يزول بالتسمية فينصرفان[٩٠] ..."!!

وفى قراءات القرآن الكريم عون للنحويين على ما قالوا وذلك فى "مثنى وثلاث ورباع" لكنه عون محدود فقط بهذه الألفاظ فى هذه المواضع من القرآن من عدم مجيء قراءات أخرى بصرفها.

وفى القرآن الكريم وقراءاته عون لى على القول بورود الصرف للكلمات المعدولة والمعدولة عنها وذلك فى لفظة : "طوى"[٩١] وسيأتى الحديث عنها هنا ولفظة "سوى" ولفظة "عزير" فقد قرئت "طوى" بالتنوين وبغير التنوين فى السبع[٩٢] ومن حجج الذين نونوا انها على لغة من يصرفون جميع ما لاينصرف[٩٣] ومن حجج الذين منعوا التنوين أنها ممنوعة من الصرف لأنها معدولة عن "طاو" كعمر عن عامر وزفر عن زافر.

يقول مكى القيسى .. والقراءتان حسنتان ، غير أنى أوثر ترك الصرف ؛ لأن الحرميين ... وأبا عمرو عليه ، واختار أبو عبيد التنوين ، وخالفه ابن قتيبة فاختار ترك التنوين.[٩٤]

وقبل هؤلاء قال الفراء: "فأما "طوى" بالضم فالغالب عليه الانصراف" لكننا فيما مضى لاحظنا ان منع صرف طوى" بسبب العلمية وألف التأنيث[٩٥] المقصورة وهنا لاحظنا ان منع صرفها هو بسبب العلمية والعدل وعلى هذين الاساسين فإن صرفها بجعلنا نجيز صرف ما منع للعلمية والعدل أو للعلمية وألف التأنيث المقصورة.

وأما لفظة "سوى"[٩٦] فاختلاف القراء هو حول ضم السين وكسرها وإجماع القراء العشرة على تنوينها.

لكنّ هناك قراءة أخرى قرأ بها الحسن بعدم تنوين "سوى"[٩٧] قال ابن جني : ترك صرف "سوى" ها هنا مشكل ، وذلك أنه وصف علىّ فعل بضم ففتح ، وذلك مصروف عندهم.[٩٨]

وقال غيره منع صرفه للعدل ، وقال الجمهور إن منع الصرف ليس بسبب العدل ، ولكنه إجراءً للوصل مجرى الوقف.[٩٩]

ونحن يستوى عندنا أن يجيء في هذه اللفظة تنوين أولا يجيء والعلة الحقيقة هي ورود السماع بهذا وذاك، والمعنى لايتغير بالتنوين كما أنه لايتغير بغيره ، فالأداء ان عندنا مقبولان ، من غير بحث عن علة ورود ذاك أو علة ورود هذا لأننا لا نقول بعلة العدل في الألفاظ التي لم تنون عند النحويين بسبب العلمية والعدل أو الوصفية والعدل ، ولكننا نقول إن مثل هذه الألفاظ وردت غير منونة عن العرب ، ويجوز تنوينها بناء على القليل في استعمالها منونة ، وبناء على هذا فقضية العدل في باب الممنوع من الصرف تُعد من التعليلات الذهنية التي لا تفيد نطقاً ، ولا تثبت أمام النقض ، وليس من الإنصاف حشو كتبناالتعليمية بها.

وأمالفظة "عزير"[١٠٠] فقد قرئت بالصرف وبعدمه ، فقد قرأ عاصم والكسائى ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ، وقرأ الباقون بغير تنوين قالوا : التنوين على أنه عربي ، وبغير التنوين على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.[١٠١]

وقال ابو عبيد هو أعجمي خفيف فانصرف مثل نوح ولوط ، وهود وليس قوله بمستقيم ، لأنه على أربعة أحرف وليس بمصغر ، وإنما هو على صورة المصغر مثل سليمان.[١٠٢]

وقيل هو للعلمية والعدل ، وقيل منع من الصرف لالتقاء الساكنين لكنهم رفضوا أن يكون سبب المنع هو وصفة بلفظة "ابن" لأنها عند الجمهور "خبر" وليست صفة.

٢- العجمة

الألفاظ الممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة وضع لها النحويون ضوابط محددة بعدما وضعوا ضوابط محددة للأسماء الأعجمية لكن الخفة والثقل كانت دائماً مهمة عند صرف بعض الألفاظ الأعجمية أو في عدم صرفها ، وكأن الثقل في نطق هذه الألفاظ الأعجمية أو في نطق بعضها تسبب في عدم تنوينها ، وكان الأحرى أن تنوّن لتخفَّ في النطق والذى يمكن تصوره في قضية العجمة المانعة من الصرف هو ان واضعي القواعد ربطوا بين ورود بعض الألفاظ الأعجمية ممنوعة من الصرف فحكموا بمنعها ثم فصلوا القول فيما ورد منه غير منون ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط فورد عنهم إباحة صرفه وبين بعض الألفاظ الأعجمية التي وردت في استعمالات العرب مصروفة فجعلوها من الأعجمي الذى كثر استعماله في اللسان العربي فأصبح كالعربى إما لتشابه وزنه مع أوزان العرب مثلى منكر ونكير ، وإما لأنه ستعمل كثيراً في اللسان العربي فبحثوا له عن علل أخرى تسمح بصرفه مثل "ديباج ، وفيروز ، ولجام".

والحقيقة أن الحديث عن الأعجمي مهم جداً برغم تشعب الموضوعات التي تندرج تحته ، وقد تحدث عنه باحثون كثيرون في

جوانب عديدة والذى يعنينا من هذا كله هو إيجاد إجابة عن سؤال مؤداه هل تدخل الألفاظ الأعجمية باب الممنوع من الصرف أم تدخل باب المبنيات أم هى شركة بينهما أم أنها تدخل باب الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً؟

والذى أراه أن هذه الألفاظ الأعجمية تدخل تحت ما يعرب بحركاتٍ مقدرة إذا دعت ضرورة نطقها إلى ذلك أما ما ورد فى القرآن وقراءاته غير منون ومجروراً بالفتحة فهذا استعمال قرآنى معجز جاء ليناظر استعمالات العرب لمثل هذه الألفاظ الشائعة فى بيئاتهم حيث يجوز أنْ يحمل على ما يجوز من استعمالات فى نطق مثل هذه الألفاظ بالتنوين والجر بالكسرة فى غير القرآن وبعدمه . وأما فى القرآن فيؤخذ نص ماورد به ، مع تجويز غيره فى غير القرآن وقراءاته.

وقد حوى القرآن الكريم أعلاماً أعجمية كثيرة ، وقد تخصصت مؤلفات فى ذكر إحصاء ما فى القرآن من ألفاظ أعجمية.

لكن قراءات القرآن لم تحمل لنا خلافا يذكر ... أو تعدداً فى قراءة الأعلام الأعجمية فى القرآن حيث إن الظاهرة العامة لورود هذه الأعلام أنها قرئت ممنوعة من الصرف ، اللهم إلا ألفاظاً معدودة صُرِفتْ أوجاءت القراءاتِ بصرفهاوبعدم صرفها ومن ذلك :

أ- عزير(١٠٣)

حيث قرئت بالصرف ، وقرئت بعدم الصرف كما مضى وقد قيل حولها كلام كثير منه أنها مصروفة مع أنها أعجمية إلا أن أعجميتها لم تمنع صرفها لخفتها فى النطق ، وقد مضى الحديث عنها.

ب - والْيسع[104]

ففى إتحاف فضلا البشر : واختلف فى "اليسع" هنا والأنعام وفى "ص" فحمزة ، والكسائى ، وخلف بتشديد اللام المفتوحة ، وإسكان الياء فى الموضعين ، على أن أصله "ليسع" "كضيغم" ، وقد تنكره ، فدخلت "أل" للتعريف . والباقون بتخفيفها ، وفتح الياء فيهـ ، على أنه منقول من مضارع "وسع" ، وقرأ الجمهور : واليسع . كأن "أل" أدخلت على مضارع "وسع" وقرأ الأخوان : "والليسع" على وزن "فيعل" كالضيغم ، واختلف فيه : أهو عربى أم أعجمى ، فأما قراءة الجمهور وقول من قال إنه عربى فقال : هو مضارع سمى به . ولا ضمير فيه ، فأعرب ، ثم نكر وعرف بأل وقيل : سُمى بالفعل كزيد ، ثم دخلت أل زائدة شذوذاً ولزمت كما لزمت فى "الآن"[105]

لكن أبا علىّ الفارس يقول عن الأعجمى ، فكيف يكون اعجميا ثم تدخل عليه "أل"[106]

ولو بعث أبو على الفارسى ـ رحمه الله ـ لشاهد آلالف الكلمات أعلاماً وغير أعلام من الأعجمى المبدوء بـ أل ، ولا يجد الناس غرابة اليوم فى ذلك ، وكأن والفهم اليومى ، وكثرة استخدامهم لها جعلها أمراً عادياً.

وهذا أمر تنبه له قدامى اللغويين العرب فتحدثوا عن الألفاظ التى استعارتها العربية من لغات العجم بأى طريقة من طرق الاتصال بين لغات العرب ولغات العجم ، فأصبح للعربية الحق فى التصرف فى كثير من هذه الألفاظ بل وإخضاعها لنظم العربية إفرادا وتركيبا وتصريفا أحيانا.

٣- <u>التأنيث :</u>

لقد نص النحاة رحمهم الله على أن العلم المؤنث يمنع من الصرف قولا واحدا - برغم دخول الصرف الى كثير من الاعلام المؤنثة وكانت ردود النحويين على صرف الأعلام المؤنثة بأن ذلك بسبب كونها ثلاثية ساكنة الوسط مثل هند ، ودعد وغيرها .
أو بسبب حاجة الوزن في الشعر الى غير ذلك ......(١٠٧)

أما أسماء الأرضين والقبائل والبلدان والمدن والأماكن والأحياء

فقد اضطربت أقوال النحاة حولها اضطرابا بينا حيث وردت ألفاظ من هذا النوع فصرفها بعضهم وكانت حجته أن هذه الألفاظ مقصود بها مذكر ، ومنعها آخرون من الصرف وحجتهم أن معناها مؤنث .

قال سيبويه : باب أسماء الأرضين اذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة ، وكان مؤنثا ، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة " قدر وشمس ودعد " وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل " اهبطوا مصر " انما أراد مصر بعينها ، فان كان الاسم الذى على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف ، وان كان خفيفا ...(١٠٨) الخ .

وقال المبرد في المقتضب :" وأما البلاد فانما تأنيثها على أسمائها ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهى بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكل ماعنيت به من هذا بلدا ، ولم يمنعه من الصرف مايمنع الرجل فاصرفه . وكل ماعنيت به من هذا بلدة فامنعه من الصرف ، فيمنعه من الصرف مايمنع المرأة ، ويصرفه مايصرف اسم المؤنث "(١٠٩)

وقال الرضى : وأما أسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب

وبغداد ، وخراسان ونحو ذلك ، وان لم يكن فالأصل فيها الاستقراء فإن وجدتهم سلكوا في صرفها ، أو ترك صرفها طرايقة واحدة فلاتخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ، ومعدا وحنينا ودابقا ، وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان ، فالصرف في القبائل بتأويل الأب ان كان اسمه كثقيف أو الحى " وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوها ، وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم ان كان في الأصل كخندق أو القبيلة وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما . وان جوزوا صرفها وترك صرفها كثمود وواسط وقريش فجوز صرفها أيضا " (١١٠)

ان الرضى وقبله سيبويه والمبرد قد وضعا قواعد عامة لهذه الشرائح والأنواع من الألفاظ وجعلوا سندهم الأساسى في ذلك الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى ، غير أن ذلك يعين كثيرا في تحقيق هدفنا من هذا البحث وهو صحة صرف مثل هذه الألفاظ وجواز ذلك مثل جواز منعها من الصرف ، فمن صرف فلا تثريب عليه ومن لم يصرف فلا تثريب عليه أيضا ، أما مسألة البحث عن سبب للمنع من الصرف أو البحث عن سبب للصرف فهو أمر قد اضطروا اليه – في اعتقادى – بسبب قولهم سلفا بحتمية منع العلم المؤنث لفظا أو لفظا ومعنى أو معنى فقط .

ثم عندما وجدوا الفاظا تخالف هذه القاعدة حملوا على اللفظ وحملوا على المعنى وتأولوا ......

كل ذلك لتستقيم قاعدة منع العلم المؤنث من الصرف وجوبا ولو أنهم نصوا على صحة المنع من الصرف وصحة الصرف لورودهما عن العرب لما كان هذا الخلاف أو هذا الحمل على اللفظ أو على المعنى ولما كان هذا التأويل وهذا التخريج ....

وسوف نرى ذلك واضحة من خلال عرض النماذج الاتية من القـــرآن الكريم وقراءته :

١- **قال سبحانه : اهبطوا مصرا " البقرة آية ٦١ .**

قال الفراء : كتبت بالألف وأسماء البلدان لاتنصـــرف خفــت أو ثقلت ، وأسماء النساء اذا خف منها شئ جرى اذا كـــان علـــى ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن ، مثل دعد وهند وجمـــل ، وانمـــا انصرفت اذا سمى بها النساء لأنها تردد ، وتكثر بها التســـمية ، فتخف لكثرتها ، وأسماء البلدان لاتكاد تعود ، فان شئت جعلـــت الألف التى في " مصرا " ألفا يوقف عليها. فاذا وصلت لم تنـــون فيها ، كما كتبوا " سلاسلا وقواريرا " بالألف"(١١١).

ثم قال الفراء : وأكثر القراء على ترك الاجراء فيهما وان شـئت جعلت المصر غير المصر التى تعرف ، يريد اهبطوا مصــــرا من الأمصار ، فان الذى سألتهم لايكون الا في القرى والآمصار والوجه الأول أحب الى ، لأنها في قراءة عبـــد الله :" اهبطـــوا مصر " بغير ألف " (١١٢)

وكما مضى فكل كلام الفراء ومحاولاته لتبرير صرف "مصــرا" هنا وجمعها مع " سلاسل وأغلال في حكم واحد " سببه الرئيـــس هو قوله بمنع صرف مثل هذه الألفاظ ولو أنه أباح صرفها فـــي الاختيار لورود القرآن بذلك ولأن هناك من العرب من يصـــرف جميع غير المنصرف لو فعل ذلك لما كان عليه تثريب أو لوم .

٢- قال سبحانه : لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنيـــن اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغنى عنكم شيئا " التوبه ٢٥ .

قال الفراء : حنين : واد بين مكة والطائف ، وجرى حنين لأنـــه اسـم لمذكر ، واذا سميت ماء أو واديا أو جبلا باسم مذكر لاعلة فيه أجريته .

من ذلك : حنين ، وبدر ، وأحد ، وحراء ، وثبير ، ودابـــق ، وواســط وربما جعلت العرب واسط وحنين وبدر اسما لبلدته التى هو بها ، فـــلا يجرونه وأنشدنى بعضهم :

نصروا نبيهم وشدوا أزره

بحنين يوم تواكل الأبطـــال (١١٣)

٣- وقال سبحانه :

أ) كذب أصحاب الأيكة المرسلين . الشعراء ١٧٦

ب) وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة ص١٣

ج) وأصحاب الأيكة وقوم تبع . ق١٤

د) وان كان أصحاب الأيكة لظالمين . الحجر ٧٨ .

جاء في النشر : ج٢/٣٣٦ : واختلفوا في أصحاب الأيكة فـــي سورة الشعراء وفي سورة ص : فقرأهما المدنيان وابـــن كثـــير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلـــها ولاهمـــزة بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل حيوة وطلحة ، وكذلـــك رسما في جميع المصاحف .

وقرأ الباقون بألف الوصل مع اسكان اللام ، وهمـــزة مفتوحـــة بعدها ، وخفض تاء التأنيث ".

واتفقوا على حرفى الحجر وق أنهما بهذه الترجمـــة ، لاجمـــاع المصاحف على ذلك .

قال ابن قتيبة : من فتح التاء جعله اسما للبلدة ، فلـــم يصرفـــه للتعريف والتأنيث ووزنه فعلة . (١١٤)

" ومن خفض التاء جعله معرفة بالألف .. وأصله أيكـــة اســـم لموضع فيه شجر ودوم ملتف ".(١١٥) وقـــال الزمخشـــرى : قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمز وبتخفيفها ومـــن قـــرأ

بالنصب ، وزعم أن " ليكة " بوزن ليلة ، اسم بلد فتوهم قاد اليــه خــط المصحف ، حيث وجدت مكتوبة في ص والشعراء بغير ألـــف ، وفـــي المصحف أشياء كثيرة كتبت على خـــلاف قيــاس الخــط المصطلــح عليه(١١٦) .

لكن أبا حيان يقول : فأما قراءة الفتح فقال أبو عبيد : وجدنا في بعـــض التفسير أن ليكة اسم للقرية ، والأيكة : البلاد كلـــها ، كمكـــة وبكــة ، ورأيتها في مصحف عثمان في الحجر و "ق" الأيكة ، وفي الشـــعراء و ص " ليكة " وأجتمعت مصاحف الأمصار كلها على كتابتها في غير ذلك ولم تختلف (١١٧) .

لكننا اذا رجعنا الى المبرد لوجدناه يطعن في القراءة ، ويوافقه على ذلـك ابن قتيبة والزجاج وأبو على الفارسى والنحاس وتبعهم الزمخشرى حيث وهموا جميعهم القراءة ، ولحنوها .(١١٨)

ويدافع – بصدق – أبو حيان عن نافع قارئ هذه القراءة الذى قرأ علـــى سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء ، ثم ان هذه القراءة تعتبر قـــراءة أهل المدينة قاطبة كما أن ابن كثير قرأ على سادة التابعين ممـــن كـــان بمكة ، وقد قرأ عليه امام البقرة أبو عمرو بن العلاء ووثقه هو وغيره .

وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فان صح ذلك كانت الكلمة أعجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مـــن مـــواد كـــلام العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث .

فماذا عن قراءة الصرف في هذه الكلمة مع اعتبار " أل " جـزءا من الكلمة ؟ .

هل نحكم بشذوذها ؟ أم نجيز صرفها مثل بقية جميـــع الألفـــاظ الممنوعة من الصرف ؟

٤- وقال سبحانه :

أ) ألا ان ثمود كفروا ربهم ألا بعدا لثمود . هود ٦٨

ب) وعادا وثمود وأصحاب الرس . الفرقان ٢٥

ج) وعادا وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم . العنكبوت ٣٨

د) وثمود فما أبقى . النجم ٥١

اختلفوا في : ألا ان ثمود " في سورة هود والفرقان وعادا وثمود في سورة العنكبوت : وثمود وقد تبين " في النجم : وثمود فما أبقى " .

فقرأ يعقوب وحمزه وحفص " ثمود " في الأربعة بغير تنوين وانفقهم أبو بكر في حرف النجم ، وقرأ الباقون بالتنوين ، مصروفا على ارادة الحى.

واختلفوا في ألا بعدا لثمود " فقرأ الكسائى بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها (١١٩) .

قال مكى بن أبى طالب في الكشف : وحجة من صرف أنه جعل ثمود اسما مذكرا للأب أو للحى ، فلا علة تمنع من صرفه ، اذ الصرف أصل الأسماء كلها .... (١٢٠) .

وحجة من لم يصرف أنه جعله اسما للقبيلة ، فمنعه من الصرف لوجود علتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث وتفرد الكسائى بصرف قوله: ألا بعدا لثمود " جعله اسما للحى أو للأب ، ولم يصرفه الباقون ، جعلوه اسما للقبيلة ، وما عليه الجماعة ، في ذلك كله هو الاختيار اذ القراءتان متساويتان "(١٢١)

ومعنى هذا أن ورود القراءات السبعية بالصرف وبعدم الصرف وورود القراءات غير السبعية بالصرف وبعدمه ايضا جعلت مكيا يساوى بين القراءتين على هذا . فالصرف في مثل هذه الألفاظ يشبه عدم

الصرف ، ومع أن كثيرا من النحويين يساوون بين الصرف وعدمه في مثل هذه المواضع ، الا أننا نرى عند بعضهم رغبة في الحمل على المعنى في مثل هذه المواضع ، قال بذلك سيبويه ووافقه صاحب التسهيل عندما قال :" صرف أسماء القبائل والأرضيين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فان كان أبا ، أو حيا ، أو مكانا أو لفظا صرف ، وان كان أما أو قبيلة ، أو بقعة أو كلمة أو صورة لم يصرف ...

ثم قال : وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان ، وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث (١٢٢) .

ولست أريد السير الى نهاية مايريد صاحب التسهيل ذلك لأن مثل هذه المخارج ماألجأه اليها الا ورود ألفاظ مذكرة ممنوعة من الصرف وتأويلها على اسم أب للقبيلة لايسوغ الا بتقدير مضاف .

وهل كان سيحدث محظور لو قلنا ان مثل هذه الألفاظ يجوز لنا - من غير سبب - صرفها وعدم صرفها كما جاز للعرب - من غير سبب - صرفها وعدم صرفها ؟

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة والنتائج

لقد قصدت من خلال الصفحات الماضية أن أصل إلى بعض حقائق مهمة منها :

١- أن تسمية كل ما خالف قواعد النحويين بأنه ضرورة ينبغى أن نغير نظرتنا إليه ونتعامل معه على أنه ليس مرفوضاً تماماً بل هو عون على تيسير قواعد النحو ومن هذه القواعد ، قواعد باب الممنوع من الصرف.

٢- باب الممنوع من الصرف من الأبواب التى امتلأت قواعده بالحشو والتفريعات والتعريفات المسنودة بالعلل الذهنية والأقيسة المهملة والقول بالأصلية والفرعية.

٣- هناك استعمالات كثيرة ولغات صحيحة تصرف جميع الممنوع من الصرف فى الشعر وجرت به الألسنة فى الكلام ، ولقد ورد القرآن الكريم بقراءاته الشعرية والشاذة بذلك ، وكذلك جاء الشعر بالصرف كثيراً قديماً وحديثاً.

٤- تفاوتت نسب ورود الممنوع من الصرف فى القراءات السبعية والشاذة كثرة وقلة فكانت فى صيغ منتهى الجموع أكثر منها فى المنتهى بألف مقصورة ، وكانت فى الأعلام مختلفة أيضاً وكذلك فى الصفة مع العلل الأخرى.

٥- أسماء البلدان والقبائل والأرضين وغيرها وردت القراءات بصرفها لكن النحاة تأولوا ذلك الصرف.

٦- أن صرف جميع الممنوع من الصرف ليس محتاجا إلى تأويل أو تخريج بل هو لغة فصيحة موروثة عن العرب ، وقد فعل العرب ذلك مؤثرين للخفة أو حسبما اقتضت ظروف حياتهم ، وهذا لايحتاج إلى البحث عن علل ذهنية أو فلسفية أو منطقية ، ولا يصح أيضا أن نخطئهم.

٧- أن تنوين العلم ـ الممنوع من الصرف ـ هو تنوين صرف وليس تنوين تنكير ، لأن تنوين التنكير ينبغي أن ينحصر في دائرة المبنيات ومنها أسماء الأفعال ؛ لأن العلم معرفة ، ومن التناقض جعله نكرة.

٨- كثير من الأعلام الأعجمية يجب نقل الحديث عنها من باب الممنوع من الصرف إلى باب المعرب بحركات مقدرة وكذلك الممنوع من الصرف للتركيب المزجي مع علة أخرى.

٩- الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون ورد صرفه كثيرا في الشعر وهو نادر في القرآن وقراءاته ومع هذا فليس هناك مانع من صرفه أو القول بجواز صرفه.

١٠- أن مراعاة صالح اللغة ، ويسر وسهولة قواعدها ومراعاة عدم اختلال المعنى كل ذلك يعين على القول بجواز صرف جميع ما منع من الصرف.

١١- أن اللغة العربية ليست منفردة بصيغة "أفعل" وليست منفردة بما يسمى بالممنوع من الصرف الذى كان ظاهرة قديمة في اللغة العربية ثم انصرف العرب عنه فى كلامهم شيئا فشيئاً على حد قول بعض المستشرقين.

١٢- العلم المؤنث وبخاصة التأنيث اللفظى كأسماء القبائل والأماكن والبلدان وغيرها وردت مصروفه فى القراءات القرآنية مما يجيز لنا القول بصحة صرف جميع الأعلام المؤنثة.

الهوامش والمراجع

١- الضرورة الشعرية فى النحو العربى ـ نقلاً عن كتاب "العلامة الاعرابية فى الجملة وكلاهما للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م.

٢- اللغة والكلام ـ د/احمدكشك ص ٩٤.

٣- نحو الألفية للدكتور محمد عيد القسم الثانى الجزء الثانى ص ٩٠٥ ـ مكتبة الشباب ١٩٩٢م.

٤- التكملة والذيل والصلة ، لما فات صاحب القاموس من اللغة تأليف : السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى جـ٥/٩٥ تحقيق مصطفى حجازى ، طبعة أولى طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ولسان العرب لابن منظور مادة صرف.

٥- معجم المصطلحات الصرفية والنحوية ـ سمير نجيب اللبدى ص ٣١٩ ـ مطبوعات جامعة الكويت.

٦- شرح المفصل لابن يعيش جـ١/٥٧،٥٨ ، عالم الكتب بيروت ونتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى ـ ص ٨٧ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ـ منشورات جامعة قاريونس ١٩٧٨م.

٧- لسان العربمادة : صرف والنحو الوافى الأستاذ عباس حسن جـ٤/من ص ٢٠٠-٢٧٨.

٨- السابق.

٩- شرح المفصل جـ١/٥٨.
١٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضى الاسترابادى.
١١- شرح اللمع لابن برهان العكبرى ت ٤٥٦ جـ٢/٤٤٥ تحقيق د/ فائز مارس.
١٢- النحو الوافى جـ٤/٢٠٠-٢٠٤.
١٣- شرح المنصل جـ١/٥٨.
١٤- شرح ابن عقيل على ألنية ابن مالك جـ٣/٣٢١ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد الطبعة العشرون ١٩٨٠م – مكتبة دار التراث.
١٥- نحو الألفية ، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك د/ محمد عيد القسم الثانى ص ٨٨٢ مكتبة الشباب ١٩٩٢م.
١٦- اللغة والكلام - أبحاث فى التداخل والتقريب د/أحمد كش ص٥٥.
١٧- شرح المفصل : جـ١/٥٩.
١٨- ذكر محقق كتاب الحجة لابن خالويه أن لابن خالويه كتاباً "اسمه ما ينصرف وما لاينصرف فى القرآن" ذكره ابن خالوية فى كتابه : إعراب القراءات جـ١/٢٣٧-٢٤٦ قال : قال أبو عبد الله وقد تأملت كتاب الله فوجدت فيه مائة وخمسين حرفاً مما ينون ولاينون ، وقد ذكرتها ولم أقتصها ، لأنى تقصيتها فى كتاب أفردته لذلك.
وأنظر : العلامة الاعرابية بين القديم والحديث ص ٧١ اللغة العربية معناها ومبناها دكتور/ تمام حسان – ص ٢٣٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

١٩- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص ٧١.

٢٠- صحيفة دار العلوم العدد الثاني عشر ديسمبر ١٩٩٨م – جهود على الجام اللغوية بحث للدكتور / احمد عفيفي ص ١٢٩ من الصحيفة.

٢١- السابق ص ١٢٠.

٢٢- النحو الوافي جـ٤/٢٣٥.

٢٣- نحو الألفية القسم الثاني الجزء الثالث ص ٢٩٩ ، والنحو الوافي جـ٤/٢٣٥.

٢٤- الضرائر لابن عصفور ص ٨٣.

٢٥- النحو الوافي جـ٤/٢١٥ هامش رقم ٢ ، وكلام الأستاذ عباس حسن هنا ورأيه يعدمحاولة للتيسير أيضا لكنه تيسير لايفيد اللغة بقدر ما يفيد القواعد والمطلوب من هذا هو الإبقاء على التوازن بين ما يفيد اللغة أولا وبين ما يفيد قواعد هذه اللغة بحيث تقترب هُوّة المسافة المتباعدة بينهما بسبب كثرة الخيال والافتراضات.

٢٦- اصول النحو د/ محمد عيد مبحث "العلة" ص ١٢٢.

وانظر :

- اوضح المسالك جـ١/٥٣ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد جـ٢/٣٤٤ ، وشرح المفصل جـ١/٥٨ ، وشرح اللمع جـ٢/٤٧٣.

وانظر :

شرح المفصل جـ١/٥٩-٦٠ والنحو الوافي جـ٤/٢٠٤.

٢٧- مـاينصرف ومـالاينصرف للزجـاج ص ٤٩.

٢٨- السـابق.

٢٩- شـرح المفصل فى صنعة الاعراب الموسـوم بــ "التخمـير" لصـدر الأفـاضل القاسـم بـن الحسـين الخوارزمـى ت ٣١٧ تحقيـق د/ عبـد الرحمــن بـن سـليمان العثيميـن ــ دار المغـرب الاسـلامى ١٩٩٠م طبعـة أولـى جـ١/٢٠٩.

٣٠- النحـو الوافـى جـ٤ هوامـش ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٣٨.

٣١- المزهر فى علوم اللغة جـ٢/٢٤٨ والمحتسـب جـ١/٣٧.

٣٢- النحو الوافى جـ٤/٢١٦.

٣٣- النحو الوافـى جـ٤/٢٠٤-٢١٦.

٣٤- كتـاب مـا ينصـرف ومـالا ينصـرف ص ٨ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيش جـ١/٦٠ والنحـو الوافـى جـ٤/٢٤٦.

٣٥- ابـن الانبـارى : أسـرار العربيـة : ص ٢١٨.

٣٦- ص١٤٨.

٣٧- ص١٠٢.

٣٨- ظـاهرة التنويـن فـى اللغـة العربيـة تـأليف د/ عـوض المرسـى جهـاوى طبعـة أولـى ١٩٨٢م ص ٦٩ ــ مكتبـة الخـانجى وانظـر : فـى علـم التقـابلى ص ١٠٢.

٣٩- النحـو الوافـى جـ٤/٢٦٨ ، وشـرح ابـن عقيـل جـ٣/٣٣٦ مكتبـة دار الـتراث.

٤٠- الكتـاب لسيبويه جـ٢/١٣ ومـا بعدهـا.

٤١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث الجزء الرابع لمحات عن دراسة "الممنوع من الصرف."

٤٢- إحياء النحو ١٢٤.

٤٣- نوح آية رقم ٩٣ وانظر النحو الوافى جـ٤/٢٧٠ -٢٧١.

٤٤- الفتح ٢٩.

٤٥- نقلاً عن النحو الوافى جـ٤/٢٧٢ وراجع هذه الأبيات وتخريجاتها فى الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ٢/٤٨٨-٥٢٠.

٤٦- راجع هذه المسألة برمتها فى النحو الوافى جـ٤ هامش ص ٢٧١-٢٧٢.

٤٧- شرح اللمع جـ٢/٤٨٣.

٤٨- التخمير جـ١/٢٠٩.

٤٩- شرح اللوامح جـ٢/٤٨٣ والكشاف جـ٤/٦١٩.

٥٠- البحر المحيط جـ٨/٣٤٢.

٥١- المشكل لابن قتيبة جـ٢/٤١٢ والبحر : جـ٨/٣٤٢.

٥٢- المشكل لابن قتيبة جـ٢/٤١٢.

٥٣- معانى القرآن للفراء جـ٢/١٧٥-١٧٦.

٥٤- البحر جـ٨/٣٤٢.

٥٥- لغة الشعر ص ٢٨٢.

٥٦- اللغات السامية ص ٣٧ ترجمة د. رمضان عبد التواب.

٥٧- الأنعام : ٩٤.

٥٨- معجم القراءات القرآنية جـ٢/٢٩٤.

٥٩- المشكل ٢٧٨/١.

٦٠- السابق الجزء والصفحة.
٦١- المقتضب للمبرد جـ٣/٣٢٧.
٦٢- الإنسان :٤.
٦٣- معانى القرآن للفراء جـ٣/٣١٤.
٦٤- الكشف عن وجوه القراءات جـ٢/٣٥٢.
٦٥- البحر المحيط جـ٨/٣٩٤.
٦٦- الانسان آية :١٥-١٦.
٦٧- شرح الرضى على الكافية جـ١/٣٣-٣٤.
٦٨- دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث الجزء الرابع ص ٢٢٧.
٦٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم ٧٠.
٧٠- السابق.
٧١- السابق.
٧٢- الرحمن آية : ٧٦.
٧٣- معانى القرآن للفراء جـ٣/١٢٠.
٧٤- البيان فى غريب إعراب القرآن للزجاج جـ٢/١٢.
٧٥- المحتسب لابن جنى جـ٢/٣٠٥-٣٠٦.
٧٦- السابق.
٧٧- السابق.
٧٨- الكشاف جـ٤/٤٥٤ وراجع البحر المحيط جـ٨/١٩٩.
٧٩- الكشاف جـ٤/٤٥٤.
٨٠- منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث د. على زوين بغداند ١٩٨٦م ص٧٥.

٨١- الحج آيـة ٣٦.

٨٢- معانى القرآن للفـراء جـ٢/٢٣٦.

٨٣- البحر المحيـط جـ٦/٣٦٩.

٨٤- الجامع لأحكام القـرآن جـ١٢/٦٢.

٨٥- السـابق.

٨٦- شرح المفصل جـ١/٦٠.

٨٧- النحو الوافـى جـ٤/٢٥١.

٨٨- السـابق.

٨٩- اللغة والكلام بحث بعنوان"الممنوع من الصرف الغربـة والمسـار" د/أحمد كـش ص ٩٦.

٩٠- السـابق.

٩١- سورة طـة آيـة ١٢.

٩٢- النشر جـ٢/٣١٩.

٩٣- معـانى القـرآن للفـراء جـ٢/١٧٥-١٧٦ ، والبحـر المحيـط ٦/٢٣١.

٩٤- الكشف عن وجوه القراءات عكى بن أبى طالب جـ٢/١٦.

٩٥- معانى الفراء جـ٢/١٧٦.

٩٦- طـه ٥٨.

٩٧- النشر جـ٢/٢٧٩.

٩٨- البحر المحيط جـ٥/٣١.

٩٩- غيث النفـع ص ١٦٦- والنشر جـ٢/٣٢١.

١٠٠- التوبـة / ٣٠.

١٠١- المحتسب لابن جنـى جـ١/٥٢.

١٠٢- نحو الآلفية القسم الثانى الجزء الثاني ص٨٩٥ والبحر المحيط جـ ١٣١/٥ .

١٠٣- التوبة آية ٣٠ .

١٠٤- الأنعام آية ٨٦ .

١٠٥- اتحاف فضلاء البشر جـ ٨/٢ .

١٠٦- البحر المحيط جـ١٧٤/٤ .

١٠٧- المقتضب جـ٣٥٠/٣-٣٥١وسيبويه : ١٣/٢-١٤ .

١٠٨- الكتاب : جـ ٣٢/٢ .

١٠٩- المقتضب : جـ٣٥٧/٣ .

١١٠- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب جـ٤٦/١ .

١١١- معانى القرآن للفراء : جـ٤٢/١ - ٤٣ .

١١٢- السابق .

١١٣- معانى القرآن للفراء : جـ٤٢٩/١ والبيت في البحر المحيط جـ٢٤/٥ .

١١٤- مشكل ابن قتيبة : جـ١٤١/٢ .

١١٥- السابق .

١١٦- الكشاف جـ٣٣٢/٣ .

١١٧- البحر المحيط : جـ٣٧/٧-٣٨ .

١١٨- دراسات لاسلوب القرآن الكريم القسم الثالث جـ٢٣٦/٤ .

١١٩- النشر :٢٨٩/٢ - ٢٩٠ ، والاتحاف ٣٢٩،٢٥٨ ، غيث النفع ١٢٩ ومابعدها .

١٢٠- الكشف جـ٥٣٣/١ .

١٢١- السابق .

١٢٢- التسهيل ٢٢٠-٢٢١

(قد)

في القرآن الكريم

عند نحاة القرن السادس والسابع خاصة

وعند غيرهم عامة

دراسة نحوية دلالية

إعداد دكتور

خليل عبد العال خليل

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

فرع الفيوم

مايو ١٩٩٩م

تقديم

عنوان هذا البحث هو : "قد" فى القرآن الكريم عند نحاة القرن السادس والسابع خاصة، وعند غيرهم عامة، دراسة نحوية دلالية.

وواضح من هذا العنوان أنه يعتمد على أمور عدة:

أولاً: الحرف قد.

ثانيًا: القرآن الكريم.

ثالثًا: عند نحاة القرن السادس خاصة وعند غيرهم عامة.

رابعًا: دراسة نحوية دلالية.

هذه محاور أربعة يعتمد عليها عنوان هذا البحث فى عرض محتوى مباحثه الثلاثة القادمة.

أما "قد" فهى المحور الأول فى عنوان هذا البحث، وذلك لأهمية هذا الحرف البسيط المكون من حرفين فى وضعه المستعمل على اعتبار أنه حرف من حروف المعانى المؤثرة فى معنى التركيب.

وقد يسأل سائل عن قيمة هذا الحرف وعن أثره الفعال حتى يمكن أن نجعل له بحثًا كهذا؟

ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نقول لمن يريدون معرفة قيمة هذا الحرف إن قيمة هذا الحرف متعلقة بقيمة الفرق بين كثير من الجمل التى ورد فيها هذا الحرف، والجمل التى خلت منه لفظًا أو تقديرًا حيث سيتضح لنا أن الجملة التى احتوت هذا الحرف فى بدايتها، لها دلالاتٌ معينة ومعانى محددة، سوف نفقدها عند فقدنا لوجود الحرف "قد" فيها.

فمثلاً: "نجح أمجد" جملة فعلية خبرية أخبرتنا خبرًا جديدًا، وجميلاً لدى المعنيين به ، وهو نجاح "أمجد" غير أن بعضًا من السامعين قد يشكك فى صدق هذا الخبر لخلوه من أى أداة من أدوات تأكيد محتواه.

أما إذا قلنا "قد نجح أمجد.

فالأمر مصدق تمامًا والخبر لا يحتمل التكذيب والسبب فى ذلك هو أن الحرف "قد" عندما دخل على الفعل الماضى "نجح" أكد صدق معناه بحيث لا يحتمل التكذيب، إلى جانب مجموعة القرائن الأخرى المحيطة بجملة "قد نجح أمجد" وقد تكون هذا القرائن لغوية ، وقد تكون غير ذلك وسنعرف فيما بعد أن علاقة الفعل الماضى بـ قد ليست مقصورة على تأكيد معناه الذى ورد فى الكلام بل إن البحث سيقف على أمور أخرى قد تكون مغايرة تمامًا لما هو مألوف عن استعمالات الحرف "قد".

هذا من جهة ومن جهة أخرى فسنكتشف قيمًا أخرى دلالية متعلقة بالزمان، أقصد زمان الجملة التى ورد فيها هذا الحرف.

وسيقف البحث قليلاً عند معانى هذا الحرف فى نفسه ودلالته الاسمية والفعلية والحرفية.

أما المحور الثانى فى عنوان هذا البحث فهو النصوص القرآنية التى جئنا بها لدراسة هذا الحرف وهى نصوص موجزة ليس بينها وبين بعضها رابط كبير، اللهم إلا تشابه النص مع النص فى تشابه دلالة "قد" فيهما، أو عدم التشابه فيما بين الآيتين برغم تشابه نصهما.

وقد جعلنا للسياق الوارد فيه كل نص سلطانًا فليسرف فيه كما شاء، لأن السياق هو أساس حقيقى فى تحديد دلالة هذا النص، وهو الأساس الأول فى تحديد دلالة الحرف "قد" فى كل نص.

ولقد اعتمدنا على آراء كتب أهل التفسير القدامى من أول الطبرى حتى صاحب ظلال القرآن، ثم اعتمدنا على كتب إعراب القرآن ومعانيه لتعيننا على تحديد أثر الحرف "قد" فى الجملة، وقد أفادنا هذا الاعتماد كثيرًا، لأن ترجيحنا لمعنى دون معنى كان الأساس فيه هو تفسيرات علمائنا الأقدمين لهذه الآية، ودقتهم فى تحديد أسباب قبولهم لهذا المعنى ورفضهم لذلك وكان اعتمادهم على ورود "قد" فى التركيب للتمييز بين المعانى المتعددة ، اعتمادًا غير مسبوق.

أما المحور الثالث فى عنوان البحث ففيه تقييد وإطلاق أما التقييد فيكمن فى أننا نصصنا على علماء القرن، السادس والسابع لأن البحث سوف يلقى فى مؤتمر عنوانه "التحولات الفكرية والثقافية لدى علماء القرنين السادس والسابع الهجريين".

ولن أطيل كثيرًا فى ذكر الأسباب التى كانت وراء هذا العنوان، ووراء تحديد هذه الفترة بالذات ، فالمنظمون للمؤتمر لديهم مبرراتهم حول ذلك، وهى مبررات يقبلها البعض ويرفضها آخرون ويسوقون تصوراتهم عن اختيار مثل هذا العنوان، أو غيره من العنوانات.

أعود فأقول إن تحديدنا لنحاة هذين القرنين لن يذهب هباءً منثورًا، لأننا نعرف أن هذين القرنين قد برز فيهما علماء نحويون كثيرون وكذلك من ولد ومن مات.

فإذا سرنا وراء تقسيم النحاة إلى بصريين وكوفيين وبغداديين ، وأندلسيين ومصريين، فإننا سوف نضع أيدينا على علماء كثيرين فى هذين القرنين. فمن البغداديين الزمخشرى ت ٥٣٨هـ وابن الشجرى ت ٥٤٢، وأبو البركات ابن الأنبارى ٥٧٧، وأبو البقاء العكبرى ٦١٦ هـ، ويعيش بن على بن يعيش ٦٤٣ هـ، والرضى الاستربادى ت ٦٨٦هـ.

ومن الأندلسيين ابن السيد البطليوسى ٥٢١هـ وابن الباذش ٥٢٨هـ، والطراوة ٥٢٨هـ، والسهيلى أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير ٥٨١ هـ وابن خروف على بن يوسف ٦٠٩هـ وأبو على الشلوبين ٦٤٥هـ، وابن مضاء القرطبى ت ٥٩٢هـ وابن عصفور ٦٦٣هـ والقرطبى ٦٧١ وابن مالك ٦٧٢هـ وابن الحاج ت ٦٥١هـ و وابن الضائع ت ٦٨٠هـ ومن المصريين ابن القطاع ت ٥١٥ هـ وابن برى ٥٨٢هـ وابن بنين الدقيقى ٦١٤ وابن النحاس ٦٩٨هـ، وابن الحاجب ٦٤٦هـ و وغير هؤلاء وأولئك الكثير والكثير.

وجاء الإطلاق فى عنوان البحث "وعند غيرهم عامة". من أجل عموم الفائدة لجعل البحث يستقى من معين علماء غير هذين القرنين لأن العلم شركة بين أهله وقضايا النحو وموضوعاته لابد فيها من سوق كل ما قيل أو اختصاره لتكوين رأى موحد وموقف عام حول كل قضية.

وأما رابع محاور عنوان هذا البحث فهى الدراسة النحوية الدلالية حيث تركز الحديث فى هذا البحث فى الجانب النحوى الدلالى الذى يستفاد من ورود الحرف "قد" فى التركيب.

حيث سنعرف أن الحرف "قد" له آثار نحوية على التركيب، فهناك تراكيب تفرض على المتكلم حتمية الإتيان بـ "قد" فى هذا التركيب ، وهناك تراكيب تحتاج إلى الحرف "قد" لكى يربط عناصر الكلام والجمل بعضها مع بعض، وهناك تراكيب يتغير توجيهها النحوى من باب نحوى إلى باب آخر إلى غير ذلك من القضايا النحوية التى ناقشها البحث فى ثنايا الصفحات القادمة.

أما الجانب الدلالي فهو جانب رئيس في هذا البحث، لأن الدلالة النحوية للجملة لا تقل أهمية عن الدلالة اللغوية لكل لفظة في ذاتها وعلى هذا فإننا سنلاحظ أن كل تركيب من التراكيب التي يمكن ورود "قد" فيها لها دلالتان دلالة في وجود "قد" ودلالة أخرى في غير وجود هذا الحرف، هذا إذا سمح التركيب بإمكان التخلص من ذكر "قد" أو عدم ذكرها ولابد أننا سنرى فرقًا بين دلالة التركيب في وجود "قد" ودلالته في غير وجودها وقد نرى أبعد من ذلك عندما نرى أن وجود "قد" يكاد يكون جوهريًا في التركيب فيه يثبت معنى مهم له أثر مهم في التركيب ومن غيره تختلط المعاني، وربما تتناقض.

كل ذلك سوف تظهره الصفحات القادمة بإذن الله خلال عرض مباحث هذا البحث الموجز.

المبحث الأول

"قد" بين الاسمية والفعلية والحرفية

أولاً : "قد" اسمًا :

الذى يتابع سور القرآن الكريم وآياته بقراءاتها المتعددة لا يجد استعمالاً واحدًا لـ "قد" الاسمية، حيث أجمعت على ذلك كل كتب التفسير، والمعانى والإعراب والقراءات[1] وعلى هذا فإن النص على أن "قد" يمكن أن تجئ اسمًا فى التركيب العربى مردّه إلى كلام العرب شعره ونثره ثم مردّه ثانيًا إلى ما قعّده علماء اللغة والنحو لهذه اللفظة من قواعد، مؤيدين ما قعّدوه إما بكلام العرب المسموع، وإما بأمثلة مصنوعة تؤيد اطراد القاعدة، وحمل الباب على وتيرة واحدة.

ومَن يطالع كتب النحو القديمة سوف يجد ذلك واضحًا صريحًا وتزداد هذه الصراحة فى كتب المتأخرين.

قال ابن يعيش : ... "ولدن" "وقط" "وقد" أسماء مبنية أيضًا على السكون[2]". وكلام ابن يعيش هذا جاء تعليقًا على كلام الزمخشرى حول هذه اللفظة عندما قال : وقد فعلوا ذلك فى : "مِن، وعَن، ولَدُن، وقَط، وقد.." إبقاء عليها من أن تزيل الكسرة سكونها.."[3]

والسؤال هو: ماذا فعلوا؟

إن الزمخشرى يتحدث عن حكم ثبوت نون الوقاية ولحاقها بهذه الألفاظ سواء منها ما كان حرفاً أم ما كان غير ذلك حيث يرى الزمخشرى، وتابعه ابن يعيش وابن مالك والرضى ونص على ذلك قبل ابن مالك والرضىّ أبو البركات الأنبارىّ فى الإنصاف فقد رأى هؤلاء جميعًا (كثرة إلحاق نون الوقاية بلفظة "قد" إذا أضيفت "قد" إلى ياء المتكلم فتصبح قدنى مثل قطنى) حفاظًا على سكون الدال والطاء فيهما لكنهم نصوا على جواز عدم إلحاق هذه النون بمثل هاتين اللفظتين فتصبحان : قدِى، وقطى.

وتتعدد الآراء حول "قدى"، "وقطى" هل هذا هو أصلهما؟ أم أن أصلهما بالنون ثم يجوز حذفها تخفيفًا؟ ثم ما معناهما؟ فيرى فريق من اللغويين والنحاة أن أصلها "قد" مبنية على

الكسر ثم أشبعت هذه الكسرة فى بعض المواضع فصارت ياء فأصبحت "قـــدى"، لكنــهم لا يذكرون لنا – بدقة – ما معناها إذا كانت كذلك وهل هى اسم أم حرف؟[4]

ويرى فريق آخر أنّ أصلها "قدنى" بالنون، ويجوز فى القليل حذف هذه النـــــون، وأنّ معناها مثل معنى قطنى كلاهما بمعنى "حسبى".[5]

قال ابن مالك عن حذف نون "قدنى" وقطنى، ولدنّى مشددة: وفى لدنّى قَلّ، وفى قَدنى وقَطنى الحذف أيضًا قد يفى[6] أى: يقل حذف النون الثانية من "لدنّى" فتصحب "لَدنى" مخففة ، كما أن الحذف فى "قدنى" و "قطنى" وهما مخففتا النون قطعًا قليل لكنه لا يؤثر على اللفظـــــة، حيث إنهما تؤديان غرضهما، وهنا خلاف موروث بين البصريين والكوفيين حول زيادة النـــون – نون الوقاية – فى لفظة "قدنى" و "قطنى"، عندما تكونان أسماء؛ ذلك ؛ لأن البصريين يمنعون زيادة نون الوقاية فى الأسماء؛ لأن نون الوقاية عندهم مختصة بالأفعال والحروف وأمــــا قـــول الشاعر حميد الأرقط:

قَدنى من نَصر الخُبَيْبَيْنِ قدى   ليس الإمام الشحيح الملحد[7]

فإنه يُعد عندهم من الضروروات ؛ لأنه شاذ ولا يعرج عليه لأن شذوذه يشبه شـــذوذ "منى" و "عنى" بالتخفيف فى نونهما، أى بحذف نون الوقاية منهما.

ومع أن البيت – كما هو واضح – جاء شاهدًا على ورود اللفظ "قد" متصــلاً بيــاء المتكلم وقبلها نون الوقاية مرة، وتم غير نون الوقاية مرة أخرى ن إلا أن البصريين لا يقبلونه لأن هناك شكًا فى نسبته إلى حميد الأرقط ، حيث إن هناك من نسبه إلى غيره بحجـــة عـــدم ورود قوله: "قدنى من نصر الخبيبن قدى" فى شعر حميد الأرقط وأن بقية الأبيات مثبتـــة فى شـــعره، وبرغم ذكرهم لمناسبة هذا الشعر.

لكن هناك فريقًا آخر من البصريين يجيز ورود نون الوقاية فى مثل "قدنى" و "قطــنى" إذا كانت أسماء أفعال بمعنى "كفانى" وذلك لأن أسماء الأفعال تشبه الأفعال فى بعض الأحكـــام ، مثال لذلك إلحاق نون الوقاية بها، ولأن هناك نصوصًا قديمة وردت فيها هذه الألفاظ متصلـــة بكاف الخطاب مثل: قول عمر – رضى الله عنه – لأبى بكر – رضى الله عنه – : قَدْك يا أبــا بكر" وقالوا: إنّ معناها : كفاك يا أبا بكر"[8]

ووردت نصوص أخرى منسوبة للرسول – صلى الله عليه وسلم – فى التلبية "حتى يقول قطنى قطنى أو قدنى قدنى". أى "كفانى كفانى".[٩]

ومما يذكر هنا تأصيلاً لهذه الفكرة أن ابن برى ت ٥٨٢ هـ يرى أن الجوهرى وَهِم فى قوله : إن النون فى قوله: قَدْنِى .. زيدت على غير قياس ، مصححًا ذلك بأن النون تزاد فى الأفعال والحروف والأسماء ، ولا ينسى ابن برى أن يؤكد على أن الأصل هو "قدى" [١٠] من غير نون.

إذن فهناك مَن يرى أن لفظة "قَدنى" هى أصل لـ "قدى" وهناك مَن يرى عكس ذلك، ومنهم من يجعل معناها "حسب" الاسمية، ومنهم مَن يجعل معناها "كفى" على أنها اسم فعل ماض، وليس اسم فعل مضارع لقلة ورود اسم الفعل المضارع عن العرب.

وقبل الانتقال إلى النقطة الثانية فى اسمية اللفظ "قد" يجدر ذكر ما يلى:

١ – أنّ علماء البصرة أقوى حجة فى رفضهم لزيادة نون الوقاية من حيث اضطراد قواعدهم؛ لأن قياسهم يقضى بذلك ثم إنهم أقوى رأيًا فى تجويزهم زيادة نون الوقاية فى ما شابه الفعل كأسماء الفعل، وأسماء الفاعلين وغيرها لأن هناك نصوصًا من السنة – برغم قلتها – إلا أنها دليل على اتصال نون الوقاية ببعض المشتقات مثل قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – "هل أنتم صادقونى"[١١] وقوله – صلى الله عليه وسلم – فى أفعل التفضيل من "خاف": "غير الدجال أخوفنى عليكم"[١٢]، وَوَرَد فى الشعر اتصال النون باسم الفاعل فى مثل قول الشاعر:

وليس الموافينى لِيُرفَدَ خائبًا ... فإنّ له أضعافَ ما كان أمَّلا[١٣]

وقول الآخر:

وليس بمعيينى وفى الناس مَمْتِعٌ ... صديقٌ إذا أعيا علىّ صديق.*

وقول الآخر:

ألا فتىً من بنى ذبيان يحملنى ... وليس حاملنى إلا ابن حمال**

فقد لحقت النون لفظة الموافينى "ولفظة" بمعيينى "ولفظة" "حاملنى" ، مما يدل على صحة اتصال نون الوقاية بما شابه الأفعال مع أنّ كل أسماء الأفعال السماعية الأخرى قد خلت من

ورودها مضافة إلى ياء المتكلم قبلها نون وقاية اللهم إلا هذه اللفظة "قدنى" أو "قدى" عند مـــن جعلهما أسماء أفعال.

٢- أنني وجدت لفظة "قد" فى نصوص من السنة ، وفسرها النحويون واللغويون بأنها بمعـــنى اسم فعل ماض معناه "كفى" أو يكفى على خلاف بينهم ومن هذه النصوص ما نسب إلى النار أنها تخاطب رب العزة سبحانه عندما يسألها يوم القيامة هل امتلأت فتقول : هل من مزيد؟ حتى إذا أوعبوا فيها قالت : قد قد".[١٤]

ورواه البخارى بلفظ : ... قالت : قط قط " بالطاء بدلاً من الدال.

ويرى شارحو الحديث أنّ معناها "حَسبى حسبى". ولا أنفى أن يكون معناها "حسبى" اسمًا، أو معناها وكفى " اسم فعل.

ولكننى أضيف إلى ذلك معنىً آخر يمكن التقاطه من السياق هذا المعنى هو أنهما أسمـــاء أصوات للنار، تصدر منها عندما تمتلئ بأصحابها؛ لان النحويين يذكرون نصًا أن "قد" بمعـــنى حسب، لكنهم وجدوا الرواية مرة بـــ قد ومرة بـــ قط، فحملوا "قط" على "قد" وجعلوهمـــا بمعنى اسم فعل أو بمعنى "حسب"، فقالوا يجوز أن تقول : قطنى درهمٌ "وقـــــدنى درهـــم" أى يكفينى.

لكن يعقوب بن السكيت ينص على أن "قد" هى قط على البدل، أى : على إبـــــدال الدال طاء.[١٥]

وأَخْلُص من هذا إلى أنّ:

- قدنى وقطنى تستعملان اسمًا بمعنى "حسب".
- قدنى وقطنى تستعملان اسم فعل بمعنى كفى — يكفى.
- قدنى وقطنى تستعملان اسم صوت من أسماء أصوات النار.
- قد عند اضافتها إلى ياء المتكلم يمكن أن تكون "قدى" ويمكن أن تكون "قدنى".

- جميع استعمالات "قد" الاسمية لم يكتب لها الانتشار والبقاء برغم ورودها في السنة والشعر، وأن هذه اللفظة بهذا الاستعمال بهذا المعنى صارت ضمن ما يسمى بالركام اللغوى الذى ليس له استخدامات واضحة لدى متحدثى العربية منذ زمن.

- أنّ هناك علاقة واضحة بين لفظة "قد" ولفظة "قط" الاسميتين، لكن الملاحظ أن استعمالهما جميعًا بمعنى "حسب" أو كفى ليس له وجود واضح، بيد أنّ لفظة "قط" الاسمية لها استخدامات أخرى مستعملة بوضوح على ألسنة متحدثى العربية الفصحى من قديم وحتى الآن.

- فهل انقرض الأصل وهو "قد" الاسمية، وانقرض معه استخدام "قط" بمعنى "حسب"، وبذلك يكون هذا المعنى أيضًا قد انقرض فى استخدام هاتين اللفظتين؟

هذا سؤال إجابته احتمالية يؤيدها واقع لغوى، خال من استخدام "قد" الاسمية التى بمعنى "حسب" واستخدام قط أيضًا بمعنى حسب.

ثانيًا: "قد" فعلاً:

فى أثناء حديث علماء اللغة والنحو عن لفظة "قد" نصوا على أن "قد" مـــن الألفـــاظ المشترَكة أى أنها مشتركة بين الاسمية والفعلية والحرفية، فمرة تستعمل اسمًا، ومرة تستعمل فعلاً ومرة تستعمل حرفًا.

قالوا: القَدّ: مصدر قَدَدت السير وغيره أقده قدًا

والقد قطع الجلد وشق الثوب ونحو ذلك.

وفى الحديث : أنّ عليًا – رضى الله عنه – كان إذا اعتلى قدّ ، وإذا اعترض "قطّ".[16]

والقدّ: القامة والقد: قدر الشيء ومثله والجمع قدود وفى الحديث : أن جابر بن عبـــد الله أتى بالعباس يوم بدر أسيرًا ليس عليه ثوب، فنظر له النبى قميصًا فوجد قميص عبد الله بـــن أبى يقدد عليه، فكساه إياه، أى: كان الثوب على قدره وقده فكساه إياه.[17]

ولن نعدد بقية المعانى اللغوية الورادة فى هذه المادة فمكانها فى كتب اللغة معروف وفى متنـــاول الجميع.

ولأننى أريد الوقوف أمام لفظة "قدى" التى هى بمعنى "مقدار" أو "مقـــدارى" فنحـــن نقول: هذا ثوب على قدك أى على مقدارك، ونقول : هذا : ثوب على "قـــدى" أى علـــى مقدارى. وهذا أمر موروث ويؤيده استعمال لغوى كثير.

قال التبريزى فى إصلاح المنطق:

وتقول : حسبى من كذا كذا وقد أحسبنى الشيء كفانى" ولا تقل بس.[18]

و"قدّى" و "قدِى" من كذا وكذا و "قدّى" و "جلى" بمعنى حسبى.." إذن فهل توجـــد علاقة ما بين لفظة "قدّ الأولى ولفظة "قَدّى " الثانية فالأولى واردة بمعنى "مقدارى"، والثانيـــة واردة عند التبريزى بمعنى "حسبى"، وهما معنيان لهذه اللفظة اندثر أحدهما لقلة ما نـــراه منـــه مستعملاً على ألسنة المتحدثين باللغة الفصيحة اللهم إلا ما يرددونه فى الأمثلة المصنوعة لهـــذا المعنى؟ والإجابة أنّ هذا وارد يؤيده واقع صادق حال من استخدام "قدى" بمعنى حسبى.

وبمناسبة الحديث عن لفظة "قد" مشددة النون بمعنى "مقدار" يجدر ذكر أنّ هذا اللفظ له انتشار واسع ولا يزال له استعمال قوى سواء على مستوى الفصحى أم على مستوى العاميات مع اختلافها فى أداء نطق "القاف" فاللغة الفصيحة تستخدمه بالقاف نتقول: هذا الثوب على قَدّى. أما العاميات العربية العاميات المصرية فتختلف فى نطق هذه اللفظة تبعًا لاختلافهم فى نطق "القاف" فبعض القبائل العربية فى دول الخليج تنطق القاف غينًا، مثل بعض القبائل فى الكويت مثلاً.

وفى عاميات مصر ينطق أهل القاهرة القاف كثيراً همزة فيقولون: هذا على "أدّك"أى على : قدّك.

وهذا القميص على "أدّى" أى : على قدّى.

وأهل صعيد مصر ينطقونها مرة "كافًا" فيقولون: هذا على "كدّى" أى: على مقدارى. ومرة ينطقونها "كافًا" فارسية ويشابههم فى هذا النطق أهل الشرقية فيقولون : هذا ثوب على كَدى.[١٩]

كل هذا يدلنا على أن استخدام اللفظ "قدّ" فعلاً ضعيف نسبيًا، وأنّ الصيغة الاسمية المأخوذة من هذا الفعل لا تزال مستعملة فى أوساط المثقفين ، وأن لفظة "القدّ" بمعنى المقدار لها استعمال كثير على المستوى الفصيح والعامى، مع اختلاف العاميات فى نطقها تبعًا لاختلافهم فى نطق "القاف".

ويلفت النظر هنا أنّ لفظة "قدّ" المشددة الدال قد خلت من نون الوقاية، والسر فى ذلك كما يقول علماء النحو واللغة "أن التشديد لا يحتاج إلى هذه النون فى مثل هذا اللفظ. وحول تشديد الدال وتخفيفها فى "قد" الاسمية يقول ابن برى: قال الجوهرى: لو سميت بـ "قد" رجلاً لقلت: هذا قدّ بالتشديد والتنوين مثل : كىّ، ولوّ، وهوّ، فتزيد فى آخرها ما هو من جنسها[٢٠] قال ابن برى: وهذا غلط؛ لأن التشديد يكون فى المعتل آخره فقط أما الذى آخره حرف صحيح مثل "قد" فلا يضعف فتقول : هذا قدٌ، ورأيت قَدًا، ومررت بقدٍ، كما تقول: هذه يدٌ، وسلمت على يدٍ .. وهكذا".[٢١]

ثالثًا: "قد" حرفًا:

عرفنا فيما قبل أنّ "قد" من الألفاظ المشتركة، حيث ظهر أنها يمكن أن تجيء اسمًا، ويمكن أن تجيء فعلاً، ويمكن أن تجيء حرفًا.

ولقد نص بعض علماء اللغة والنحو على مجيء "قد" حرفًا مختصًا بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس.[٢٢]

أما معانيها التى تستفاد من الجملة التى وردت فيها فقد جعلها النحويون ستة معانى هى التقريب والتوقع والتحقيق والتقليل، والتكثير، والنفى.[٢٣]

أقول لقد نص النحويون على إفادة "قد" هذه المعانى. لكنّ السؤال الذى يجدر أن نبحث له عن إجابة هو: هل هذه المعانى خاصةً تفيدها "قد" الحرفية بنفسها أم أن هذه المعانى "مكتسبة من السياق الذى ورد فيه الحرف "قد"؟

وهل هذه المعانى هى كل المعانى التى تفيدها "قد" سواء بنفسها أم من خلال الجملة والتركيب الذى وردت فيه؟ أم أنّ هناك معانى أخرى يمكن أن تفيدها "قد"؟

وإجابتى عن هذه الأسئلة سوف تجيء من خلال نظرة ليست عجلى للآيات القرآنية التى ورد فيها الحرف "قد" حيث تبينت لى الملحوظات الآتية:

أولاً: أنّ "قد" الحرفية قد تجاوز عدد مرات ورودها فى القرآن الكريم أكثر من أربعمائة موضع بإحصاء المرحوم الشيخ عضيمة[٢٤]، ومعظم هذه المواضع جاء بعدها فعل ماض، ووقع بعدها الفعل المضارع فى ثمانى آيات فقط.

ثانيًا: أن "قد" حرف ليس له الصدارة[٢٥]، وأنه لا يفصل بينه وبين الفعل الذى بعده بفاصل، ويجوز الفصل بالقسم.[٢٦]

ثالثًا: لاحظت من خلال استعراض الآيات القرآنية لمعرفة المعانى التى تفيدها "قد" فى الجملة، أن هذه المعانى التى ذكرها النحويون للحرف "قد" هى معان نسبية، ومتنازع فيها بين النحويين فى مواضع متعددة من القرآن الكريم وبرغم أن هذه المعانى متعددة وقد خلا القرآن من بعضها إلا أن القرآن جاء بمعان أخرى لهذا الحرف، أو إن شئت الدقة فقل: إنّ

هذا الحرف قد أفادته منه الجملة التى ورد فيها معانى جديدة ، لم ينص عليها النحويـون ؛ لأن الحرف "قد" لا يفيد غالبًا معنىً مستقلاً، أو معنىً خاصًا به، بل إنه يكتسب معـــانى متعددة بحسب السياق الذى جاء فيه، وسوف يتضح ذلك من خلال التحدث عن الآيات الآتية:

أولاً: التكثير:

وذلك فى قوله سبحانه : قد نرى تقلب وجهك فى السماء ..."[٢٧]

قال الزمخشرى فى الكشّاف : "قد نرى" معناها ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية، كقـول الشاعر : قد أترك القرن مصفرًا أنامله"[٢٨]

لكن العكبرى ت ٦١٦ هـــ يرى "أن لفظه مستقبل والمراد به[٢٩] المضى وهذا يعنى أن كلا من الزمخشرى والعكبرى ليسا على وفاق، لكن الحقيقة أن قصد كل منهما هو تأكيد رؤية الله سبحانه لتقلب وجه رسوله فى السماء يدعو ربه فى أمر القبلة فى الصلاة". فجاء الزمخشـرى بما يفيد ذلك فعبر عنه بكثرة رؤية الله لنبيه قاصدًا إفهامنا بأن رسول الله قد كثر منـــه تقلـب وجهه فى السماء، وقد اضطلع الله على هذه الكثرة ، فاستجاب له.

وجاء العكبرى بما يفيد ذلك حيث جعل "المضارع" يفيد المضى وهو بذلك يدل علـى تحقق الوقوع وتأكيده ومع هذا فإنه يبقى أن معنى "قد نرى" عند الزمخشرى": ربما نرى علـى التكثير[٣٠] ومعناها عند العكبرى أن هذا تركيب مضارعى لكنه يفيد المضى، فقد نرى أى : قـد رأينا.

ثانيًا: التوقع:

وفى قوله تعالى: "قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون"[٣١] ٦/٣٣.

وقوله سبحانه: "قد يعلم ما انتم عليه"[٣٢]"قد يعلم الله المعوقـين منكـم والقـائلين[٣٣] لإخوانهم هلم"[٣٤] يرى الزمخشرى أن "قد" فى مثل قوله سبحانه "قد نعلم" تفيد التكثير " ويـرى بعض النحويين أن المضارع هنا بمعنى الماضى.[٣٥] لكنّ غيرهم يرى أن "قد" فى مثل هذه المواضـع تفيد التوقع. ويرى فريق آخر – ورأيه سديد – أن "قد" فى مثل هذه المواضع لا تفيـد مـن نفسها التوقع، ولا التكثير لأن التوقع إما أن يكون من المتكلم ، وإما أن يكون من الســامع،

كما أن قد هنا لا تفيد الكثرة لأن التكثير لم يفهم من "قد" وإنما يفهم من سياق الكلام، وقد هنا تفيد التحقيق والتوكيد، لأن سياق الكلام يفيد ذلك.[٣٦]

بل إن السياق قد يؤدى إلى تحويل معنى الفعل الماضى إلى مضارع، وذلك كثير فى سياق الجمل الشرطية، وتكون "قد" لتوكيد ذلك، وتحقيقه عند وقوع الشرط يقع الجواب، ومن ذلك قوله تعالى: قد افترنيا على الله كذبًا إن عدنا فى ملتكم.."[٣٧]

قال العكبرى: قد افترينا هو ماض بمعنى المستقبل..."[٣٨].

ثالثًا: التحقيق:

إذا دخلت "قد" على الماضى فإنها غالبًا تفيد فى جملتها التحقيق، لكن يرى فريق من النحاة انها قد تفيد التوقع[٣٩] ويستشهدون على ذلك بقول الله — سبحانه : قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما"[٤٠] حيث يقولون: إن العرب تقول : قد ركب الأمير" لمن ينتظر ركوبه، ويقول المؤذن قد قامت الصلاة" لأن المصلين ينتظرون إقامتها، وهو كذلك فى الآية؛ لأن خويلة بنت ثعلبة عندما شكت زوجها أوس بن الصامت وظهاره لها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها فى أمرها مع زوجها أوس فنزلت الآية الماضية ؛ لتدل على ذلك.[٤١]

لكن بعض النحويين كان على حق عندما أنكر إفادة "قد" بنفسها التوقع مع الماضى، قائلاً: إن التوقع معناه انتظار وقوع الفعل ، والماضى قد وقع ، ويؤيد هذا قول غيرهم: إن "قد" لا تفيد التوقع أصلاً، أما فى المضارع فلأن قولك : يقدم الغائب يفيد التوقع بدون "قد" ؛ لأن الظاهر من حال المخبر عن مستقبل قادم أنه متوقع له ، وأما فى الماضى، فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى "لا رجل" بالفتح: عن "لا" أنها للاستفهام، لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال : هل من رجل...[٤٢]

وينص ابن مالك على ذلك صراحة فيقول : إنها تدخل على ماض متوقع، و لم يقل إنها تفيد التوقع "وهذه عبارة حسنة.[٤٣]

رابعًا: التقليل:

ذكر النحويون أن "قد" تفيد التقليل أى : تقليل وقوع الفعل أو تقليل متعلقة، ومثلوا، لذلك بقوله سبحانه: قد يعلم الله ما أنتم عليه "وقالوا[٤٤]: أى: ما هم عليه هو أقل معلوماته

سبحانه[٤٥]، وهذا عندى لىّ لعنق النص ليوافق قاعدة إفادة قد للتقليل ، مما حــدا بكثـيرين إلى المنازعة فى ذلك قائلين إنما فى هذه الآية تفيد التحقيق[٤٦]، وهذا بدهى، لأن علم الله سـبحانه محقق لكل شىء وهو أذلى ، ولا ينازع فى ذلك مسلم، فكل مسلم متأكد تماما من حتمية علـم الله منذ الأذل وإحاطته علمًا بكل شىء، فقد يعلم الله : أى : ثبت حقًا علم الله.. وأما إفادتهـا للتقليل فى هذه الآية فهو ضعيف.

خامسًا: الدعاء فى قوله سبحانه: "قد أفلح من زَكَّاهَا"

جعل بعض النحويين هذه الآية شاهدًا على إفادة "قد" للتحقيق، ونازعــهم فى ذلـك آخرون ورأوا أنها تفيد فى هذا السياق الدعاء، وهو من الله إيجاب عليهم،[٤٧] ومن ذلك ما جـاء من حديث النحويين فى قوله سبحانه: "أوجاءوكم حصرت صدورهم"[٤٨] حيث رأى بعـض النحويين أن جملة "حصرت صدورهم" مع "قد" مقدرة جملة دعائية سواء ذكرت "قــد" أم لم تذكر، ومنع آخرون وقوع الجملة الدعائية بعد "قد" ورأى فريق آخر من النحويين أنها تفيـد التحقيق لدخولها على الفعل الماضى، وتفيد التوكيد أيضًا.

ومن أمثلة إفادة "قد" التوكيد ما نص عليه الزمخشرى من أن "قد" إذا دخلت فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل: إنّ واللام فى الجملة الاسمية المجاب بها ومن أمثلته قوله سـبحانه ، ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين.[٤٩]

فــ "لقد علمتم" أى : تأكد لديكم ما حدث للذين اعتدوا..."[٥٠]

هذا مجمل ما عند النحويين، عن معانى "قد" كما قعّدوها. وقد ناقشته باختصار ولقـد ظهر لى من خلال ذلك أن هذه المعانى ليست ثابتة لــ "قد" ثبوتًا خاصًا بها على وجه القطـع ، بل هى معان أغلبية ، والحكم العدل فى هذا كله هو السياق، والحجة القوية وبناءً على ذلـك فإننى لا أوافق النحويين على ما أسندوه للحرف "قد" من إفادته النفى؛ لأن ذلـك لا تؤيـده نصوص قوية كثيرة مسموعة، كما أن القرآن الكريم قد خلا منه. وسيأتى حديث موجز عـن إفادة "قد" للتقريب الزمنى أما ما استشهد به النحويون على إفادة "قد" للنفى فأمر مرفوض وقد حكاه ابن سيده من قول بعض العرب : قد كنت فى خير فتعرفه "بنصب الراء، علـى إفادتـه النفى ، حيث نصبت الفاء المضارع بعدها، ولا يكون ذلك إلا بإفادة "قــد" للنفـى، وهـذا استشهاد باطل لأن ثبوت النصب لا يعنى إفادة "قد" للنفى فقد ورد النصب بالفاء فى غـير نفى صريح فى مثل : بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه"[٥١]

ومثل قول الشاعر:

سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[٢٥]

فنصب فى الآية "فيدمغه" وليس قبله نفى صريح فى الآية ونصب "استريحا" وليس قبله نفى أيضًا والصواب أن إفادة "قد" للنفى ليس بشىء ، وأمثلته هزيلة، واستشهادهم له ليس فى محله.

ويكفى أن نعتمد على السياق فهو خير قرينة لتحديد المراد من جملة "قد".

ثم إن هناك قرائن أخرى قد تعين بقوة فى تحديد المعنى الذى أفادته الجملة المشتملة على "قد" ومن أهم هذه القرائن ، قرينة التنغيم الصوتى للمتحدث وقرينة الإشارات المصاحبة لنطق جملتها من المتكلم فكل هذه قرائن يجب أن نعيرها اهتمامًا فى تحديد معنى الجملة التى وردت فيها "قد" دون التقيد بالمعانى التى حددها بعض النحويين لها.

والسبب وراء عدم تسليمى بتحديد معنى معين لـ "قد" تفيده بنفسها ، هو ما رأيناه من ورود خلاف بين علماء النحو واللغة والتفسير والإعراب فى تحديد معنى واحد لهذه اللفظة فى موضع معين، فليس عندهم إجماع على إفادة "قد" للتوقع "مثلا" فى بعض الآيات، وليس لديهم إجماع على إفادتها التحقيق فى آيات أخرى، مع أنه قد يقول قائل إن جمهورهم على إفادتها – منفردة– للتوقع ، مرة وللتحقيق مرة ، وللتقليل مرة.

ولست أرغب فى منازعة ذلك، فمن حق أى عالم أن ينسب لأى حرف أى معنى يريده، ويجىء له بالمثال الذى يؤيده، لكننى أرغب فى جعل السياق ، ومجموعة القرائن المساعدة هى الحكم العدل فى إفادة جملة "قد" لأى معنى ينشأ من سياقها.

وقديمًا وجدنا بعض النحويين قد نصوا على إرجاع معانى "قد" إلى السياق، ورفضوا أن نحدد لـ "قد" معنى خاصًا بها[٥٣] سلفًا وما كثرة الخلاف فى المعانى التى تفيدها "قد" والنزاع حولها، مثلها فى ذلك مثل بقية حروف المعانى إلا بسبب عدم الاحتكام إلى السياقات الفصيحة المشهورة العالية، وعدم الاحتكام إلى استقراء كامل، أو شبه كامل للنصوص التى استعملت فيها "قد" بمعان متعددة.

وقد مضى أننى أرفض أن تفيد "قد" النفى فى بعض الجمل لأن ذلك ليس له شواهد كثيرة من القرآن، أو من كلام العرب كما أرفض أيضًا أن تكون "قد" بمعنى "ما" المصدرية،

برغم أن العكبرى أجازه فى قوله سبحانه: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قـــد سلف".[٥٤]

قال العكبرى وفى ما : وجهان : أحدهما: بمعنى "من"، والثانى: هى مصدرية والاستثناء منقطع ، لأن النهى للمستقبل ، وما سلف ماض"[٥٥] وسبب رفضى بسيط واختصاره هـــو أن "ما" تكون بمعنى اسم موصول والحرف "قد" يفيد التحقيق فى بداية جملة الصلة.

ومن المعانى المهمة التى يفيدها السياق للفظ "قد" إلى جانب المعانى المتعددة التى نـــص النحويون على أن "قد" تفيدها ما يلى:

أ- التأكيد والتحدى:

نرى ذلك واضحا فى قوله سبحانه: "ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ، فقـــد رأيتموه وأنتم تنظرون"[٥٦]

فى بعض التفاسير: الفاء هنا اسمها : فاء الفصيحة، أى : إن كنتم صادقين فى تمنيكـــم ذلك فقد رأيتموه.[٥٧]

لقد أعطى السياق "قد" مع مدخولها معنى التأكيد على رؤية الكفار للموت وســـريانه بينهم وتأكدهم من سقوطهم فيه وكرههم لذلك. برغم أنهم كانو يتمنونه مـــن ذى قبـــل ثم نلاحظ التحدى واضحًا لهم من خلال ذكر قد فى بداية الفعل الماضى.

ب- التأكيد والتعليل الاستنكارى:

نرى ذلك فى قوله سبحانه : "أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله، فقد آتينـا آل إبراهيم الكتاب والحكمة"[٥٨]

أى أن الله سبحانه وتعالى: يعلل للإنكار والاستقباح وهذا إلزام لهم بما هـــو مســـلم عندهم وحسم لمادة الحسد لديهم". ومن ذلك التعليل ما ورد فى قوله سبحانه : "قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به ، فقد لبثت فيكم عمرًا من قبله "[٥٩]

جـ- التأكيد والسخرية

من فعل أهل الكتاب مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى قوله سبحانه: يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء، فقد سألوا موسى أكبر من ذلك" [٦٠]

فالله سبحانه وتعالى يسخر من أهل الكتاب أن سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن ينزل عليهم كتابًا من السماء، لأن هذا هو ديدنهم، وهذه هى عادتهم.

ومن السخرية والتأكيد قوله سبحانه: "أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنّا أهدى منهم، فقد جاءكم بينة من ربكم" [٦١] والمعنى: إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من ربكم" [٦٢]

د- مطلق الربط بين عناصر الجملة الكبرى:

وذلك إذا فرغنا "قد" من المعانى التى وضعت لها وجعلنا السياق وحده هو الذى يحدد معناها ، وكذلك إذا سبقها من الحروف حرف له معنى ظاهر مقصود فى الجملة مثل حرف من حروف العطف كالفاء مثلاً أو الواو، أو واو الحال أو غير ذلك.

وعلى هذا فإن "قد" ليست حرفًا مهملاً لا معنى له ولا وظيفة له فى المعنى ، بل إن إفادتها لربط الجمل وربط الكلام بعضه ببعض أمر ينبغى عدم الاستهانة به مع الوضع فى الاعتبار وقوع "قد" فى صدر جملة الحال وفى صدر جملة الصفة، والخبر، والصلة، وفى بداية الجملة الاستئنافية، وفى بداية جملة جواب الشرط وغيرها ... إلخ.

قال المرحوم الأستاذ عباس حسن طيب الله ثراه: "النحاة يسمون الحروف التى هى قسم من أقسام الكلمة أدوات الربط : لأن الكلمة إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد أى حدث، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها وحروف الربط مختلفة عن حروف الهجاء وحروف الربط نوعان، نوع يسمى حروف المعانى لأنه يفيد معنى جديدًا يجلبه معه، ونوع ليس للمعانى إنما هو زائد، أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود [٦٣] "أ. هـ

ولابد أن لفظة "زائد" ها مقصود منها الزيادة فى العمل لا فى المعنى، وبخاصة إذاكان هذا الحرف من ألفاظ القرآن الكريم.

وحديث النحويين قدامى ومحدثين كثير حول "الرابط" ويقصدون به ذلكم الشيء الذى يربط عناصر الجملة بعضها ببعض، وقد يكون هذا الرابط ضميرا وقد يكون غير ذلك كما فى مثل :

محمد أبوه مجتهد

رابط

فالهاء فى "أبوه" جعلت الجملتين ملتصقتين ببعضهما التصاقا يجعلهما تؤديان فائدة أى : معنى مفهومًا، وقد جاء هذا المعنى من انضمام عناصر الجملة بعضها إلى بعض ووجود الرابط الذى يربط كل عنصر من عناصرها بما قبله وبما بعده.

وعند مراجعة باب الابتداء أو باب الحال أو غيرهما من أبواب النحو نلاحظ مدى اهتمام النحاة بـ "الرابط".

غير أن أحدًا من النحاة لم يذكر صراحة أن "قد" من روابط عناصر الجملة بعضها ببعض.

لكن عبد القاهر الجرجانى أشار إلى شيء من هذا عند حديثه عن "إن" وربطها للكلام عن ذكره لـ "إن" ومواقعها فى باب اللفظ والنظم.[٦٤]

معتبرًا أن "إن" وغيرها من الأدوات هى بمثابة رابط يربط أجزاء الجملة بعضها إلى بعض إلى جانب المعانى التى تكسبها للسياق التى ترد فيه.

ولست أريد أن أزعم أن "قد" يجب أن تعتبر ضمن الروابط النحوية التى تحدث عنها النحويون وأشرنا إليها قبل مثل "الضمير"، أو "الواو" أو "قد" أو "الفاء" أو غيرها كما فى باب الابتداء أو باب الحال ، أو باب الشرط أو غيرها .

لكننى أرغب فى القول بأن "قد" حرف له وظائف مهمة فى الجملة العربية من حيث التأثير فى المعنى أو من حيث التأثير فى زمن الجملة أو من حيث ربط عناصر الجملة أو الجمل بعضها ببعض ، ولا يعنى هذا الحكم على وجه القطع بأن "قد" هنا تعد حرفًا زائدًا فى التركيب اللهم إلا إذا اعتبرنا هذه الزيادة خاصة بالعمل النحوى وقد يحدث أن يكون للحرف "قد"

بجانب وجوده فى الجملة ليربط الكلام — معنى دقيق يكتشفه من توافرت لديه ملكات خاصة وأدوات خاصة ليست عند غيره ، ولا غبار على ذلك فلكل حجته ودليله.

لقد قلنا منذ قليل إن "قد" يمكن أن تفرغ من المعانى التى حملها بها النحويون، ويمكن أن تجىء لمجرد الربط بين عناصر الجملة ، أو الجمل، وهذا لا يعنى أننا نحكم بإلغائها ، أو إهمالها ، فهذا أمر لا نقول به ، وبخاصة فى القرآن الكريم ؛ لأن ما خفى علينا معناه ، قد يظهر لغيره على مر الأجيال.

ومن نماذج مجىء "قد" رابطة بين عناصر الجملة فى القرآن قوله تعالى: "كل قد علم صلاته وتسبيحه"[٦٥]

فإن "قد" هنا وقعت فى صدر جملة الخبر، خبر المبتدأ وإذا لم نقل بأنها للتحقيق ، أو أفادت جملتها التحقيق فهى للربط بين المبتدأ أو الخبر، ولا أقصد بالطبع ما اصطلح عليه النحويون بما يسمى بالرابط بين المبتدأ والخبر وإنما ربط الكلام فى نظام متآلف فيه انسجام وتتابع .

ومن ذلك وقوع "قد" فى بداية الجملة المفسرة كما فى قوله سبحانه : "وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها"[٦٦]

ومن ذلك وقوع "قد" فى صدر جملة خبر "إن" المكسورة الهمزة كما فى قوله سبحانه: "وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكًا"[٦٧]

ومن ذلك قوله سبحانه : "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانًا".[٦٨]

ومن أمثلة وقوع "قد" فى صدر جملة خبر "أن" المفتوحة الهمزة المخففة قوله سبحانه: "ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن "قد" وجدنا ما وعدنا ربنا حقًا"[٦٩]

ومن نماذج وقوع "قد" فى صدر جملة الصفة فى قوله سبحانه: "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم"[٧٠]

ومنه قوله سبحانه : "ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا" [٧١]

ومن ذلك قوله سبحانه : "يا أيها الذين آموا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئس الكفار من أصحاب القبور"[٧٢]

وختاما فإن كل هذه الآيات سالفة الذكر يمكن اقتناص معنى مهمّ من جملتها من خلال انضمام "قد" إلى الفعل الذى بعدها ، ويمكن تفريغها من أى معنى إلا مجرد الربط بين عناصر الجملة.

ولعل الآية الأخيرة تصلح للأمرين معًا، حيث يجوز أن نقول إن "قد" تفيد مجرد الربط بين جملة الصفة، وموصوفها.

ويجوز أن يقال إن "قد" دخلت على "يئسوا" ليفيد الفعل معها تأكيد وتحقيق اليأس فى نفوس هؤلاء الناس الذين غضب الله عليهم ، فأصبحوا لا يفكرون فى الآخرة، وبخاصة نعيمها، لأن سوء عملهم فى الدنيا جعلهم يقطعون الأمل فى رحمة الله فى الآخرة، ومثل هؤلاء فى الجزم والقطع بعدم حصول المراد مثلهم مثل الكفار الذين تأكد وتحقق لديهم عدم عودة من فى القبور مرة أخرى إليهم، أو عدم بعثهم مرة ثانية . وقد دخلت "قد" فى بداية جملة يئسوا لتؤكد حصول هذا المعنى، ولأن عدم وجودها قبل "يئسوا" ربما لا يفيد تأكيد تحقيق هذا المعنى لأجل هذا دخلت "قد" هنا.[٧٣]

ومن ورود "قد" فى صدر جملة معطوفة وهى تفيد تقوية الربط بين المعطوف والمعطوف عليه، أو تفيد معانى أخرى من ذلك قوله تعالى:

"وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين، فقد كذبوا بالحق لما جاءهم"[٧٤] قال أبو حيان فى البحر : الفاء فى "فقد" للتعقيب وأن إعراضهم عن الآية أعقبه التكذيب.[٧٥] وقال الزمخشرى: ... ولا ضرورة تدعو إلى تقدير شرط محذوف ، إذ الكلام منتظم بدون هذا التقدير.[٧٦]

هـ- قد الاختصارية:

وهذا يعنى أننا يمكن - عن طريق بعض القرائن - أن نستخدم "قد" وسيلة لفظية دالة على ما حذف بعدها لدلالة ما تقدم قبلها ومن ذلك قول الشاعر:

أزف الترحل غير أن ... ركابنا لما تزل وكأن قد[٧٧]

أى : وكأن قد زالت

فاختصر كلامه بذكر "قد" دالة على ما حذف من الكلام بعدها لوضوحه ، وعدم التباسه ، ولتقدم ما يدل عليها وأمثلة ذلك فى الكلام كثيرة يستعملها الخاصة والعامة فى اللغة الأدبية وفى غيرها ويكون وقوع قد الاختصارية فى الجواب المختصر.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذه المعانى التى تكتسبها "قد" من السياق مثل التأكيد ، والسخرية، والتعليل ، والتقليل والتكثير ، والاستهزاء ، كلها يمكن أن، تكون معانى بلاغية يعنى بها الدرس البلاغى ، وليس للدرس النحوى فيها مجال والحقيقة أن الدرس البلاغى والدرس النحوى متكاملان وما علم المعانى الذى هو جزء من علوم البلاغة إلا مجموعة من القوانين النحوية ، كما أن جانبًا كبيرًا من جوانب النحو الخاصة بالدلالة وغيرها معتمدة اعتمادًا واضحًا على علوم البلاغة ومنها علم المعانى.

وهذا أمر قد نص عليه علماؤنا الأقدمون، وأكده الدرس البلاغى والدرس النحوى واللغوى الحديث.

المبحث الثانى

علاقة الحرف "قد" بزمان الفعل:

أولاً: تمهيد عام حول أزمنة الفعل الماضى والفعل المضارع:

من المعروف أن الفعل الماضى مثل كتب ، يدل على حدث فى زمن مضـــى ، وأن : يكتب ، يدل على حدث فى الزمن الحالى وأن: اكتب ، يدل على حدث سيقع بعـــد زمـــن التكلم.

وعلى هذا فقد شاع بيننا تقسيم الفعل من حيث الزمان إلى فعل ماض وفعل مضـــارع – أى: حالى، وفعل أمر، أى: مستقبل غير أن تعيين الزمان الذى تدل عليه الأفعال فى اللغـــة العربية يعتبر محدودا إذا كان هذا التقسيم هو نهاية ما عند علمائنا حول أزمنة الفعل فى اللغـــة العربية.

وبادئ بدء أقرر أن علماء النحو قدامى ومحدثين قد أشاروا إلى وجود أزمنة متفرعة عن هذه الأزمنة الثلاثة العامة.

فقد نص غير واحد من علماء النحو على أن هناك ما ضيا قريبا وهناك ماضيًا بعيـــدًا، وهناك أفعالاً ماضية الصياغة لكنها لا تدل على زمن أصلا مثل أفعال العقود: بعت واشـــتريت ومثل فعل التعجب غير المسبوق بـــ كان ، ومثل "كان" فى بعض استخداماتها وهذا كله عنـــد عدم وجود قرينة تعين زمنا محددا. فقد نص صاحب الهمع مثلاً على : أن هناك أفعالاً ســـلبت دلالتها على الزمان الماضى بسبب إستعمالها للحال فى الإنشاء، وقال المحققون : لا تدل علـــى زمن مطلقاً، وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له، مثل أفعال العقود : كبعت واشتريت ... ومثل نعم : وبئس."[٧٩]

وعند الحديث عن أزمنة الفعل الماضى نرى النحاة يجعلون له أربع حالات زمنية تتعـــين كل واحدة منها عند عدم وجود قرينة تعارضها وهذه الحالات الزمنية هى:

١- أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى – وهذا هو الأصل – سواء كان انقضاؤه قريبـــا من وقت الكلام أم بعيدا . وهذا هو الماضى لفظا ومعنى، لكن إذا سبقته "قد" دلـــت

على أن انقضاء زمنه قريب من الحال، فمثل : خرج الصاحبان ، يحتمل الماضى القريب والبعيد ، بخلاف، قد خرج الصاحبان، فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضى قريبًا من الحال بسبب وجود : "قد".[80] وإذا وجدت قبله "ما" النافية كان معناه منفيًا، وكان زمنه قريبًا من الحال كأن يقول قائل : قد سافر على ، فتجيب : ما سافر على . فكلمة "قد" أفادته فى الجملة الأولى المثبتة قربًا من الزمن الحالى، وجاءت كلمة "مـــا" النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضًا.[81]

وكذلك يكون زمنه ماضيًا قريبًا من الحال إذا كان فعلاً ماضيًا مــــن أفعــــال المقاربة "مثل "كاد" فإن زمنه ماض قريب من الحال، بل شديد القرب من الحال.."[82]

٢- أن يتعين معناه فى زمن الحال — أى : وقت الكلام — وذلك إذا قصد بالفعل المـــاضى الإنشاء ، فيكون ماضى اللفظ دون المعنى مثل: بعت واشتريت ووهبت وغيرها مــــن ألفاظ العقود التى يراد بكل لفظ منها إحداث معنى فى الحال، يقاربه فى الوجود الزمنى، ويحصل معه فى وقت واحد، ومن هذا الأفعال الدالة على الشروع مثل: طفق، وشــرع "وغيرهما مما هو معروف فى بابها."[83]

٣- أن يتعين معناه فى زمن مستقبل أى: بعد الكلام ، فيكون ماضى اللفظ دون المعـــنى ، كالذى سبق، وذلك إن اقتضى طلبًا، نحو : ساعدك الله ورفعك مكانًا عليًا، وأمثـــال هذا من عبارات الدعاء فإنه لا يتحقق إلا فى المستقبل، ومنه أيضًا ما قيل مقصودًا بــه الطلب مثل: عزمت عليك إلا سافرت، أو : عزمت عليك لما سافرت ؛ بمعنى أقســمت عليك ترك كل شيء إلا السفر فى المستقبل.[84]

ومنه ما يتضمن وعدا بحتمية حصوله كما فى مثل : "إنا أعطيناك الكوثر"[85] فالإعطـــاء سوف يكون فى المستقبل؛ لأن الكوثر فى الجنة، و لم يجيء وقت دخولها.

أو عطف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : "يقدم قومه يوم القيامة فـــأوردهم النار" [86] وقوله تعالى: "يوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات.."[87]

أو تضمن رجاء يقع فى المستقبل مثل : عسى وأخواتها.

أو يكون قبله نفى بكلمة: "لا" المسبوقة بقسم ، مثـــل : والله لا زرت الخـــائن، ولا أكرمت الاثيم.

أو يكون قبله نفى بكلمة "إن" المسبوقة بقسم مثل قوله تعالى "إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده"[88] أى" ما يمسكهما".

أو يكون الفعل الماضى فعلاً لشرط جازم أو جوابه، مثل: إن غاب على غاب محمود ، لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلا خالصًا... فالفعل الماضى فى كل الصور السالفة ماضى اللفظ دون المعنى.[89]

٤ - أن يصلح معناه لزمن يحتمل المضى والاستقبال، بشرط ألا توجد قرينة تخصصه بأحدهما، وتعينه له، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت. فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلاً من قيام أو قعود فى زمن فات أو ما سيقع فى المستقبل.[90]

وكذلك المضارع – كما سيأتى – الواقع بعد "لم" الواقعة بعد "أم" المعادلة فى جملة مبدوءة بـ سواء مثل : "وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم"[91] لأن الثانى ماض معنى ، فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ، لأنه معادل له.

أو وقع بعد أداة تحضيض، مثل : هلاّ ساعدت المحتاج ، فإن أردت التوبيخ كان للمضى، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل.[92]

أو بعد كلمة "كلما" فهى للمضى فى قوله سبحانه : "كلما جاء أمةً رسولها كذبوه" وهى للمستقبل فى قوله سبحانه عن أهل النار: "كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودًا غيرها ليذوقوا العذاب"[93] فهذا للمستقبل ؛ لقرينة تدل على ذلك ، وهى أن يوم القيامة لم يجىء بعد".[94]

أو بعد حيث فهو للمضى فى : أدخل الهرم من حيث دخل بانيه. وهو للمستقبل فى : حيث سرت راقب الطريق لتأمن الخطر.[95] أو وقع صلة مثل: "الذى أسس مدينة القاهرة هو: المعز لدين الله الفاطمى" فهذا للمضى، بدلالة التاريخ، بخلاف : "إن فرح الطلاب كبير عقب ظهور النتيجة غدًا بنجاحهم إلا الذى رسب" فهذا للاستقبال لوجود كلمة غدًا.[96]

أو وقع صفة لنكرة عامة فقد يفيد المضى وقد يفيد الاستقبال ومن الاستقبال قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – "نضّر الله عبدًا – امرأً سمع مقالتى فوعاها ، فأداها كما سمعها" فهذا للاستقبال ، أى : يسمع ؛ لأنه ترغيب ...".[97]

مع ملاحظة ما سبق أن قلناه عن زمن الفعل "كان" الذى يفيد الدوام والاستمرار فى الأزمنة الثلاثة أحيانًا بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول.

هذا تفصيل حالات الزمن التى يفيدها الفعل الماضى. وقد أطلنا فى ذكر تفصيلاتها قاصدين؛ حتى نؤكد على أمر مهم هو أن اللغة العربية ثرة ثرة، ودقيقة دقيقة فى تحديد أزمنة الفعل فيها، وليست فقيرة أبدًا فى هذا الجانب وقد لاحظنا دقة علمائنا – أحسن الله إليهم – فى تحديدهم لكل زمن من أزمنة الفعل سواء كان ماضيًا قريبًا أم بعيدًا أم مستمرًا.

وقد لاحظنا العلاقة الوثيقة بين الحرف "قد" عندما يدخل على فعل ماضى وزمان هذا الفعل، مما يدل دلالة قطعية لا تحتمل ردًا أو مناقشة على أن "قد" لها أثر بارز فى زمن الفعل الذى تدخل عليه وبخاصة عند توفر القرائن.

والأمر ليس مقصورًا على الفعل الماضى ، بل إن "قد" لها تأثير على زمن الفعل المضارع – الذى يدل على الحال –. مع ملاحظة أمر مهم بالغ الأهمية وهو أن المضارع له حالات زمنية أربعة هو الآخر:[98]

فقد يدل على الحال والاستقبال ويترجح أحدهما بالقرائن وقد يدل على الاستقبال فقط، وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل، أو وقع فى جملة معبرًا عن شىء متوقع حصوله أو سبقته هل. مثل: هل تقاطع مجالس السوء؟

أو دل على طلب كما فى مثل: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ..." [99] فهذا للمستقبل من غير أداة وقد يدل على المستقبل بأداة مثل: "لينفق ذو سعة من سعته"[100] و ... و ... إلخ وأما دلالة المضارع على المضى فتتعين بقرينة فى واحد مما سيأتى:

إذا سبقته "لم" الجازمة أو لما الجازمة مثل قوله سبحانه : "لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوًا أحد".

وقوله سبحانه : "قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم"[101]

وقول الشاعر:

لم يمت من له أثر   وحياة من السير

ومثل قولنا : لما يحضر الضيف.

والحرف "قد" يجعل المضارع يدل زمنه على المعنى بقرينة "كأن تحكى قصة كانت لك فيها صولات وجولات قائلاً: أنا قدأفعل هذا مع أعدائى عند نسيانهم للقيم والمبادئ معى".

حيث أفادت "قد" هنا التقليل، وصرفت معنى الفعل المضارع وزمنه للمضى بوجود قرينة حكاية الحال الماضية من قصة المتحدث.

ومثله قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى   فمضيت، ثُمَّتَ قلت لا يعنينى[١٠٢]

فلقد أمر = مررت.

وهذا يعنى أهمية توحد زمن المعطوف مع زمن المعطوف عليه بحيث يكونان غير متناقضين ، بل يجب الاعتماد على كل القرائن التى تعين على اختيار وتحديد زمن واحد يصلح للمعنى وينسجم مع السياق.

ومن النماذج القرآنية التى تفيد دلالة المضارع على المضى عند فريق من النحاة قوله سبحانه : "قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها"[١٠٣]

أى: رأينا تقلب وجهك فى السماء ... " وذلك لوجود قرينة حكاية حال وقعت من الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأنه أكثر من رفع وجهه داعيًا ربه متوجهًا إليه أن يقضى له وللمسلمين فى أمر القبلة أمرًا يحقق لهم رِفْعَةً لهذا الدين ، وتميزًا وعدم تبعية و ..." وهكذا لاحظنا مدى ثراء جانب الزمن وتعدده فى صيغة الفعل الماضى الذى فصلناه، وفى صيغة الفعل المضارع التى اختصرناها وأوجزناها.

وسوف نحاول تأصيل ذلك من خلال السطور القادمة.

ثانيا: أثر "قد" على زمن الفعل الماضي والمضارع:

لقد مرت بنا فيما قبل إشارات صريحة تفيد تأثر زمن الفعل بـــ "قد" عندما تدخل عليه سواء كان ماضيًا أم مضارعًا.

فهناك أفعال ماضية إذا دخلت عليها "قد" جعلتها تفيد الاستقبال، أو الحال أو جعلتـها في الماضي القريب بدلاً من دلالتها على زمن الماضي البعيد. ولا تعدم هذه القضية مخالفًا، فقـد نازع في ذلك بعض النحويين، وتفصيل ذلك يكون كالآتي:

١-تحويل الزمن الماضي إلى مضارع أو تقريبه من المضارع:

أجاز الكوفيون أن يجيء الفعل الماضي في بداية جملة الحال، ووافقـهم أبـو الحسـن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ، لكن البصريين والكوفيين اتفقوا على أنه إذا بدأت جملة الحال التي فعلها ماض بـــ "قد" ظاهرة أو مقدرة ، فإنه يجوز مجـيء هـذه الجملة حالاً، مستشهدين بقوله سبحانه : "أوجاءوكم حصرت صدورهم"[١٠٤] حيـث يـرى الكوفيون أن "حصرت" فعل ماض وهو في جملة الحال وأيد الكوفيون رأيهم بقولهم: والـذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما في قولـه تعالى: "وإذ قال الله يا عيسى بن مريم"[١٠٥] أي : يقول: وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

ويرى البصريون : أنه لا يجوز أن نقول: ما زال زيد قام، وليس زيد قام ؛ لأن مـازال، وليس يطلبان الحال، وقام ، فعل ماض، ... لكن لا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قـد" حيث يجوز أن يكون حالاً نحو: مررت بزيد قد قام " وذلك لأن "قد" تُقَرِّب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : "قـد قـام الآن، أو الساعة، فدل على ما قلناه".[١٠٦]

إن هذا الحديث يفيد في أن "قد" يمكن أن يكون لها تأثير على زمان الجملة ذلك لأنهـا عند بعض النحويين تفيد التقريب، أي تفيد تقريب زمن الماضي إلى زمن الحال وهذا ما نـص عليه قدامى النحاة، ووافقهم عليه الزمخشري فأفرد لها عنوانا يحمل دلالتها على التقريب قـال الزمخشري:

"من أصناف الحروف حرف التقريب" ثم قال تحته:[١٠٧] فصل: وهو "قد" يقرب الماضى من الحال... وقال ابن يعيش: "قد" حرف معناه التقريب وذلك أنك تقول : قام زيد، فأنت لم تحدد زمانه أقريب أم بعيد، فإذا قلت "قد قام" فقد قربته إلى زمنك الذى أنت فيه.[١٠٨]

وقال ابن يعيش : إن "قد" من الحروف المختصة بالأفعال وهى من الحروف التى تقصر الفعل على زمان دون زمان...[١٠٩]

٢- تحويل المضارع إلى ماض:

فيما قبل اشرنا إلى أن بعض النحاة رأى أن قد يمكن أن، تحول زمان الفعل المضـــارع الذى هو دال على الحال إلى زمن مضى، وذلك عندما تفيد "قد" التحقيق كما فى مثل قولـــه سبحانه: "قد يعلم الله المعوقين منكم".[١١٠]

قالوا : المضارع هنا معناه المضى.

وكما نازع النحويون فى إفادة "قد" للحال مع الفعل الماضى؛ لأن الماضى بدونها قـــد يفيد الحال من غيرها لكثرة استعماله فى ذلك الموضع ، نازع آخرون فى إفادة "قد" للمضى إذا لحقها مضارع، لأن ذلك مأخوذ من السياق ، وليس لـــ "قد" شأن فيه.

والذى أراه هو أن هذه المعانى ليست مرفوضة رفضًا نهائيًا، ولكنها ليست تعبدية ؛ لأن السياق قد يجىء بخلافها.

المبحث الثالث:

أثر نحاة القرن السادس والسابع فى من جاء بعدهم:

لا شك أن التحولات الفكرية فى أى عصر أو مصر لا يمكن رؤيتها أمام أعيننا دفعة واحدة كما نرى مثلاً تحول السيارة من اليمين إلى اليسار؛ لأن هذه التحولات تظهر فى فكر العلماء ، ثم تسطر فى مؤلفاتهم ، ثم ينقلها عنهم غيرهم منسوبة أو غير منسوبة ، ثم يكون لها واقع فى أرض خصبة، فتثمر ثمرات يقدرها الأجيال، أو لا تجد واقعًا يتحملها فتظل حبيسة الدفاتر والأضابير.

إن علماء اللغة والنحو فى هذين القرنين قدأظهرت آراؤهم تحولاً فكريًا واضحًا ظهر أثره فى محورين اثنين:

الأول: أن كثيرا منهم تحرر من روح التقليد التى جعلت كثيرين من علماء النحو قبلهم يسيرون فيها فهذا ابن مالك يخالف سيبويه فى إفادة "قد" للتوقع. قائلاً: إنها تدخل على ماضٍ متوقع ، و لم يقل إنها تفيد التوقع.

وقد رأينا الزمخشرى كيف يخالف من كانوا قبله يعتقدون أن "قد" فى مثل "والله لقد كان كذا للتقريب" ويرى أنها للتوقع ، ويحمل على ذلك تفسيره لقوله سبحانه: "لقد أرسلنا نوحا إلى قومه" . حيث جعل "قد" تفيد التوقع، فرسول الله – صلى الله عليه وسلم – متوقع، بل ومتحقق من إرسال الله نوحًا إلى قومه، وقوم نوح متوقعون لما سيطلبه منهم نوح وأمثلة ذلك واضحة من خلال مطالعة آراء كثير من علماء القرنين السادس والسابع حول الحرف "قد" ومدى تأثرهم بمن كان قبلهم من اللغويين والنحويين.

فهل كان نحاة هذين القرنين تابعين لغيرهم تمامًا أم كانت لهم تحولاتهم الفكرية، ورؤاهم الخاصة الهادفة؟ وللإجابة على هذا التساؤل ، يتحتم علينا أن نطالع المحور الثانى القادم فى السطور الآتية.

المحور الثاني:

تأثر نحاة القرنين السادس والسابع فيمن جاء بعدهم

إن عملية التأثير والتأثير هي صفة من صفات الحياة والتلاقي ، وهي صفة إيجابية، ومحمودة متى كانت مثمرة ، ومقننة بما يحقق منها الثمرة المرجوة.

وكل عصر، وكل مصر، يتأثر بغيره فلا بد أن يكون هذا دليلا على إيجابية العصريين ، وإيجابية المصريين ، لكن علماءنا قد عانوا كثيرا من مسألة التأثير والتأثر لعدم مرورها بضوابط تحميها، وتحمى فكر المبدعين وتنظم انتقال العارف والإفادة منها ومن هنا كان نقد العلماء لكل من يتأثر بفكر غيره أو ينقله بلفظة ولا يسنده، كان نقدهم لهؤلاء رادعًا حينًا، ومطمعًا حينا آخر.

وإذا تجاوزنا عن كل سلبيات هذا التأثير والتأثر وتمسكنا بأن العلم شركة بين أهله، فسوف نلحظ مدى تأثر بعض علماء القرن الثامن مثلاً بآراء بعض علماء هذين القرنين السادس والسابع الهجريين ، وهذا يتضح عند استعراض النماذج الآتية من خلال تأثر أبي حيان ت ٧٥٤ هـ بآراء الزمخشري ت ٥٣٨هـ.

جاء ذلك في قوله سبحانه:"قل ما يعبؤ بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذبتم فسوف يكون لزاما".

فقد جاء في الكشاف جـ ١٠٦/٣: "يقول : إذا أعلمتكم أن حكمي، أني لا أعتد بعبادي إلا لعبادتهم فقد خالفتم بتكذيبي حكمي فسوف يلزمكم أثر تكذيبكم حتى يكبكبكم في ا لنار": ونظيره أن يقول المالك لمن استعصى عليه : "إن من عادتي أن أحسن إلى من يطيعني ويتبع أمري، فقد عصيت فسوف ترى ما أحل بك بسبب عصيانك".

وفي البحر المحيط لأبي حيان في آخر صفحة في الجزء السادس ص ٥١٨ تجد هذا النص كاملاً بذكر لفظة "حتى يكبكم" بدلاً من "يكبكبكم".

٢- وفي قوله سبحانه : فهل ينظرون إلا الساعة ان تأتيهم بغتة فقدجاء أشراطها" ١٨/٤٧.

جاء فى الكشاف : جـ٤٥٦/٣: فإن قلت: بم اتصل قوله : فقد جاء أشراطها على القراءتين؟

قلت : بإتيان الساعة اتصال العلة بالمعلول ؛ كقولك : "إن أكرمني زيد فأنا حقيق بالإكرام".

ونقل أبو حيان كلام الزمخشرى الماضى كله متأثر به تجد ذلك فى الجزء الثامن صفحة ٨٠.

٣- وفى قوله سبحانه : "يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل، أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير"١٩/٥.

جاء فى الكشاف : ٣٣٠/١: فقد جاءكم ، متعلق بمحذوف .أى : "لا تعتذروا فقد جاءكم".

وفى البحر المحيط جـ ٤٥٢/٣ نص كلام الزمخشرى السابق.

٤- وفى قوله سبحانه : "حتى نسوا الذكر وكانوا قومًا بورًا" "فقد كذبوكم بما تقولون" ١٨/٢٥-١٩.

جاء فى الكشاف : جـ٩٢/٣ : حُذِف القول ونحوها قوله تعالى: يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا : ما جاءنا من بشير ولا نذير ، فقد جاءكم بشير ونذير وقول القائل:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

ومن يراجع الجزء السادس من البحر المحيط صفحة ٤٨٩ فسوف يجد النص السابق كاملاً من غير نسبته إلى الزمخشرى.

٥- فى قوله سبحانه : "لا تختصموا لدىّ وقد قدمت إليكم بالوعيد" ٢٨/٥٠.

جاء فى الكشاف جـ ٢٣/٤: فإن قلت: إن قوله : "وقد قدمت إليكم" واقع موقع الحال من "لا تختصموا" والتقديم بالوعيد فى الدنيا، والخصومة فى الآخرة ، واجتماعهما فى زمان واحد واجب؟ قلت : معناه :لا تختصموا وقد صح عندكم أنى قدمت إليكم بالوعيد، وصحة ذلك عندهم فى الآخرة.

وفى البحر المحيط لأبى حيان مثل ذلك فى الجزء الثامن ص ١٢٧.

هوامش البحث ومراجعه

[1]- يمكن لنا أن ننظر فى لمحات عن دراسة قد فى القرآن الكريم فى كتـــاب دراســات لأســلوب القرآن: القسم الأول جــ١ من ص ٣٠٢-٣٣٠. حيث فيه صدق ذلك.

[2]- شرح المفصل جــ ١٢٤/٣.

[3]- شرح المفصل جــ ١٢٤/٣ وما بعدها.

[4] - لسان العرب مادة: قد جــ ٣٥٤٠/٥ وما بعدها والقاموس المحيط.

[5] - السابق وانظر النحو الوافى جــ ٢٨٢/١ هامش ١.

[6] - شرح ابن عقيل جــ ١١٥/١ وحاشية الخضرى جــ ١١٢/١ باب "كان".

[7] - الشاهد منسوب مرة إلى حميد الأرقط، ومرة إلى ابن أبى مجلة ومرة إلى ابن أبى بحدلة ، ومـرة إلى غير هؤلاء راجع المغنى شاهد رقم ٤٨٧ والنوادر ص ٢٠٥ والكامل ص ١٠٥٣ وأمـــالى ابن الشجرى جــ ١ / ١٠٤ والكتاب لسيبويه: جــ ١/ ٣٨٧ وراجع خلاف النحويين حول هـذا البيت فى الإنصاف م ١٥ جــ ١ / ١٣١ غير أن الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد قال فــى الشاهد رقم ٢١ فى تعليقه على شرح ابن عقيل: جــ١١٥/١ : إن هذا البيت لأبى نجيله جحميـد بن مالك الأرقط أحد شعراء عصر بنى أمية من أرجوزة له يمدح فيها الحجـــاج بــن يوسـف الثقفى ويعرض بعبد الله بن الزبير " وكنيته أبو خبيب أ.هــ.

وفى مجلة "جذور" الصادرة عن النادى الأدبى الثقافى السعودى بجدة فى فـــبراير ١٩٩٩م/ فــى ص ١٦١ جاء العنوان التالى : "هجّاء الأضياف" حميد بن مالك الأرقط حياته وما وصل إلينا مـــن شعره : حنا جميل حداد. وقد ذكر المؤلف فى قافية الدال هذا البيت ضمـــن أرجـــوزة طويلـــة مقدارها ١٨ ثمانى عشر بيتًا بدأت بقوله

١- قلت لعنى وهى عجلى تعتدى	٢- لا نوم حتى تحرسى وتلهدى
٣- أو تردى حوض أبى محمـــد	٤- قدنى من نصر الخبيبين قدى
٥- ليس الأمير بالشحيح الملحدى	٦- ولا بوبر الحجـــــاز مقرد
٧- إن ير يوما بالقضاء يصطـــد	٨- أو ينجحر فالجحر شر محكد

غير أن المؤلف كان قد نسب هذه الأرجوزة فى بدايتها إلى حميد الأرقط أو حميد بــن ثــور أو أبــو مجدلة أو أبو نخيلة. وعندما خرجد الأبيات ذكر أمام كل بيت المصادر التى جمعه منها.

[8] - الإنصاف م ١٥ جــ١٣٢/١ وما بعدها وشرح الأشمونى بحاشية الصبان جــ١٢٤/١ وما بعدها.

[9] - الصبان جــ ١ / ١٢٤.

[10]- لسان العرب : قد.

[11] - الإنصاف جــ١٣٢/١.

[12] - السابق: والنحو الوافى جــ / ٢٨٥ هامش ١، ٢، ٣، ٤، ٥، وانظر: شرح ابن عقيل جـــــ ١ / ١١٧.

[13] ،••،•،•• - انظر : هذه الأبيات فى تعليقات الشيخ محمد حيى الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل جـ / ١١٧ ، وذكر المرحوم الأستاذ عباس حسن تعليقات غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم بصفاته، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه وتتقوا ضرره، أما غيره فيستتر أمامكم فيخدعكم ..." وذكر شرحًا للأبيات على حسب ما يقضيه كل شاهد . انظر النحو الوافى جـ / ٢٨٥.

[14] - الصبان جـ ١٢٤/١ هامش الصفحة نفسها جاء فيه: فى صحيح البخارى مرفوعًا: "لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول : قط قط وعزتك ويروى بعضها إلى بعض".

[15] - إصلاح المنطق: ص ١٨٤.

[16] لسان العرب: مادة: قد.

[17] - السابق.

[18] - تهذب إصلاح المنطق للبريزى جـ ٢١١/٢.

[19] - هذا تحليل من الباحث اعتمد فيه على الملاحظة الشخصية لناطقى هذه الألفاظ فى بلادهم ومساكنهم؛ حيث إنه واحد من أهل الصعيد ، وعاش فى الشرقية حينًا وفى الكويت خمسة عشر عامًا.

[20] - شرح المفصل جـ ٣/ ١٢٥ واللسان : قد.

[21] - السابق.

[22] - هذا نص كلام صاحب القاموس وصاحب المغنى ، ووافقهما على ذلك آخرون من القدامى والمحدثين وهو مسجل فى الجزء الأول من مجلة المجمع ص١٣٨..." وقد عارض بعض أعضاء المجمع القائلين بحتمية كون الفعل الذى تدخل عليه "قد" مثبتًا، وذلك لورود السماع نثرًا ونظمًا بخلافه ومن ذلك ما أورده صاحب لسان العرب من قولهم: قد لا تعدم الحسناء ذامًا "وانظر الأمثال لأبى هلال العسكرى هامش الأمثال للميدانى جـ ٢/ ص ١١٧ وقد استعمل هذا المثل كثير من الشعراء منهم الأعشى وهو مخضرم كما فى ديوانه ص ١٩٥ قصيدة رقم ٢٩.
واستخدم هذا المثل أيضًا شاعر آخر هو : قيس الجهنى كما قال الآمدى فى كتاب المؤتلف ص ١٢٣.
وقد أدخل النمر بن تولب قد على المضارع المنفى بـ "لا" فى قوله وأحبب حبيبك حبًا رويدًا فقد لا يعولك أن تصرما.
وقد لاحظ المرحوم الشيخ عباس حسن صحة دخول قد على المضارع المنفى وذلك لكثرة استخدام كثير من النحويين أنفسهم لهذا الأسلوب فقد استخدمه ابن مالك فو قوله : والمصروف قد لا ينصر ، والأشمونى عند الحديث عن ليس وخلا قال ... لأنه قد لا يكون هناك فعل وعند الحديث عن الصفحة المشبهة جـ ٤/٣ قال ... وقد لا تكون كذلك وضياء الدين ابن الأثير فى الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور جـ ٤٨/١ قال : والناظم قد لا

يمكنه ذلك وعلى هذا فقد قرر مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى فبراير ١٩٧١م جواز إدخال "قد" على المضارع المنفى بـ "لا" راجع النحو الوافى جـ ٢٧٥/٤.

[٢٣] - مغنى اللبيب ص ٢٢٧ شاهد رقم ٣٠٩.

[٢٤] - راجع: دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول جـ ٢/ من ٣٠٢-٣٣٠ وسنعرف قيمة هذا الإحصاء عند المرور على نماذج من الأفعال الماضية التى دخلت عليها وعلى نماذج من الأفعال المضارعة التى دخلت عليها قد إن قد لها علاقة بالزمان: فهى تقرب زمن الماضى وتجعله كأنه يحدث الآن أو هو قريب من الآن وهذا يناسب كثيرًا من الآيات التى بدأت بأفعال ماضية، قصد منها تقريب الفعال على السامعين أو القارئين أو المخاطبين أو التقليل أو غير ذلك، وهى معان يحتاجها سياق الآيات.

[٢٥] - دليل ذلك قوله سبحانه : ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل، ورسلاً لم نقصصهم أى: قد قصصنا رسلاً قد قصصناهم .." ١٦٤/٤ وراجع الكشاف جـ ١/ ٣١٤

[٢٦] - دليل ذلك من السنة قول أبى بكر — رضى الله عنه — قد — والله — مات رسول الله — صلى الله عليه وسلم —.

[٢٧] - البقرة: آية ١٤٤.

[٢٨] - الكشاف جـ ١ / ١٠٠ وهذا شطر بيت قاله الهذلى وتمامه: كأن أثوابه مجّت بفرصاد. وقد قيل إنه لعبيد بن الأبرص، وقد ذكر الأصمعى قصيدة هذا البيت فى الأصمعيات انظر شرح المفصل جـ ٨/ ١٤٧ وهومش الصفحة ومعنى البيت كما يراه بعض النحويين أن "قد أترك" بعناها ربما أترك ، وهى تفيد التقليل، وقد نص على هذا ابن يعيش شارحًا قول الزمخشرى عن "قد" قال صاحب الكتاب: ويكون للتقليل بمنزلة ربما إذا دخل على مضارع .. " قال الشارع: تستعمل "قد" للتقليل مع المضارع فهى لتقليل المضارع وتقريب الماضى. ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر: قد أترك..." ولا يخفى على المتأمل ان الزمخشرى قد استشهد بالبيت مرتين ، مرة على أن قد تفيد التقليل ، ومرة على أنها تفيد التكثير والأخيرة عند ذكر الآية وأعتقد أن تمسك الزمخشرى بقاعدة قد مع المضارع هى وراء ذكره إفادة قد للتقليل لكنه عندما وجد الآية والبيت الشعرى يفيدان الكثرة جعل قد مع المضارع تفيد الكثرة أيضاً...

[٢٩] - العكبرى جـ ١٥٦/١ . وكلام العكبرى هنا وجيه ودقيق.

[٣٠] - وانظر: الكتاب لسيبويه : جـ ٣٠٧/٢.

[٣١] -الأنعام : ٣٣.

[٣٢] - النور: ٦٤

[٣٣] - الحجر: ٩٧.

[٣٤] -الأحزاب: ١٥.

[٣٥] - راجع فى ذلك كله : البحر المحيط: ٤٣٧/١، والعكبرى: جـ ١ / ٣٨ والكشاف جـ ١٠/٢.

[٣٦] – راجع هذا الكلام نصًا فى البحر المحيط جـ ٤/ ١١٠-١١١، وعلى هذا فأبو حيان يكرر قواراً أن السياق هو الذى أعطى قد معنى التكثير أو التحقيق او غيره، فقد وجدناه هنا يرد على الزمخشرى قوله : إن قد تفيد التكثير ، ويقول : إن التكثير لم يفهم من قد وإنما يفهم من سياق الكلام، وقد هنا للتحقيق .. وفى موضع آخر جـ ٦/ ٤٧٧ من البحر يقول : وكون قد إذا دخلت على مضارع أفادت التكثير قول بعض النحاة، وليس بصحيح وإنما التكثير مفهوم من سياق الكلام.ا.هـ.

[٣٧]– الأعراف: ٨٩.

[٣٨] – العكبرى: ١/١٥٦ وانظر : إعراب الجمل جـ٢/١٦٣.

[٣٩] – مغنى اللبيب جـ ١ / ١٧٤.

[٤٠] –المجادلة: ١.

[٤١] – الجامع لأحكام القرآن جـ ١٩/ ١٦٥ المجادلة.

[٤٢] – البحر المحيط ٥/١١٧ وشرح المفصل جـ ٨/١٤٧، ومغنى اللبيب جـ ١ / ١٧٤.

[٤٣] – الجنى الدانى: ٣٤٥.

[٤٤] – النور: ٦٤.

[٤٥] – مغنى اللبيب جـ ١/ ١٧٤، الجنى الدانى ٣٤٤.

[٤٦] – البحر المحيط، جـ ١/٤٣٧.

[٤٧] – مغنى اللبيب: جـ ١/ ١٧٤، وما بعدها.

[٤٨] – النساء ٩٠.

[٤٩] – المقتضب للمبرد جـ ٤/١٢٤ — ١٢٥ و جـ ٣/٩.

[٥٠] – البقرة: ٦٥، الكشاف جـ / ٩٥.

[٥١] الأنبياء: ١٨.

[٥٢] – راجع هامش ١ من المغنى لابن هشام جـ ١/ ١٧٥ ففيه تخريج هذا البيت.

[٥٣] – راجع ما نقلناه عن ابى حيان فى البحر المحيط فيما مضى أكثر من مرة. راجع مثلاً: البحر المحيط جـ ٤/١٠،١١.

[٥٤] – النساء : ١٢٢.

[٥٥] – العكبرى: جـ ١/٩٨.

[٥٦] – آل عمران / ١٤٣.

[٥٧] – دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول، جـ ٢/٣٠٥.

[٥٨] – النساء: ٥٤.

[٥٩] – يونس : ١٦.

[٦٠] – النساء: ١٥٣.

[٦١] – الأنعام: ١٥٧.

[٦٢] – دراسات لأسلوب القرآن جـ ٢/٣١٠ القسم الأول.

[٦٣] – النحو الوافى جـ ٦٦/١ وما بعدها.

[٦٤] – انظر: دلائل الإعجاز ص ٢٤٧ تعليق السيد محمد رشيد رضا – بيروت.

[٦٥] – النور : ٤١.

[٦٦] – الفتح : ٢١ وراجع الكشاف جـ ٤٦٦/٣.

[٦٧] – البقرة : ٢٤٧.

[٦٨] – آل عمران : ١٧٣.

[٦٩] – الأعراف : ٤٤.

[٧٠] – البقرة : ١٣٤.

[٧١] – الأنعام : ٧٧.

[٧٢] – الممتحنة: ١٣.

[٧٣] – ملخص من تفسيرات متعددة منها: الجامع لأحكام القرآن جـ ١٤٧/١٨.

[٧٤] – الأنعام : ٤-٥.

[٧٥] – البحر المحيط : جـ ٧٤/٤.

[٧٦] – الكشاف : ٤/٢.

[٧٧] هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدته فى وصف المتجردة زوج النعمان بن المنذر، وهو شـاهد على حذف الفعل بعد "قد" ...

ومما يدل على أصالة استعمال "قد" فى الكلام للاختصار أن النحويين جعلوها فـى هـذا الاستخدام أصلا وحملوا عليها "لما" الجازمة حيث يمكن حذف الفعل بعد "لما" اختصارا قـال ان يعيـش: ومن ذلك أنهم "قد يحذفون الفعل الواقع بعد لما فيقولون: يريد زيد أن يخرج ولمـا أى: ولمـا يخرج كما يحذفونه بعد "قد" كما فى قول الشاعر النابغة : "أزف الترحل كأنـهم اعتـادوا فـى حذف الفعل بعد قد وبعد لما؛ لأنهما لتوقع فعل ؛ لأنك تقول قد فعل ، لمن يتوقع ذلـك الخـبر وتقول فعل مبتدئا من غير توقعها ... " شرح المفصل جـ ١١٠/٨.

[٧٨] – أيضا لفعل الأمر حالات زمنية فهو أصلا للمستقبل، لكنه قد يدل على المضى فقد يحكـى أحـد حكاية حدث مضى فيه هجوم من الأعداء على صديقك فتقول أنت ، فقلت له : اقتلهم وشرد بهم "أى لابد أنك قتلتهم وشردت بهم كما أن "أفعل به" التعجبية لفظها أمـرى ومعناهـا المضـى، فقولنا: أكرم بالفتى أى : كرم الفتى وهكذا.

[٧٩] – همع الهوامع جـ ١/ ٩ والنحو الوافى جـ ٤٧/١.

[٨٠] – النحو الوافى : جـ ٤٧/١.

[٨١] – السابق.

[٨٢] – السابق.

[83] – السابق.

[84] – النحو الوافى جـ / ٥١ وما بعدها.

[85] – الكوثر : ١.

[86] – هود: ٩٨.

[87] – النمل : ٨٧.

[88] – فاطر : ٤١.

[89] – شرح المفصل لابن يعيش جـ ٤/٧ وما بعدها.

[90] – النحو الوافى جـ /٥٢ وما بعدها.

[91] – يس : ١٠.

[92] – النحو الوافى جـ ١/ ٥٣.

[93] – النساء : ٥٦.

[94] – النحو الوافى جـ ٥٤/١.

[95] السابق وانظر شرح المفصل جـ ٥/٧.

[96] – النحو الوافى : د ١ /٥٤.

[97] – السابق .

[98] – راجع هذه الحالات الزمنية فى النحو الوافى جـ ١/ ٥٤.

[99] – البقرة : ٢٣٣.

[100] – الطلاق : ٧.

[101] – الحجرات: ١٤.

[102] – لسان العرب: ثمت.

[103] البقرة: ١٤٤.

[104] – النساء: آية ٩٠.

[105] – المائدة: ١١٦.

[106] – راجع المسألة برمتها فى الإنصاف.

[107] – شرح المفصل : جـ ٨/ ١٤٧، ١٤٨.

[108] – السابق.

[109] – السابق.

[110] – الأحزاب : ١٨.